الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور – خنشلة –
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في مادة

المشكلات الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة LMD إعلام

إعداد الدكتورة: ليلى إيديو

السنة الجامعية/ 2018- 2019

~~ الفـــهرس العـام ~~

العناويـــن	الصفحة
مقدمة	4
المحور الأول : مدخل نظري ومفاهيمي	
1- تعريف المشكلة الاجتماعية	7
2- أسباب المشكلات الاجتماعية	14
3- خصائص المشكلات الاجتماعية	16
4- نسبية المشكلات الاجتماعية	17
5- مواقف الأفراد من المشكلات الاجتماعية	18
المحور الثاني: أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية	
1- الأسلوب التاريخي	23
2- الأسلوب السوسيولوجي	23
3- الأسلوب السيكولوجي	27
4- أسلوب المعالجة الإعلامية	28
المحور الثالث : تصنيف المشكلات الاجتماعية من حيث النوع والمصدر	
1- التصنيف الأول: المشكلات الفردية، الجماعية ، المجتمعية	30
2- التصنيف الثاني: مشكلات حياتية (أساسية)، اقتصادية، اجتماعية، مجتمعية	31
3- التصنيف الثالث: مشكلات أساسية، تنظيمية، مرضية، مجتمعية	33
4- التصنيف الرابع : المجموعة الأولى، المجموعة الثانية، المجموعة الثالثة	33
المحور الرابع : نماذج من المشكلات الاجتماعية - المرضية	
أولا- الجريمة	34
1.1- تعريف الجريمة	34
2.1- أنواع الجريمة	37
3.1- الإتجاهات النظرية المفسرة للجريمة	38

4.1- العوامل المؤثرة في الجريمة	48
ثانيا- الإدمان على المخدرات والكحول	55
1.2- تعريف الإدمان	55
2.2- الجوانب الاجتماعية لمشكلة الإدمان	57
3.2- صفات شخصية المدمن وخصائص الإدمان	57
4.2- المداخل النظرية المفسرة للإدمان	59
5.2- أسباب وعوامل الإدمان	61
6.2- التأثيرات الاجتماعية والنفسية للإدمان	62
ثالثا- الإنحراف الجنسي	65
1.3- تعريف الإنحراف الجنسي	65
2.3- أنواع الإنحرافات الجنسية	66
3.3- أسباب الانحراف الجنسي	68
المحور الخامس : نماذج من المشكلات الأسرية	
أولا- العنف الأسري	71
1.1- مفهوم العنف الأسري	71
2.1- خصائص العنف الأسري	75
3.1- مستويات العنف الأسري ومظاهره	76
4.1- أسباب ودوافع العنف الأسري	78
ثانيا- التفكك الأسري	81
1.2- مفهوم التفكك الأسري.	81
2.2- أنماط وأشكال الأسرة المفككة	82
3.2- مراحل التفكك الأسري	83
4.2- أسباب التفكك الأسري	84
5.2- أنماط التفكك الأسري	87
ثالثا- مشكلة الطلاق	89
1.3 - مفهوم الطلاق	89

2.3- أسباب الطلاق	89
3.3- أنواع الطلاق	91
4.3- آثار الطلاق في نفسية الطفل	91
المحور السادس : نماذج من المشكلات السكانية	
أولا- مشكلة الفقر	93
1.1- تحديد مفهوم الفقر	93
2.1- أنواع الفقر (معايير قياس الفقر)	96
3.1- أصناف الفقراء	97
4.1- أسباب وعوامل الفقر	98
5.1- الصفات العامة للفقر	100
ثانيا- مشكلة الجوع	102
1.2- تعريف الجوع	102
2.2- أنواع الجوع	103
3.2- أسباب الجوع	103
4.2- مخاطر الجوع وتداعياته	104
خاتمة	105
قائمة المراجع	106

مقدمة :

المشكلة الاجتماعية هي واحدة من أهم المشكلات التي أصبحت تسبب قلقا وتوترا كبيرين، والتي تنتشر بشكل واسع في كل المجتمعات بدون استثناء، لتتحول إلى مثير ومعكر لصفو الحياة الاجتماعية ومنغص من منغصات العصر. وتتصف المشكلات الاجتماعية بالتلازم الاجتماعي للمجتمع ووجوده وتثير اهتمامه، وهي باقية ببقاء المجتمع واستمراره. ومفهوم المشكلة الاجتماعية لن ينتهي لأنه لا يقترن بمجتمع معين أو بفترة زمنية محددة، حيث أنه وفور التحرر من تأثيرات مشكلات اجتماعية بعينها، إلا وتظهر مشكلات جديدة في المجتمع، ولذلك سميت بالمتلازمة الاجتماعية.

والمشكلات الاجتماعية هي من طبيعة المجتمع ذاته وتنبثق عنه، فلكل مجتمع مشكلاته التي تربكه وتقلقه والتي تتصل بطبيعته الاجتماعية وبدرجة تطوره. ومادامت الحياة الاجتماعية مستمرة، فهذا مدعاة إلى وجود المشكلات التي تتنوع في حدّ ذاتها أو شدّتها من مجتمع لآخر، ذلك لأنها متجددة ومتغيرة بتغير المجتمعات وتنوعها.

وفي مثل هذه الظروف يتراجع المجتمع تحت ثقل المشكلات الاجتماعية، وتضطرب مكوناته، وتختل علاقاته، وتهتز قواه، وفي ظل هذه المتغيرات يتجه المجتمع بكافة مؤسساته وتنظيماته وهياكله صوبها اتجاها واحدا، بغرض السعي لإيجاد الحلول الضرورية التي من شأنها قد تسهم في القضاء على مسببات المشكلة واستئصالها من جذورها.

وفي ظل هذه الخلفية أردنا تخصيص هذه المطبوعة لتناول المشكلات الاجتماعية من خلال ستة محاور، يعرض **الأول** منها لمدخل نظري ومفاهيمي من حيث المفهوم الأسباب والخصائص ونسبيتها، وكذا مواقف الأفراد منها.

ويبرز **المحور الثاني** أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية بدءا بالأسلوب التاريخي، مرورا بالأسلوب السوسيولوجي، ثم السيكولوجي، وأخيرا أسلوب المعالجة الإعلامية.

أما **المحور الثالث** فيتعرض لأهم أصناف المشكلات الاجتماعية من حيث المصدر والنوع معرجين على بعض النماذج لهذه المشكلات من خلال **المحور الرابع والخامس والسادس**، فتمثلت من خلال **المحور الرابع** في بعض المشكلات المرضية ومنها الجريمة، الإدمان على المخدرات والكحول، الإنحراف الجنسي، وتمثلت من خلال **المحور الخامس** في مشكلات أسرية ومنها العنف الأسري، التفكك الأسري، الطلاق، بينما تمظهرت من خلال **المحور السادس** في مشكلات السكان وتحديدا في مشكلتي الجوع والفقر.

المحور الأول : مدخل نظري ومفاهيمي :

1- تعريف المشكلة الاجتماعية.

2- أسباب المشكلات الاجتماعية.

3- خصائص المشكلات الاجتماعية.

4- نسبية المشكلات الاجتماعية.

5- مواقف الأفراد من المشكلات الاجتماعية.

المحور الأول : مدخل نظري ومفاهيمي :

1- تعريف المشكلة الاجتماعية :

منذ نشأة علم الاجتماع والحوار دائر حول تعريف المشكلات الاجتماعية، وأهمية دراستها، وهل تقتصر موضوعات هذا الآخير على الظواهر المقبولة أو المألوفة أم أنها تشمل أيضا المشكلات التي تعرف تقدم المجتمع وتزيد من شقاء أفراده.

ويتعذر الوصول إلى تعريف واحد (جامع مانع) للمشكلة الاجتماعية، لأن المشكلة الاجتماعية تمتاز بخاصية النسبية، ولذلك يصعب تحديد سبب واحد لها، فأسباب المشكلات ومسبباتها تتنوع وتتعدد من ناحية، وتختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان، ومن ظروف لأخرى، ومن باحث لباحث آخر تبعا لطبيعة انتمائه وخلفية تكوينه من ناحية أخرى.

أ- <u>المشكلة الاجتماعية لغة</u> :

المشكلة في اللغة من أشكل أي التبس، والمشكل هو الملتبس، وهو عند الأصوليين مالا يفهم حتى يدل عليه دليل من غيره (**مجمع اللغة العربية، 1990، 675**).

يحدد قاموس علم الاجتماع المشكلة الاجتماعية بأنها : "موقف يؤثر على عدد من الأفراد، بحيث يعتقدون أن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات أو المساوئ، وهكذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا موضوعيا من جهة وتفسيرا ذاتيا من جهة ثانية "(**جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، 2003، 17**).

ويقدم " **أحمد زكي بدوي**" في معجمه " معجم العلوم الاجتماعية " تعريفا للمشكلات الاجتماعية ينص على أن المشكلات الاجتماعية هي " المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية، فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة، وتتصل المشكلات الاجتماعية ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد المجتمع، بحيث تحول دون قيامهم

بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتمشى مع المستويات المألوفة للجماعة" **(أحمد زكي بدوي، 1986، 393).**

ب - <u>التعريف الاصطلاحي للمشكلة الاجتماعية</u>:

قبل أن نعرض للتعريفات المختلفة للمشكلات الاجتماعية، نوضح المقصود بمفهوم (مشكلة)، والمراد والمقصود بمفهوم (إجتماعي).

يقصد **بالمشكلة** وجود عائق أمام الطريقة المألوفة والمقبولة والمرغوبة للوصول إلى الأشياء أو الأهداف الاجتماعية . والمشكلة هي كل ما يعبر عن الاعتداء على الخير والحق باعتبار أن المجتمع يضفي عليها صفات أخلاقية، كذلك تعبر المشكلة عن إحساس الناس بتفشي الأنماط الاجتماعية التي يقبلها المجتمع ويسلم بها. ومن ثم فالمشكلة الاجتماعية تعبر عن وضع أو موقف يؤدي إلى إزعاج المجتمع إلى الحد الذي يحاول فيه أن يفعل شيئا للتخلص من هذا الوضع.

أما مفهوم " **اجتماعي**" في معناه العام فيدل كما يقول "**جون جيلين**" على المظهر الاجتماعي أو الجمعي، وعلى المجتمع في معناه الواسع. كما يعبر عن التفاعل المباشر وعلى حياة المواجهة، والأخذ والعطاء.

وقد يتفق هذا المصطلح مع مصطلح أخلاقي، كما أكد ذلك " **دوركايم**" في كتابه " التربية الأخلاقية للطفل " وأشار إليه " **كولي**" في كتابه " الطبيعة الإنسانية النظام الاجتماعي" ، حيث يقول أنه عندما نتحدث عن الجريمة، فإننا نتحدث عنها باعتبارها فعلا لا أخلاقيا ولا اجتماعيا في الوقت نفسه **(محمد سعيد فرح وآخرون ، 1999، 10،11).**

نأتي الآن إلى طرح مفهوم المشكلة الاجتماعية ونبدأها من رؤية الفرد بوصفه لحدث معين بأنه حدث مؤلم أو مزعج أو شنيع أو بغيض أو مروع، عندئذ يمكن القول بأن هذا التصرف يمثل مشكلة اجتماعية.

يعرفها " **بهاء الدين خليل تركية** " في كتابه " مشكلات اجتماعية معاصرة " بأنها " موقف اجتماعي يقتضي تغييرا إلى الأفضل، كما أن المشكلة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية ذات وضع خاص، قد تكون مرتبطة بالفقر، المرض، عدم التعلم، البطالة، الفساد بكل صوره الاجتماعية والسياسية، وتشير المشكلات الاجتماعية عموما إلى وجود احتياجات غير مشبعة لدى قطاعات واسعة من السكان" **(بهاء الدين خليل تركية،2015، 23)**.

إذن فالمشكلات الاجتماعية ليست حالات فردية منعزلة وإنما هي حالات اجتماعية منتشرة تؤثر على عدد لا بأس به من أفراد المجتمع.

وفي نفس الاتجاه يعرف "**محمد المحيس**" المشكلات الاجتماعية بأنها " تلك الصعوبات ومظاهر الانحراف والشذود في السلوك الاجتماعي، ومظاهر سوء التكيف الاجتماعي السليم التي يتعرض لها الفرد فتقلل من فاعلية وكفايته الاجتماعية وتحد من قدراته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين" **(عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 19)**.

ويرى " **معن خليل عمر**" بأنها " حالة تعبر عن عدم استقرار (اضطراب) نمط العلاقة الاجتماعية الذي يهدد وجود إحدى مؤسساته لجعلها غير ملائمة داخل مجتمعها، الأمر الذي يدفع الأفراد بمطالبة إعادة استقرار النمط المهدد أو ردع مسببات اضطرابه " **(معن خليل العمر، 2005، 88)**.

هذا التعريف يوضح شعور الأفراد بتهديد أحد الضوابط الاجتماعية (قيمة أو مؤسسة) يعيشون معها، بحيث يطالبون بإعادة نمط علاقاتهم لحالتها المعهودة، وأن تغيرها يعني وضعها في حالة غير مرغوب فيها لعدم خدمتها لمصالحهم الاجتماعية، فيسبب هذا مشكلة اجتماعية لهم تتبعها سلسلة من المشكلات.

نستنتج من هذا التعريف كذلك أن الأفراد يميلون للتشبث والتمسك بما يضبط حياتهم الاجتماعية لكي لا تضطرب أو تقلق، أي يميلون للاستمرار في ثوابت حياتهم على الرغم من ميلهم نحو تغير بعض أنماط حياتهم التي لا تسبب لهم الاضطرابات وتخلق لهم مشكلات اجتماعية.

كما ذهب "**بول هورتون**" (**Paul Horten**) و"**جيرالد ليزلي**" (**Gerald Leslie**) في مقالة لهما بعنوان سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية إلى تعريف المشكلات الاجتماعية بأنها "الأحوال المؤثرة على عدد من الناس بطرق تعتبر غير مرغوبة والتي تشعر بإمكانية عمل شيئ ما نحوها من خلال العمل الاجتماعي الجماعي" (**فؤاد بن غضبان،2014، 197**).

يرى "**بول**" أن المشكلة الاجتماعية هي نتاج لظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد تجعلهم يدركون الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيها ويصعب علاجها بشكل فردي، وإنما يتيسر علاجها من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي.

وعلى نفس المنوال يعرف "**ولسي**" المشكلة الاجتماعية بأنها " جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة أو شقاء خاص أو عام، وبالتالي يتطلب إجراء جماعيا لمواجهته "(**فؤاد بن غضبان،2014، 197**).

إذن المشكلة الاجتماعية هي ذلك السلوك الذي ينظر إليه النظام الاجتماعي على أنه يمثل تعديا على المعايير الاجتماعية المتعارف عليها، والتي تشكل نقطة ارتكاز هامة يقبلها الجميع، ويحتاج حلها إلى جهود جماعية.

ويرى "**مارشال**" أن المشكلة الاجتماعية هي " انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه" (**عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 18**).

ويشير" **ثيودورسون**" إلى المشكلة الاجتماعية على أنها " حالة أو موقف غير مرغوب فيه باتفاق غالبية لها وزنها من الناس في مجتمع من المجتمعات" (**فؤاد بن غضبان، 2014، 196**).

الواقع أن تغير مواقف الحياة الاجتماعية، وتبدل ظروف المجتمع وتنظيماته، كثيرا ما يؤديان إلى حالة من عدم التوافق أو عدم التنظيم، والتي ترتبط بشكل أساسي بطبيعة تكون المجتمع، وآلياته الوظيفية، وعلاقاته التفاعيلة، فتظهر أعراض هذه الحالة فيما يسمى بالمشكلة.

والجدير بالذكر أن لكل مجتمع مواقفه الخاصة به التي ينظر إليها في ضوء معاييره السائدة، وكذلك في ضوء الفروق الخاصة بمدى تسامحه أو عدم تسامحه مع محاولة الخروج عن تلك المعايير.

يرى "**روبرت ميرتون**" أن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون، ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريقين (**عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 18**) إما :

- برفع المستويات التي تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع.

- أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين.

إذن يرى "**ميرتون**" أن المشكلات الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعي ويزداد الاحساس بها عند بعض الأفراد عندما يقارنون الظروف التي التي يحياها هؤلاء الأفراد مثلا بالظروف التي يمكن أن تكون موجودة والتي قد تعمل على كسر حدة هذه المشكلات.

ويعرف"**محمد عاطف غيث**" مفهوم المشكلة الاجتماعية من وجهة نظر الفكر الرأسمالي والاشتراكي، فيوضح أن المشكلة الاجتماعية من وجهة نظر الرأسمالي: هي خلل اجتماعي يصيب الوظيفة Fonction دون البناء Structure أو بعض وظائفه فقط (**بهاء الدين خليل تركية، 2015، 24**).

ومن هنا فهو يؤمن بأن مواجهة مشكلات المجتمع بحثا عن إعادة التوازن من خلال إحداث تجديدات أو تعديلات تدريجية في بعض وظائف التنظيم الاجتماعي.

أما الفكر الاشتراكي فإنه يرى أن التغيرات التي تحدث في المجتمع وتجعل البناء الاجتماعي القديم غير صالح من أساسه، وهو بهذا ينادي بتغيير البناء جذريا وعدم الاقتصار على بعضه أو بعض وظائفه فقط، ولو كان عن طريق الثورة.

ومع أن هذا التعريف لا يحدد المسؤول عن التغيير، فإن "**جوزيف جوليان**" **(Joseph Julian)** يوجب هذا التغيير في صورة إزاحة للمشكلة، أو حلها، أو معالجتها من خلال الفعل الجمعي حين

يقول أن المشكلات الاجتماعية هي " حالات تعتبر على نطاق واسع بحاجة إلى تحسين ومعالجة " **(دلال ملحس استيتيه، عمر موسى سرحان، 2012، 21).**

ولكنه يشترط لحصول ذلك أن يوافق عدد كبير من الناس عامة، أو من ذوي الشأن منهم، على أن الحالة الراهنة للمشكلة هي انتهاك لقيمة شائعة أو لمعيار متفق عليه.

كما تعرف المشكلات الاجتماعية بأنها الأوضاع والأحوال التي يهتم المجتمع بها، باعتبارها تهديدات للطرق المنتظمة أو لوجوده في حالة جيدة، والتي تحتاج لأن يواجهها المجتمع.

وقد ذهب " **لورانس فرانك**" (Lawrence Frank) في مقالة له بعنوان المشكلات الاجتماعية نشرت في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع إلى تعريف المشكلات الاجتماعية بأنها " أية صعوبة أو سلوك سيئ لعدد كبير من الأشخاص نرغب في إزالته أو تصحيحه" **(دلال ملحس استيتيه، عمر موسى سرحان، 2012، 23).**

يتضح من تعريف "لورانس" أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وذلك ما يستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته وتحسينه، من قبل غالبية الفئات الاجتماعية والناس عموما، لاعتقادهم بأهمية فعل شيئ معين اتجاه هذه المشكلات.

ويرى " **لامارت**" (Lamart) أن المشكلة الاجتماعية هي إحباطات وظيفية لعناصر البناء الاجتماعي" **(عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 19).**

إستنادا إلى ذلك يصف "لامارت" المشكلات الاجتماعية على أنها إحباطات وظيفية، لأن المشكلات الاجتماعية مهما تفاوتت خطورتها فإنها تعطل البناء الاجتماعي عن الاستمرار في أداء وظائفه.

وإزاء هذا الوصف يقول "**بول هرتون**" (عالم اجتماع أمريكي معاصر) أن المشكلة الاجتماعية نتاج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد، تجعلهم يعدون الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيه، ويصعب علاجه بشكل فردي، إنما يتيسر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي.

ويفضي هذا التحديد إلى أربع أفكار **(معن خليل عمر، 2005، 19)** هي :

1. ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد.

2. إدراك الأفراد لما ينتج عن هذه الظروف المؤثرة عليهم بأنه غير مرغوب فيه.

3. الشعور بضرورة التحرك نحو هذا الإنتاج.

4. هذا المنتج المرفوض لا يتم معالجته أو تجنبه إلا من خلال التصرف الجمعي.

تبين لنا الآراء السابقة أنه ثمة اختلاف في تعريف المشكلة الاجتماعية، بيد أنه يمكننا أن نقول استنادا إلى رأي " **فريدمان**" أن تعريف المشكلة الاجتماعية يتأثر بآراء هؤلاء الذين يشغلون مواقع قيادية في بناء السلطة والقوة ويتحملون مسئولية كبيرة في تقرير السياسة الاجتماعية.

ويرى "**ميرتون**" أنه يجب علينا ان ندرس تحديد تعريف علماء الاجتماع للمشكلة الاجتماعية، كما ينبغي أن نعي عندما ندرس المشكلة الاجتماعية أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه، ولكن على عالم الاجتماع عندما يتصدى لدراسة أية مشكلة اجتماعية أن يبحث على المسائل المترابطة (**محمد سعيد فرح وآخرون، 1999، 18**) التالية :

1. المعيار الأساسي للمشكلة الاجتماعية، أي التمييز بين المعايير الاجتماعية والواقع.

2. البحث عن الأصول الاجتماعية لهذه المشكلة الاجتماعية.

3. موقف المقيمين من المشكلة الاجتماعية، أي معرفة رأي هؤلاء الناس الذين يعرفون المشكلات السائدة في المجتمع.

4. تحديد المشكلات الواضحة والخفية.

5. تحديد الإدراك الاجتماعي للمشكلة.

6. بيان مدى إمكانية إصلاح المواقف غير المرغوبة التي تؤدي إلى ظهور المشكلات.

وبهذا يؤكد الباحثون المشار إليهم آنفا أن المشكلة الاجتماعية توجد عندما يدرك عدد كبير من الناس حالة على أنها غير مرغوبة، أو على أنها متعارضة مع قيمهم الاجتماعية ومعاييرهم. وبهذا فهم

يتفقون مع كثير ممن أوردنا من تعريفات لهم، ولكنهم يضيفون إلى ذلك أنه يمكن – بل ويجب – تغيير تلك الحالات ومعالجتها وتحسينها، وهذا هو عنصر التجديد الذي أشرنا إليه.

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق مصطلح المشكلة أو الظاهرة الاجتماعية يحتم التدقيق العلمي وعدم التسرع حتى لا يدخل المجتمع بمغالطات لا تسمح بتحديد المشكلات الاجتماعية، ويجب هنا توخي الحذر لأن التحديد دقيق لتوضيح المشكلات الاجتماعية من عدمها، فقد يعاني أكثر من فرد من قلق أو توتر أو شيئ سلبي وغير مرغوب فيه، لكن لم يرتق إلى المعاناة من قبل فئات اجتماعية واسعة، ولا بد من توفر عناصر مهمة حتى تطلق هذه التسمية أو مصطلح المشكلة الاجتماعية.

وبذلك يمكن القول أن المشكلة الاجتماعية هي خلل في بعض جوانب أو شئون المجتمع، تمس سلوك الأفراد والجماعات وتمس قطاعا كبيرا من أفراد المجتمع، تسبب توترا وقلقا اجتماعيا واضطرابا في العلاقات الانسانية بطريقة غير مرغوبة، لمخالفتها القيم والأعراف والمعايير والضوابط التي تحدد السلوك المرغوب فيه والمتفق عليه من قبل الفرد والجماعة.

2- أسباب المشكلة الاجتماعية :

يتمركز الاتجاه في علم الاجتماع الحديث حول دراسة المشكلات الاجتماعية من نقطة بداية واحدة، هي الانحراف عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، وطالما أن المشكلات الاجتماعية هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، يكون الإنحراف عنها مؤديا إلى رد فعل واضح من الجماعة، ولذلك فإن المشكلات الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات، إلا إذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي **(عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 22، 23)**.

يفيد الدكتور" معن خليل عمر" بأنه لا يمكن حصر المشكلة الاجتماعية في سبب واحد، بل في عدة أسباب متفاعلة في بلورة مشكلة تخص مجموعة من الناس، تسيئ أو تعيق أو تمزق أو تحرف سلوكهم أو قيمهم أو علائقهم.

ولما كانت المشكلات الاجتماعية واحدة في إسمها وظاهرها مثل الجريمة والانحراف والإدمان والفقر والبطالة والطلاق وغيرها، وتوجد في كل مجتمع إنساني وفي كل مرحلة تاريخية يمر بها، بيد أنها تختلف في تحديد أسبابها وفي إدراك الناس لها والحكم عليها بأنها مشكلة تسبب الإساءة أو التصدع أو الإعاقة أو الانحراف في قيمه أو علائقهم أو سلوكهم، فإن هذه الاختلافات (في التحديد والإدراك والحكم) جعلت الدراسات الاجتماعية في هذا الميدان (المشكلات الاجتماعية) مختلفة في التحليل والتفسير.

وعلى الرغم من لقاء أو تقارب اهتمام الباحثين الاجتماعيين بها ومنها، فإنهم يختلفون في تشخيص أسباب مشكلات المجتمع لأنها غير متشابهة ومتطابقة في إدراك الناس لها واعتبارها مشكلة، ومرد ذلك يعود إلى اختلاف ثقافات المجتمعات ومعتقداتهم وقيمهم ومعاييرهم الثقافية والاجتماعية.

وعل الرغم من هذا الاختلاف بإمكاننا إيجاد قواسم مشتركة بين المشكلات الاجتماعية دون ربطها بنوع المشكلة أو تحديد نوع مجتمعنا بشكل دقيق **(معن خليل عمر،2005، 97)**.

وعليه فرغم تعدد مسببات المشكلة الاجتماعية، فإنه يمكن وضع أيدينا على بعض الظروف والعوامل الواقفة وراء هذه المشكلة، أو تلك ومتحكمة في خط سيرها فيما يلي :

1.2- **العوامل الذاتية** : رجع إلى المواطن نفسه، وهي عوامل تتعلق بذات الفرد، وقد تلعب هذه العوامل دورا في حدوث المشكلات، حيث تمثل الانحرافات الناتجة عن أسباب بيولوجية أو عضوية أو وراثية كالانحرافات الجنسية والأمراض العقلية والنفسية العصبية إلى جانب الميول الإجرامية مشكلات اجتماعية.

2.2- **العوامل الأسرية** : وترجع إلى أسرة المواطن.

3.2- **العوامل البيئية الطبيعية** : وتتمثل في المناخ والتضاريس والتغيرات البيئيةالتي تحدث فجأة بسبب البراكين والزلازل والفياضانات، فعلى سبيل المثال المناخ الحار قد يسبب حساسية الأعصاب وإثارتها بسهولة.

4.2- **عوامل مجتمعية** : وتتمثل في ظروف الحي أو المجتمع المحدود الذي يسكن فيه، فمثلا الأحياء السكنية الفوضوية أو مايعرف بالعشوائيات تعرف ببيئة المجرمين أو الفقراء الذين تصدر عنهم السلوكيات المنحرفة.

ويندرج ضمن العوامل المجتمعية، الظروف الاقتصادية والسياسية والظروف الاجتماعية والثقافية.

5.2- **التغير الاجتماعي والثقافي** : من أهم العوامل المسببة لحدوث المشكلات، وكلما زادت سرعة واستمرار عنلية التغير الاجتماعي، زادت احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع.

هذا إلى جانب العديد من الأسباب التي تؤدي إلى المشكلات الاجتماعية وأهمها (**عصام توفيق عمر وآخرون، 2016، 24 ،25**) مايلي :

أ- التقدم التكنولوجي الذي يصحبه أنماط ثقافية جديدة على تلك المجتمعات، حيث قد تكون بعض هذه الأنماط غريبا تماما عن أفراد المجتمع، ومن هنا تحدث الهزات الاجتماعية التي قد تنجم عنها بعض المشكلات الاجتماعية.

ب- الإنفتاح الشديد على المجتمعات الأخرى والنقل الحضاري منها.

ج- الفجوة الثقافية بين الأجيال.

3- خصائص المشكلات الاجتماعية :

تتميز المشكلة الاجتماعية (**عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 20، 21**) بمايلي :

- أنها تثير اهتمام وانتباه قدر كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته.

- **الصعوبة النسبية**، لأنها تمس الفرد والمجتمع معا، وترتبط بكثير من العوامل والمتغيرات ذلك أن المشكلة الاجتماعية لا يمكن أن تعزى لسبب واحد بعينه مهما بلغت قوة السبب.

- **التداخل** بين المشكلات الاجتماعية، فهي متداخلة كتداخل النظم الاجتماعية تماما، فمشكلة الأحداث المتشردين مثلا تتداخل مع مشكلات أخرى تخص النظم الاقتصادية والتربوية والأسرية

وغيرها.

- تعدد وتباين أبعاد المشكلة الاجتماعية، فكل مشكلة اجتماعية لها أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ومدى أولويتها، فهي تترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الاجتماعي والثقافي والتربوي.

- **نسبية**، بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان، كما يتأثر تحديد المشكلات بحالة الفرد، فقد تبرز المشكلة بسبب عامل السن أو اللون أو العرق إلى غير ذلك.

- **تلقائية**، ليست من صنع الفرد أو مجموعة من الأفراد ولكنها من صنع المجتمع كله.

- **إلزامية**، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد ولا يسع هؤلاء أن يخالفوها.

- **عامة ومنتشرة**، كما أنها تاريخية أي أنها عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس.

4 - نسبية المشكلات الاجتماعية :

هل توضع المشكلات كلها في مرتبة واحدة، أم أنها ترتب وفقا لمبدأ محدد ؟ ومن الذي يقرر أو يحدد أو يحكم على حدث اجتماعي متناقض أو متعارض مع القيم السائدة أو مع الآداب العامة بأنه يشكل مشكلة اجتماعية ؟ هل الفرد أم جماعة اجتماعية معينة أم نظم بنائية متميزة أو أصحاب القرارات الفوقية أم معايير فئوية متسيدة أم المجتمع برمته ؟

هناك من يرى أن حكم أغليبة الناس على الحدث المتناقض مع بعض من قيم ومعايير المجتمع يمثل مشكلة اجتماعية، ويرى القسم الآخر من الأفراد أن حكم شريحة بارزة داخل المجتمع على الحدث المعارض لما هو سائد في المجتمع يمثل مشكلة اجتماعية، وهناك من يرى حكم أصحاب القرار ومالكي النفوذ والسلطة السياسية والاجتماعية على الفعل الذي يخرج عما هو مألوف ومتعارف عليه أو الخروج عن المعايير الاجتماعية يمثل مشكلة اجتماعية(**معن خليل العمر**،2005، 24).

هناك مشكلات اجتماعية ونفسية كثيرة ومتعددة، مثل تعاطي المخدرات والأخد بالثأر والبغاء والطلاق والاضطرابات النفسية، وانحراف الأحداث والهجرة غير الشرعية والنزوح الريفي وهجرة

الأدمغة، والصراعات الطائفية والحروب، وكل مشكلة من هذه المشاكل لها خطورتها الخاصة والواضحة، بيد أن خطورة هذه المشكلات تتفاوت من مجتمع لآخر، كما تتباين الأسباب الاجتماعية التي تفجرها، وتوجدها، وهذه المشكلات التي أشرنا إليها هي ليست المشكلات الوحيدة التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية، ولكنها قد تكون المشكلات الأكثر إلحاحا في بعض المجتمعات، فمشكلة الانتحار ليست مشكلة في المجتمع الإسلامي، ولكنه مشكلة اجتماعية خطيرة في المجتمعات الرأسمالية، وإذا كانت مشكلة هجرة العقول من أخطر مشكلات البلدان النامية، فإن أمريكا أغنى دولة في العالم تعاني من مشكلة التفرقة العنصرية بين البيض والسود وخاصة في ولايات الجنوب، وكما قد يصف الشخص المسلم الرجل المتدين باعتباره ظاهرة معتلة، يصف الباحث المتدين ظاهرة الإلحاد بأنها أشد الأمراض الاجتماعية خطورة، وكما قد يصف الرأسمالي الإشتراكية بأنها نظام فاشل، يصف الإشتراكيون النظام الرأسمالي أنها ظاهرة معتلة وهكذا (**محمد سعيد فرح وآخرون، 1999، 23، 24**).

ومن ثم لا يوجد اتفاق بين أفراد المجتمع عن من الذي يقرر وجود مشكلة أم لا داخل المجتمع، ومن الذي يحكم على الظاهرة أنها معتلة أو سليمة، إلا أنه لا مناص من القول بأن معايير الجماعة الاجتماعية هي التي تحدد وتقرر ماهو مشكل لها وبخاصة تلك التي تتعارض أهدافها مع موازينها ومقاييسها، لذا ينبغي أن نلاحظ هذه الظاهرة في مجتمعات معينة في مرحلة معينة من مراحل تطورها، لأن الفعل الاجتماعي الذي قد يشكل مشكلة اجتماعية لجماعة معينة لا يشكل ذلك لجماعة ثانية سواء كان ذلك داخل نفس المجتمع أو خارجه.

5 - مواقف الأفراد من المشكلات الاجتماعية :

عندما يدرك الأفراد وجود مشكلة اجتماعية تجدهم يتخدون مواقف متباينة ومتنوعة اتجاهها، وتتباين مواقف الأفراد على حسب درجة القرب أو البعد عن المشكلة جغرافيا واجتماعيا وعلميا،

أي لا يوجد موقف موحد لكافة الأفراد، فتتنوع المواقف والاتجاهات باختلاف طبيعة الفرد وطبيعة الموقف والسياق الموقفي ككل (بهاء الدين خليل تركية،2015، 50،51) وهي كالآتي:

1.5- عدم الاكتراث (اللامبالاة) :

لا يكترث بعض الأفراد لوجود المشكلات الاجتماعية، فيبدون عدم اهتمامهم بها ولا يعيرونها أهمية، ولا يلتفتون إليها ولا يشعرون بوجودها فيتجاهلونها، إلا إذا مست مصلحتهم الشخصية أو أضرت بها، حينئذ يتخذ الفرد الغير مهتم موقفا من المشكلة ويصبح يبدي اكتراثه بها.

2.5- الاستسلام القدري :

يتشكل هذا الموقف عند الذين يؤمنون بالحظ وبالقدر والمكتوب، هذا الموقف لا يدفع الفرد ولا يشجعه في البحث عن حل المشكلة التي يواجهها، لأن معتقداته وقناعاته القدرية تغذي تفكيره، فتقنعه بأن ما حصل له هو مقدر له ومكتوب له، فيستسلم لها بقناعة ورضى، دون أن يسمح لنفسه أن يفكر في أسبابها أو في كيفية معالجتها، بل يستسلم لها ويعتبرها قدرا لا مفرا منه.

3.5- الشك الساخر - المتهكم:

تعمل الفئات الاجتماعية والأفراد على تحويل الموقف من المشكلات الاجتماعية إلى سخرية ونقد وتهكم، ويتناولها بنقد ساخر وفي بعض الأحيان على هيئة سخرية مضحكة، في التعبير عن وجود المشكلات الاجتماعية، فلا يهتم أصحاب هذا الموقف لما يحصل داخل المجتمع من مشكلات لأن مصالحهم مشبعة ودائرة تفكيرهم ضيقة، فهم يمثلون أصحاب الموقف المتشكك بأسلوب ساخر.

4.5- الجزاء الديني (عقوبة الآخرة) :

ينظر أصحاب هذا الموقف إلى المشكلات الاجتماعية على أنها خلل في الأخلاق الدينية، بمعنى أن المشكلات الاجتماعية التي حصلت داخل المجتمع ماهي سوى عقوبة الله على خطيئة الانسان أو على كفره أو على اشراكه بالله أو على عدم إيمانه بالله، وأن هذا الموقف من منطلق الدكتور "معن خليل عمر" (2005، 22) يستحيل تعديله بواسطة أصحاب القرار في المؤسسة الرسمية،

أو تغييره بالبحث العلمي، وإنما تتم معالجته بالفلسفة الدينية من خلال إقامة الصلوات والدعاء والتضرع لله وحده.

5.5- <u>الإفراط العاطفي</u> :

يعكس هذا الموقف الأفراد الذين يتخذون من المشكل الاجتماعي موقفا وجدانيا، ويندمجون فيه، ويتفاعلون معه، ويتأثرون به لدرجة تظهر على ملامحهم من انفعال وحماس واحساس داخلي بالمسؤولية الاجتماعية، فيكون الحديث عن المشكل الاجتماعي والمبالغة في وصفه وتهويل آثاره وأبعاده شغلهم الشاغل.

6.5- <u>الموقف العلمي</u> :

وهو موقف الخبراء وأصحاب التخصص من المشكل الاجتماعي، والذين يسهرون على تحديد المشكل، أسبابه وأبعاده، وابراز المعطيات المرتبطة به من خلال التحليل والتدقيق في مسببات المشكلة وأبعادها.

7.5- <u>الهروب (الهجرة)</u> :

هناك موقف آخر أشار إليه كل من "دلال ملحس" و"موسى سرحان" **(2012، 38)**، وهو موقف الفئة الهاربة، ويقصد بها الفئة التي ذهبت إلى مجتمعات أخرى غير عربية (الهجرة) لتعيش فيها بعيد عما حصل من تحولات في المجتمع، وذلك لعدم قدرتها على مشاهدة ما طرأ على مجتمعها وما أصابه من آثار تحولية، وهي غير راغبة في أن تتحول مع ما تحول، آملة أن تجد الأمن والاستقرار وما هو أفضل في مجتمعات أخرى غير مجتمعها.

المحور الثاني : أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية

1- الأسلوب التاريخي.

2- الأسلوب السوسيولوجي.

3- الأسلوب السيكولوجي.

4- أسلوب المعالجة الإعلامية.

المحور الثاني : أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية :

لقد زاد الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية نتيجة زيادة الاهتمام بدراسة مشكلات الإنسان المعاصر، وأصبحت هذه المشكلات أكثر تعقيدا، وأكثر عددا من المشكلات التي قابلها الإنسان في العقود السابقة، فالدراسة العلمية للبناء الاجتماعي ونسق القيم والمعايير والعلاقات والسلوك وما يطرأ عليها من تفسيرات تساعدنا على فهم المشكلات المعاصرة فهما أفضل.

وقد سعى الإنسان إلى المنهج العلمي لتفسير الأشياء (الظواهر) التي يعجز عن فهمها لتبرير مخاوفه، وتخفيف قلقه، ولزيادة فهمه عن أحوال العالم الذي حوله، وتقليل المصاعب التي يعاني منها، وتمهيد الطريق لرسم سياسة اجتماعية واضحة ترمي للتقليل من امشكلات المجتمع **(محمد سعيد فرح وآخرون، 1999، 10)**.

إن الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية مثل المدخل العلمي لدراسة أي مادة، فدراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي، كما تعتمد العلوم الطبيعية على الأدوات المعملية، والاتجاه العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية.

ولقد لخص "**جورج لندبرغ** " **(Gorg Lundberge)** الاتجاه العلمي في دراسة المشاكل الاجتماعية **(محمد عاطف غيث، دت، 18)** فيما يلي :

أ- تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الانحرافي.

ب- تقدير الدرجة التي يمتثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس.

ج- دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه، وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع.

د- البحث عما إذا كان المنحرف الذي يكسر قاعدة من قواعد السلوك في المجتمع منحرف، بالإضافة إلى هذا النوع من السلوك فقط أم لا.

وطبيعي أنه في ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل إلى وصف سليم لمشاكل المجتمع، بالإضافة إلى ما فيها من فائدة تطبيقية لإنارة الطريق أمامه، أو لبذل مجهود واقعي لحماية المجتمع أو الوصول إلى علاج ناجح للمنحرف.

وقد تباينت رؤى العلوم الانسانية حول المداخل والاساليب الهامة لدراسة المشكلات الاجتماعية كل حسب اختصاصها، حيث يعتمد الباحثون في ذلك على أربع اتجاهات علمية وهي كالآتي :

1- الأسلوب التاريخي :

ويعتمد على تقصي الظاهرة وتتبع خلفياتها وسياقها التاريخي، كأساس لتفسير ظهور المشكلات الاجتماعية التي تظهر في كافة المجتمعات الانسانية، سواء كانت كبيرة الحجم أو صغيرة، معقدة البناء أم بسيطة، متخلفة أم متحضرة، ريفية أم متمدنة، والتي كذلك قد تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في أسلوب العيش ومستواه، أو أنواع الممارسات الاجتماعية للأسرة والتعليم والدين والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية وسواها من المتغيرات المؤثرة.

يشير الدكتور "معن خليل العمر" إلى أن مثل هذه الاحاطات الاجتماعية في العمق التاريخي، يقوم بها الباحث لكي يعرف الظروف التي خلقت المشكلة الاجتماعية عبر التاريخ، والتحول إلى معرفة الظروف التي ساعدت على ترعرعها وتفاقمها، هذا الاسهام المعرفي الانساني هو ما يسلط الضياء على مساحات معرفية، ويمكن الباحث من النزول إلى العمق الزمني، واستكشاف الجذور التاريخية للمشكلة الاجتماعية المعاصرة **(معن خليل العمر، 2005، 77)**.

2- الأسلوب السوسيولوجي :

تعتبر المشكلات الاجتماعية الموضوع الأول في اهتمام عالم الاجتماع محاولا الكشف عن أسبابها وتحديد مضمونها، وعلاقاتها بالجوانب الأخرى من السلوك الاجتماعي، وذلك كله من خلال دراسة الحياة الاجتماعية للمشكلة، والنسق الاجتماعي الذي يضم مجموعة من النظم الاجتماعية، وكذلك

الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع والعلاقات المتبادلة بينهما.

فعالم الاجتماع يدرس الجانب الاجتماعي للمشكلة، ولا يعني ذلك أن يعزلها عن باقي أجزاء المجتمع ذلك لأنه بالرغم من تباين وتفاوت المشكلة الاجتماعية – خاصة في المجتمع الحديث – وعلى الرغم من أن أسبابها تكمن خارج الفرد، فإنها تحدث داخل البناء الاجتماعي **(عصام توفيق قمر وآخرون، 2013، 33)**.

وهناك مستويات لدراسة المشكلة الاجتماعية والعمل على حلها ومواجهتها، وهذان المستويان هما:

1.المستوى العلاجي : ويهدف إلى القضاء على مشكلات قائمة بالفعل أو على الأقل يحاول التخفيف من نتائجها قدر المستطاع.

2. **المستوى الوقائي** : وهو الذي يتوقع فيه المسئولون عن المجتمع حدوث المشكلات لعلمهم بأسبابها مقدما ، ومن ثم يبدأون في إعداد العدة لذلك قبل وقوع البلاء ويعتمد المستوى الوقائي على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الإحصاء.

ويمكن لكل من المستويين العلاجي والوقائي أن يسيرا جنبا إلى جنب في نفس الوقت، بحيث تكون معالجة آثار المشكلة الاجتماعية سائرة في الوقت الذي تكون فيه أمور الإعداد للوقاية من تكرارها أو زيادتها واستفحال أمرها آخذة في السريان أيضا **(عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 34)**.

ويختلف علماء الاجتماع في تحديد مجال دراساتهم بل وتحديد المشكلات التي يوجهون إليها اهتماماتهم، كما يختلفون في آرائهم إزاء العالم الاجتماعي الذي يعطي اهتماما إلى هندسة المشكلات، أي إلى العالم الذي يطوع المعرفة العلمية ويستفيد منها عند التطبيق المباشر للمعرفة العلمية وحل المشكلات الاجتماعية **(محمد سعيد فرح وآخرون، 1999، 31)**، ويتجلى هذا الاختلاف بين علماء الاجتماع في التصنيف التالي :

- فهناك فريق من الاجتماعيين يرى أن الخطوة الأولى في علم الاجتماع هي صياغة نظريات عامة

للسلوك الانساني على المستوى المجرد، شرط أن تكون هذه النظريات ملائمة لفهم كل مظاهر الحياة الاجتماعية.

- فريق يركز جهودهه للحصول على مجموعة من المعلومات التحليلية والوصفية والتي تستند على الدراسات الإمبريقية،واستنادا على هذه المجموعة من المعلومات المتاحة يمكن لنا أن نستنتج تعميمات عن السلوك الانساني.

- يقابل هذا الفريق آخرون يركزون اهتمامهم على مشكلات أقل تجريدا، ويهتمون أساسا بتطور نظريات خاصة تفسر أجزاء من الحياة الاجتماعية، ويعرف هذا الاتجاه عند ميرثون باتجاه أصحاب المدى المتوسط، وتعرف أيضا بأصحاب النظريات الخاصة، والتي تتلائم مع فهم الموقف المعاصر أو بعض جوانبه، ويشجعون على ظهور أساليب تسمح بإجراء أبحاث معقولة.

- كما أعطى اهتمام لأساليب بحث هذه المشكلات، وأيضا الاهتمام بتقييم أساليب التغير ومناهج التفاعل الاجتماعي، سواء أكانت تعتمد على التفكير العلمي أم لا.

- وهناك فريق يهتم بتطبيق إطار المنهج السوسيوتارخي عند دراسته للتاريخ الاجتماعي للمشكلات، بينما يركز آخرون اهتمامهم حول الجوانب المعاصرة للحياة الاجتماعية.

يرى "**جيلين**" أنه إذا كان غرض علم الاجتماع هو دراسة المجتمع دراسة علمية ووصف التغيرات الاجتماعية وتفسيرها، وأيضا دراسة أشكال المجتمعات والأنشطة الاجتماعية ووظائف الانسان، فإن غرض العلم الأساسي هو فهم المجتمع أولا، ثم وضع برامج وسياسات اجتماعية تترجم هذا الفهم العلمي للمجتمع إلى حركة إصلاح اجتماعي، ولذا يتعين أن تهتم الدراسات الاجتماعية بدراسة المشكلات، هذا يتطلب من علماء الاجتماع ضرورة الاهتمام بالبحث والتجريب عند إجراء أية دراسة علمية لفهم المشكلات، ولرسم سياسة اجتماعية واضحة بدلا من الاعتماد على التأمل. فالدراسة العلمية للمشكلات هي محاولة من المجتمع لحل هذه المشكلات، أي حل مشكلة عدم توافق الأفراد في المجتمع وعدم القدرة على التكيف مع الظروف المحيطة بهم، نتيجة عجز الأفراد

عن التكيف مع الظروف الجديدة، أو إخفاق التنظيمات الاجتماعية في أن تحقق الطمأنينة اللازمة للانسان **(محمد سعيد فرح وآخرون، 1999، 32، 33).**

و علم الاجتماع من ناحية أخرى متسلحا بالمنهج العلمي ومتمنطقا بالموضوعية والحيادية يحاول أن يوجه إلى المشكلة الاجتماعية منظار العلم بطريقته الخاصة، حيث تراعى الاعتبارات الآتية (محمد عاطف غيث، دت، 43، 44) عند دراسة المشكلة من وجهة نظر العلم :

1. النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا.

2. المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا كذلك.

3. حل المشاكل يمكن أن يؤدي إلى تغيير كلي لطابع الحياة الاجتماعية.

4. المشاكل الاجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع، ولذلك تعتبر دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم طابع المشكلة وامتدادها ومبلغ عمقها.

6. يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع، فالأخيرة هي نوع من الصعوبات التي تواجه المعرفة السوسيولوجية للمجتمع الإنساني، فهناك فرق بين المعرفة وانحرافات الجماهير التي تصيب سلوكهم في الوسط الاجتماعي.

7. تتغير مقاييس الخطأ والصواب، والخير والشر في الزمان والمكان، إذ يجب أن يكون احتمال هذا التغيير ماثلا تماما عند كل الباحثين في المشاكل الاجتماعية حتى لا يقعوا في المغالطة الكبرى التي تتصور أن هذه المشاكل مسألة طبيعية وعامة في المجتمع الإنساني.

8. دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، باعتبار أن المجتمع جسم تتكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية، وأن ثقافة المجتمع تتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي.

9. تؤدي الحياة الاجتماعيةإلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم، ولذلك فإن التغلب علىها يعيد تصحيح وضع الأجزاء في البناء على أساس إطار مختلف، يؤدي إلى إخراج أدوار ومراكز جديدة.

10. ليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة، ذلك لأننا نعلم أن اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدي إلى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة، ويمكن أن يترتب عليها مشاكل مختلفة أيضا، ولهذا فإن الباحث له أن يدرس المشاكل الاجتماعية إما على المستوى المحلي أو الاقليمي أو على مستوى المجتمع بأسره.

بهذا يتبين أننا عند دراسة مشاكل المجتمع، نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات تنحصر جميعها في مسألتين هامتين :

1) الإلتزام الدقيق بالمنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشاري للمشكلة الاجتماعية، وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشاكل الكبرى في المجتمع، مشاكل تعكس تناقض أجزاء البناء، بينما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن اختلا ل الوظيفة.

2) التوحيد الإيديولوجي والخلقي والقيمي الذي يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومنطق حلها، ولهذا فإن الحل يجب أن يكون على أحد المستويين : الأول المستوى الرئيسي، وهو إعادة تصحيح العلاقات البنائية، والثاني المستوى الثانوي الذي يعالج مشاكل التطبيق، أو يقضي على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية بالرغم من إعادة تصحيح البناء

3- الأسلوب السيكولوجي :

ويعتمد على تتابع الدراسات النفسية المفسرة للمشكلات النفسية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي، حيث يهتم علم النفس بأثر التحولات والتغيرات الاجتماعية على وجدان وعواطف ومواقف واتجاهات وخبرات الفرد، فضلا عن اهتمامه بمشكلة التعصب والتميز والفقر والجريمة ومشكلة القيم والمعايير، والتطرف الديني والسياسي والثقافات الفرعية، وكذا السمات النفسية

والاجتماعية، والتي تختلف من فرد لآخر، والتي من شأنها أن تدفع بالفرد إما للانحراف والتمرد عن المعتاد والمألوف، وإما للتثبت والانضباط بما هو سائد داخل المجتمع الذي ينتمي إليه.

4 - أسلوب المعالجة الإعلامي :

يختلف أسلوب المعالجة الاعلامي تماما عن أي مدخل أو أسلوب آخر في دراسة وفهم المشكلات الاجتماعية، فقد كانت الصحف من القرن الثامن عشر (الإخبارية – المجلات) جديرة بالذكر ، تكشف للعيان وتحمي ضد الاستغلال والفساد والانحطاط الفكري أو الخلقي في المجتمع.

كذلك اليوم أصبحت وسائل الاتصال الجماهيرية المكتوبة والسمعية – البصرية أداة مفيدة لإيقاظ وتنبيه الأفراد والجماعات والمجتمعات ضد العديد من المشكلات الاجتماعية مثل إدمان المخدرات والبغاء والجريمة والطلاق، ومنه أصبح الكشف والافصاح عن المشكلات الاجتماعية، والتحسيس بمدى خطورة هذه المشكلات على الفرد والمجتمع، هو الهدف الأسمى سواء للفهم أو المنع أو الحماية أو العقاب، والمنهج هنا دائما انطباعي **(عصام توفيق قمر، 2016، 33).**

المحور الثالث : تصنيف المشكلات الاجتماعية (النوع والمصدر):

1- التصنيف الأول: المشكلات الفردية، الجماعية ، المجتمعية

2- التصنيف الثاني: مشكلات حياتية، اقتصادية، اجتماعية، مجتمعية

3- التصنيف الثالث: مشكلات أساسية، تنظيمية، مرضية، مجتمعية

4- التصنيف الرابع: المجموعة الأولى، المجموعة الثانية، المجموعة الثالثة

المحور الثالث: تصنيف المشكلات الاجتماعية من حيث النوع والمصدر:

هناك أنواع مختلفة من المشكلات الاجتماعية التي يمكن تمييزها في ضوء مختلف الجماعات الداخلة في العملية الاجتماعية، والتي يمكن أن تحدد أو تقرر وجود المشكلات الاجتماعية من عدمه، وقد اختلفت وجهات النظر في تصنيفها وتعددت أنواعها بتعدد المعايير التي تقيم على أساسها التصنيف.

1- <u>التصنيف الأول</u>: يشير "**بهاء الدين خليل تركية** " إلى أنه يمكن أن نجد أنواعا متعددة من المشكلات الاجتماعية بحسب الخصائص الذاتية، حيث صنفها البعض إلى المشكلات الفردية، المشكلات الجماعية، وأخيرا المشكلات المجتمعية.

1.1- المشكلات الفردية :

تظهر المشكلات الفردية في عجز الفرد عن أداء أو تلبية متطلباته على المستوى الفردي والحاجة لأن يكون مع المجموعة. ومن بين المشكلات الفردية مثال : الجوع، العطش، الحرمان العاطفي، الاغتراب، الحاجة للزواج، مشكلات الزواج، تأخر سن الزواج، الحاجة للمال والانفاق من أجل الاستهلاك، الحاجة للحب، الحاجة للأصدقاء ..وغيرها.

2.1- المشكلات الجماعية :

تختلف المشكلات الجماعية عن المشكلات الفردية، فالفرد هو أساس ومحور المشكلات الفردية، أما المشكلات الجماعية فمحورها مجموعة من الأفراد أو ما يعرف بالمشكلة في المحيط الجماعي، أو ما يعرف المجال البيئي للجماعة، أو مجموعة الأفراد الذين يعيشون في مجال حيوي ويتفاعلون معه، وعليه فالمشكلات الجماعية هي نتاج تفاعل الأفراد مع بيئاتهم ومجالهم البيئي الجماعي الذي يتفاعلون فيه.

3.1- المشكلات المجتمعية :

وهي المشكلات التي تتعلق وتتصل ببناء المجتمع مثل المنظمات والمؤسسات وسياسة المجتمع، كما أنها تتصل بوظائف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية والتنشئة وغيرها، والتي لها انعكاس مباشر على أمن الأسرة والمجتمع، وتشمل المشكلات المجتمعية مشكلة انحراف الأحداث، البطالة، الإرهاب..إلخ، ويمكن القول أن المشكلات الاجتماعية والمجتمعية هي نتيجة للتغيير الاجتماعي الدائم والسريع والمتلاحق الذي تمر به المجتمعات **(بهاء الدين خليل تركية،2015، 42، 44).**

2- <u>التصنيف الثاني</u> : يوجد من يصنف أنواع المشكلات الاجتماعية إلى أربعة أنواع **(عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 21، 22)** وهي :

1.2- مشكلات حياتية (أساسية) :

وهي التي تؤثر على أفراد المجتمع تأثيرا كبيرا مثل مشكلات (الإسكان، الغداء، التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية)،ومثل هذه المشكلات إذا لم يتم مواجهتها تؤثر على بناء المجتمع ووظائفه ويترتب عليها مشكلات أخرى مثل ارتفاع معدلات الجريمة، والأمية، وانتشار الأوبئة والأمراض.

فإذا لم تتم مواجهة المشكلات التعليمية زادت نسبة الأمية، وإذا لم تكن هناك رعاية صحية مناسبة (وقائية، علاجية) انتشرت الأوبئة والأمراض.

2.2- مشكلات اقتصادية :

وتشمل انخفاض متوسط دخل الفرد، وانخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع، وضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الإنتاجية، والاعتماد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، كذلك الاعتماد على أساليب تقليدية في الإنتاج الزراعي أو الزراعي وانخفاض متوسط إنتاج الأرض الزراعية، وضعف المدخرات الخاصة بالمواطنين وعزوفهم عن إنشاء مشروعات اقتصادية، ومثل

هذه المشكلات ذات تأثير كبير على المجتمع، وتتطلب تكاثف الجهود من أجل العمل على دراسة هذه المشكلات، واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها.

3.2- مشكلات اجتماعية :

وهي تعني أكثر من مجرد وجود احتياجات غير مشبعة لقطاعات كبيرة من السكان، وإنما يشعر أفراد المجتمع بوطأة هذه المشكلات ويسعون إلى بذل الجهد سواء بمفردهم أو بمساعدة فريق لمواجهة هذه المشكلات.

ومن هذه المشكلات الاجتماعية ما تعانيه الأسرة من تفكك في العلاقات الاجتماعية، وعدم وجود أماكن لشغل الفراغ، إصابة أحد أفراد الأسرة بمشكلة كبيرة مثل إدمان المخدرات، مشكلات النزاعات الأسرية، الطلاق، بالإضافة إلى بعض العادات والتقاليد الاجتماعية مثل السلبية والتواكل والتزايد المطرد في السكان،مثل هذه المشكلات تحول دون الانطلاق نحو التنمية بالمجتمع،وتحتاج إلى جهد من جانب المتخصصين للعمل على دراسة أبعاد هذه المشكلات والعمل على مواجهتها.

4.2- مشكلات مجتمعية :

وهي تتصل ببناء المجتمع (المنظمات، والمؤسسات)، وسياسة المجتمع (مجموعة الإجراءات واللوائح، التشريعات والسياسات العامة للمجتمع)، والأفراد المكونين للمجتمع (أفراد، جماعات، مجتمعات محلية)، كما أنها تتصل بوظائف المجتمع (الإنتاجية، الاجتماعية، السياسية،..إلخ) والتي لها انعكاس مباشر على أمن واستقرار المجتمع.

وتشمل المشكلات المجتمعية مشكلات انحراف الأحداث، البطالة، الإرهاب، ومثل هذه المشكلات لها تأثير على كافة القطاعات الأخرى بالمجتمع، ويندرج تحت هذا النوع من المشكلات (المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الصحية، الأمنية، التعليمية).

3- **التصنيف الثالث** : يصنف "**العادلي**" المشكلات الاجتماعية (**جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي،2003، 14**) إلى أربع مجموعات :

1.3- **مشكلات أساسية** : ترتبط بعدم كفاية الخدمات المتوفرة في المجتمع لإشباع حاجات الأفراد مثل نقص المدارس، أو المستشفيات عن الحاجة الفعلية للمجتمع.

2.3- **مشكلات تنظيمية** : ترتبط بتركيز الخدمات على مناطق معينة دون أخرى، فتصبح المشكلة بسبب عدم العدالة في توزيع الخدمات.

3.3- **مشكلات مرضية** : مثل السلوك السلوك الإجرامي، كالسرقة والقتل، والتسول والتشرد والأحداث والبغاء .. إلخ

4.3- **مشكلات مجتمعية** : وترتبط بسوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع، وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم وتركها للظروف.

4 - **التصنيف الرابع** : صنف " **انجلز** " المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية، تعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع الحياة الاجتماعية، وتتمثل هذه التصنيفات في التالي :

1.4- المجموعة الأولى من المشكلات المتكررة التي تواجه المجتمع، وهي المشكلات الناجمة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء.

2.4- المجموعة الثانية من المشكلات التي تتعلق باشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع.

3.4- المجموعة الثالثة من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها، وهي مشكلات الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي.

المحور الرابع : نماذج من المشكلات الاجتماعية - المرضية :

أولا - الجريـــمة

ثانيا - الإدمان على المخدرات والكحول

ثالثا - الإنحراف الجنسي

المحور الرابع : نماذج من المشكلات الاجتماعية - المرضية :

أولا – الجريمة :

تمهيد :

الجريمة هي ظاهرة اجتماعية قديمة لازمت البشرية منذ نشأتها الأولى، وهي تمثل خروجا عن التنظيم الاجتماعي المتعارف عليه داخل المجتمع والذي يضم العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير والقوانين والتشريعات والرأي العام برمته. وغالبا ما يعد هذا الخروج عن القواعد خروجا عن الجماعة، فيقابل باستهجان واستنكار وجزاء لردع المخالف، بحيث تتفاوت درجات الجزاء تبعا لتنوع السلوك ومدى خطورته.

وقد احتلت الجريمة مكان الصدارة في الدراسات والأبحاث قديما وحديثا، الأمر الذي أدى إلى كشف الحقائق عن أبعادها المختلفة وإخراجها إلى دائرة الفهم والتحليل، والكشف المبكر عنها والتنبؤ بها في بعض الأحيان، وبالرغم من ذلك لم تنخفض معدلات الجريمة، حيث ظلت في تزايد مستمر ، كما عرفت تعددا في مظاهرها وتطورا في مستوى أضرارها ومدى خطورتها.

1.1- تعريف الجريمة :

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد، وتزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك الإجرامي في مجال الفقه القانوني وعلم الاجتماع بالصورة التي أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر وضوحا وتحديدا.

أ- معنى كلمة الجريمة في اللغة :

أصل كلمة جريمة من مجرم أي قطع وكسب، الكسب المستهجن والمستحب والمكروه، وفي مصدر آخر يراد بها الحمل على فعل آثما، ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم، كما اشتق من ذلك المعنى إجرام وأجرموا.

ومنه فكلمة الجريمة في معناها اللغوي تعني إتيان الفعل الذي لايستحسن ويستهجن، والامتناع عن الفعل الذي يستحسن ولا يستهجن (**نجيب بوالماين، 2008، 16**).

ب- الجريمة اصطلاحا :

يمكن تعريف **الجريمة** بأنها حدث يحدث أو واقعة تقع أو خبرة تمارس أو تجربة تمر، سواء عن قصد وبتدبير أو بشكل عارض بدون قصد أو تدبير، فيكون فاعلها عاصيا شرع الله المنزل من السماء لصيانة البشر وصلاح المجتمع، أو خارجا على القانون الوضعي الذي يحمي البشر من عدوان بعضهم على بعض، ويعاقب الذين يرتكبونها فيصبحوا في عداد المجرمين (**حسن الساعاتي، 1996، 166**).

تعد الجريمة كما بين ذلك "**جليل وديع شكور**" " الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده، وهي من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم عصورها، وعانت منها الإنسانية على مر الأجيال، وهي ليست فعلا مطلقا بل فعلا نسبيا تحدده عوامل كثيرة كالزمان والمكان والثقافة " (**جليل وديع شكور، 1997، 21، 22**).

ويرى "**محمد نجيب توفيق** " الجريمة بأنها "سلوك إنساني غير مشروع لمساسه بمصالح اعتبارية قد يكون عمديا أو من غير عمد، صادرا عن إهمال، أو عدم القدرة على تحمل المسئولية ". وكتب في شأنها "**محمد شحاتة ربيع**" وآخرون هي ذلك "السلوك الذي تجرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه" (**عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 163**).

ومن بين تعاريف الجريمة **Crime** كذلك أنها "خرق أو هدر للقانون ينال عليه مقترفه العقاب" (**عبد الرحمن محمد العسوي، 2004، 15**).

يستنبط من هذا التعريف أن القانون هو السبب الرئيسي في اعتبار فعل معين جريمة، وذلك بالنص على أن هذا الفعل يقع فاعله تحت طائلة القانون، أما قبل النص على ذلك فلا يعد هذا الفعل أو السلوك جريمة بأي حال من الأحوال.

ففي ضوء خضوع الجريمة لمتغيرات الزمان والمكان، أصبح ينظر للجريمة على أنها ظاهرة قانونية، **(لا جريمة بلا نص)**، فما ينص عليه قانون العقوبات أو القانون الجنائي في بلد ما وفي وقت ما فهو جريمة، وما لا يرد عليه نص صريح في قانون العقوبات فلا يعد جريمة **(عبد الرحمن محمد العيسوي،2004 ،554 ، 555).**

ورغم عدم الاتفاق حول التعريف اللفظي حول المفهوم القانوني للجريمة، فإن الآراء تكاد تجمع بأنها " ذلك السلوك الذي يحرمه القانون بفعل أو امتناع ويسند إلى شخص معين ويعاقب عليه بعقوبة جزائية " **(علي محمد جعفر، 1993، 7)**.

وقد **آخذ** على **التعريف القانوني** كونه لا يشتمل على الحقائق الاجتماعية بكاملها، ويجرد الظاهرة من جوانب أخرى لها أهميتها كالجوانب الدينية والأخلاقية (البعد الاجتماعي)، ويضيق من نطاق سياسة التجريم في المجتمع، حيث أن هنالك بعض الأفعال التي يمارسها الأفراد في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أشد خطورة من الأفعال التي يحظرها المشرع ويعاقب عليها **(علي محمد جعفر،1993، 7).**

وفي ضوء ذلك هاجم هذا الاتجاه القانوني اتجاها آخر تبنته المدرسة الواقعية وهو الاتجاه الاجتماعي الذي ينظر إلى الجريمة نظرة اجتماعية، ويمثل المنحى الذي يتخذه الاتجاه الاجتماعي الوضعي لتعريف الجريمة على أساس معايير متعددة **(حسن الساعاتي، 1996، 170، 171)** :

- **أولها** درجة عداء السلوك الإجرامي للمجتمع، ومدى تهديده للمصلحة العامة.

- **وثانيها** درجة مجافاته للقيم الاجتماعية التي تتبلور حولها العادات الاجتماعية في شكل أعراف وتقاليد ذات قواعد محددة متواضع عليها بين الناس.

- **وثالثها** كون السلوك الإجرامي سلوكا غير مرغوب فيه اجتماعيا، والحق أن هذه المعايير الثلاثة مرتبطة ببعضها البعض وتتعلق بكيان واحد وهو المجتمع أي الناس الذين يتعاملون ويتفاعلون فيه.

وفي ظل هذه الخلفية عرف **علماء الاجتماع** الجريمة بأنها " ظاهرة اجتماعية وأن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانوني" (**علي محمد جعفر،1993، 6**).

على الرغم من كل هذه الاعتراضات حول مفهوم الجريمة، يبقى المفهوم القانوني أكثر واقعية وانضباطا وانسجاما مع أهداف جماعة الحقوق والحريات الفردية والعامة في المجتمع، وهو إضافة إلى ذلك يراعي حالات الخطورة الإجرامية ضمن سياسة جزائية ترمي إلى القضاء عليها أو الحد والوقاية منها.

2.1- أنواع الجريمة :

تختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع لآخر، وفي ضوء التشريعات العقابية، تقسم الجرائم إلى ثلاثة أنواع وفقا لخطورتها (**عبد الرحمن محمد العيسوي، 2004، 555**) إلى :

أ- المخالفات وهي أبسطها.

ب- الجنح.

ج- الجنايات.

يتضح من هذا التصنيف أن الجرائم بحسب العقوبات المقررة لها تنقسم إلى جنايات وجنح ومخالفات، وهذا ما تأخذ به معظم التشريعات الوضعية، وقد يجري تصنيف الجرائم على أساس طبيعتها، فيمكن التمييز بين الجرائم السياسية والجرائم العسكرية والجرائم الاقتصادية وغيرها، ضف إلى ذلك هنالك تصنيف ينبني على الركن المعنوي، ومن هذا المنطلق ممكن التفرقة بين جرائم عمدية وأخرى غير عمدية، كما يمكن التمييز بين الجرائم الواقعة على الأشخاص، والآخرى الواقعة على الأموال، أو على أمن الدولة أو غيرها (**علي محمد جعفر، 1993، 7، 8**).

3.1- الإتجاهات النظرية المفسرة للجريمة :

عندما ظهرت حركة البحث العلمي وزاد الاهتمام بها لتشمل معظم العلوم الطبيعية والنفسية والاجتماعية، راح الكثير من العلماء و الباحثين على اختلاف تخصصاتهم يهتمون بظاهرة الجريمة، فكان من بينهم عالم الاجتماع وعالم النفس والطبيب ...إلخ، وكان لكل منهم منطلقات معينة وطريقة محددة في البحث ، مما ترتب على هذا وجود محصول وافر من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والبحث ومحاولة تقديم تفسيرات لها، ولذلك يمكن تلخيص أهم الدراسات و الإسهامات النظرية في ثلاثة اتجاهات رئيسية :

1.3.1- النظريات البيولوجية :

يعتقد أنصار هذا المذهب بوجود علاقة بين السلوك الإجرامي و تكوين جسم الإنسان، وكان رائدهم في ذلك الطبيب الإيطالي الشهير " **سيزار لمبروزو** " .

1) <u>نظرية لمبروزو</u> :

تفترض هذه النظرية أن السلوك الإجرامي يخضع لحتمية بيولوجية موروثة، وعلى هذا الأساس انطلق "لمبروزو" من مسلمة أساسية مفادها أن المجرم المطبوع هو إنسان يولد و سمات الجريمة مطبوعة على جسمه، و أن مثل هذه السمات تكون لديه اندفاعات فطرية نحو الجريمة أكثر من غيره (**فاروق سيد عبد السلام، 1989، 28، 29**)، ومن بين الفرضيات التي يعتمدها "لمبروزو " في تحليله هذا الاتجاه ما يلي :

- أن المجرمين يشكلون نمطا وراثيا خاصا .
- يتميز هذا النمط من البشر بخصائص عقلية و نفسية مدنية أو إنحطاطية .
- أن النموذج الإجرامي المثالي هو الذي يمتلك خمس سمات متدنية أو أكثر.
- أن امتلاك هذه السمات يشكل قاعدة انطلاق جيدة نحو الجريمة .
- أن المجرم لا يمكن أن يتحاشى القيام بالعمل الإجرامي .

و يقسم " **لمبروزو** " المجرمين في سياق دراسته إلى خمسة أنواع (نبيل محمد توفيق السمالوطي ، دت ، 183) هي :

أ- **المجرم بالولادة** : هو الذي يرجع إجرامه إلى الارتداد الوراثي ، أو يختلط بأعراض مرضية مختلفة يتميز باستعداد طبيعي نحو ارتكاب الجريمة و هو ما سماه بالمجرم المطبوع ، أي أن المنحرفين أو المجرمين هنا يرثون عن آبائهم مجموعة من الخصائص الجسمية و العقلية التي تدفع بهم إلى الانحراف .

ب- **المجرم بالعاطفة :** يختلف عن المجرم المطبوع من حيث بعض المظاهر الجثمانية ، و من حيث بواعث جريمته و شدة حساسيته العاطفية .

ج- **المجرم بالصدفة :** و هو الذي لا علاقة لإجرامه بأية ردة وراثية ، و إنما يرجع إجرامه إلى ظروف و مواقف يجد نفسه فيها عن طريق الصدفة ، مثل هذا النوع من المجرمين لا يعتبرون كذلك في نظر هذا العالم بل هم أشباه مجرمين .

د- **المجرم المعتاد** : وهو الذي يرجع إجرامه إلى الارتداد الوراثي وهو يختلف عن المجرم المطبوع في الدرجة، وذلك لما يتميز به من سمات انحطاطية تقل عن تلك التي يتميز بها المجرم بالولادة أو المطبوع .

و- **المجرم المجنون** : و هذا النوع يرجع إجرامه إلى الشخصية الصرعية و الارتداد الوراثي، و لكنه يتميز باضطرابات ذهنية شديدة .

إذن فالمجرم وفقا لهذا التفسير هو شخص مريض يتميز بتركيب جسماني واضح، وهو ما يؤدي به إلى تكوين شخصية إجرامية فطرية تجعل صاحبها مجرما بالفطرة أو بالولادة .

وهذا يعني أن الجريمة كما يراها "لمبورزو" استعداد حيواني موروث يدفع بالإنسان لارتكاب الجرائم بحتمية بيولوجية طاغية، لا تترك الظروف الاجتماعية و البيئة الحسنة التي يعيشها هذا الشخص أي مجال لتعديل مسيرته الحتمية نحو إرتكاب الجريمة (**محي الدين مختار، 1995، 94**).

ويؤكد "**سانت أوغستين** " على مثل هذا المعنى بقوله أنه " ليس بمقدور حتى الملائكة أن يغيروا من طبيعة الإنسان، فيحملوه على عمل الخير إذا ما أراد الشر"(**محمد سلامة محمد غباري، 1989 ، 410**).

بمعنى أن الإنسان لا يمكن أن يخطئ بمشيئته وإنما هو مجبر على الخطيئة لأنه يولد و الإجرام متأصل في تكوينه، حيث يصعب عليه التغيير عما هو عليه مهما كانت الظروف البيئية المحيطة به.

في الحقيقة إن ظهور مثل هذا المنطق البيولوجي في تفسير الانحراف و الجريمة، أصبح يشكل تحديا كبيرا و نقدا للكثير من الآراء التي كانت تفسر الجريمة على أساس حرية الإرادة و الاختيار، لذلك فقد عرفت فرضيات" لمبروزو" الأساسية لاحقا عدة تعديلات في جوهرها من قبل "لمبروزو" نفسه ومن قبل أنصاره و مؤيديه فيما بعد، و لكنها ظلت أول مبادرة علمية فتحت الباب أمام فكر بيولوجي حتمي لتفسير الجريمة و الانحراف .

2) النظرية الإنحطاطية البيولوجية :

يتم تفسير الجريمة في ضوء هذه النظرية بربطها بسمات وخصائص جسمية وعقلية معينة، حيث قام " إيرنست هوتن " بسلسلة من الدراسات العلمية مستخدما آلاف المجرمين من السجناء، ومقارنتهم بمجموعات آخرى من غير المجرمين، توصل من خلالها إلى أن المجرمين يحملون بذور الشر في جرثومتهم المنوية، الأمر الذي يضعف قابليتهم على تحقيق التوافق الاجتماعي المطلوب .

وقد تمادى "هوتن " في التركيز على الجانب البيولوجي الذي اعتمده كمقياس أو معيار لتمييز بين المجرمين من غير المجرمين، حيث أكد على وجود بعض الخصائص المرفولوجية كطول القامة، ووزن الجسم، يتميز بها المجرمون حسب درجات الإجرام عندهم كصنف القتلة، مجرمي الجنس، المختلسين و غيرهم من الفئات (**محي الدين مختار، 1995 ،95**).

3) نظريات الاتجاه التكويني : و من أهمها اتجاهين :

أ- **<u>التفسير البيولوجي الأخلاقي</u> :**

ظهر هذا التفسير كبديل للنظرية الإنحطاطية الجسمية أو البيولوجية التي تميز المجرم بتكوين

جسماني واضح، أما الفكرة هنا فهي أخلاقية بالدرجة الأولى، حيث يتم تصور المجرم على أنه شخص أناني لا أخلاقي في معاملاته مجرد من كل إحساس إنساني تتحكم فيه غرائزه الشهوانية بلا حدود، ويفترض أنصار هذا التفسير البيولوجي الأخلاقي في أن السبب يرجع إما إلى اضطراب عضوي أو إلى خلل مرضي في العقل أو في الجهاز العصبي .

ب- التفسير الجسماني - المزاجي - :

يعتمد هذا التفسير على تصنيف البشر تصنيفا ثلاثيا . النوع الأول هو : الصنف الرياضي العضلي الذي يتميز بقوة الجهاز العضلي و ضخامة العظام، والنوع الثاني هو : الصنف الداخلي البدني الذي يتميز بسمنة مفرطة، أما النوع الثالث و الآخير فهو : الصنف الضعيف الرقيق الذي يتميز بضعف ظاهر في الجهاز العضلي و العظمي، وقد حاول بعض العلماء دراسة هذه الأصناف وربطها بسمات سيكولوجية مزاجية منهم العالم "شيلدون"، حيث توصل إلى أن الأحداث الذين يتصفون بطراز عضلي متين البنية، يتميزون بمجموعة من السمات المزاجية كالرغبة الشديدة في السيطرة على الآخرين و تأكيد الذات و سرعة الغضب و الانفعال و النزعة نحو العدوان و البطش و التهور، وغير ذلك من السمات (**محي الدين مختار، 1995، 93 - 96**) .

2.3.1- النظريات النفسية :

يعتقد أصحاب هذه المدرسة و على رأسهم عالم النفس النمسوي الشهير "سيجموند فرويد" أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة أو تكوين الجسم، بل تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية التي تتكون خلال مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة العلاقات الخاصة بين أفراد الأسرة، إذ تبقى رواسب هذه الأحداث عالقة بذهنه و تعزز جذورها في حياته العاطفية و تصبح محركا لا شعوريا لسلوكاته وتصرفاته، فإذا كانت حياة الطفل العائلية مثلا قاسية ومليئة بالمشاجرات وسوء التفاهم، فإن ذلك ينعكس على سلوكه مؤديا به إلى الانحراف، وبالتالي فالجريمة حسب هذا المنظور هي " تعبير

عن طاقة غريزية لم تجد لها مخرجا اجتماعيا، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع " (**بدر الدين علي، 1987، 20**) .

يعتقد أنصار مدرسة التحليل النفسي أن وراء السلوك الاجتماعي أو السلوك المنحرف جملة من الدوافع الفطرية التي يشار إليها بالغرائز ، و هي دوافع لا شعورية لا يدركها الفرد .

ويرى " **ألفريد إدلر**" صاحب مذهب التحليل النفسي في هذا الشأن إلى أن شعور الإنسان بالنقص هو المصدر الأول لكل نشاط إنساني، وأن غاية كل إنسان هي السيطرة و التفوق، والجريمة في نظر "إدلر" تأتي نتيجة الصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق وبين الشعور الاجتماعي (**بدر الدين علي، 1998، 2**).

ويمكن إيجاز أبرز الفرضيات العلمية التي تعتمدها مدرسة التحليل النفسي في تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف (**محي الدين مختار، 1995، 100**) على النحو التالي :

- أن السلوك الإجرامي و السلوك المنحرف يشكلان عصابا (علة نفسية المنشأ تشكل اضطرابات نفسية) .

- أن السلوك اللاجتماعي راجع إلى تنشئة اجتماعية خاطئة أو ناقصة.

- أن السلوك الإجرامي أو المنحرف تعويض عن إحباط.

- أن السلوك الإجرامي تعبير لذات عليا ناقصة.

لقد جاءت هذه النظرية لتركز بشكل كبير على أهمية الدوافع الفطرية والبواعث الجنسية في تحريك وتوجيه السلوك الإنساني، بحيث تذهب إلى اعتبار السلوك الإجرامي على أنه استجابة بديلة لدوافع فطرية مكبوتة - **في حين أن هذه الغرائز ليس لها وجود فعلي ثابت، أي أنها متغيرة و متطورة باستمرار ، و بإمكان الفرد أن ينظمها و يهذبها وفق شروط التكيف مع المحيط**- وقد ينشأ مثل هذا السلوك نتيجة صراعات تجري بين الغرائز أو الدوافع الفطرية الداخلية، وقد يكون نتيجة تنشئة اجتماعية خاطئة أو ناقصة.

3.3.1- النظريات الاجتماعية:

ترجع هذه المجموعة من النظريات السلوك الإجرامي إلى أسباب بيئية اجتماعية، و فيما يلي أهم الاتجاهات التي تدخل ضمن هذه النظريات :

1) <u>الإتجاه الجغرافي</u> :

يوضح هذا الاتجاه إمكانية قيام علاقة بين السلوك الإجرامي والعوامل الجغرافية المشجعة على وقوع هذا النوع من السلوك، ويعدد "**سوروكن**" أمثلة للعناصر التي تدخل في إطار البيئة الجغرافية منها : المناخ، درجة الحرارة، التضاريس، توزيع الماء، النبات، الحيوان، العواصف، الزلازل وغيرها من العناصر التي تنشأ مستقلة عن وجود الإنسان و نشاطه .

وتشير الأبحاث إلى وجود تغير واضح في معدلات حدوث الجرائم، و ذلك حسب التغير في موقع المكان الجغرافي، وقد تعددت الآراء والدراسات بصدد أثر العوامل الطبيعية خاصة المناخ وعلاقته بالجريمة، ومن بين هذه الدراسات، دراسات "**جيري**" الذي توصل إلى قانون الحرارة الإجرامي والذي يتضمن محتواه على اختلاف السلوك الإجرامي باختلاف المناخ في المكان الواحد .

وأيد هذا القانون كل من " **كيتليه**" و "**فيري**" و" **لاكساني** " ، و قد توصل " دكستر" في دراساته إلى عدة نتائج (**محمد يسري دعبس ، 1996 ، 86**) نجمل أهمها في النقاط التالية :

- أن للطقس تأثير على الحالة النفسية أكثر من الظروف الأخرى .
- وجود علاقة بين الضغط الجوي و الجرائم ، فمع انخفاض هذا الضغط تزداد جرائم العنف
- وجود علاقة بين الرطوبة و الجريمة ، فحينما تزداد الرطوبة تقل جرائم العنف .
- أن السرعة المعتدلة للرياح تقلل من جرائم الاعتداء الملح.

2) <u>الاتجاه الإيكولوجي</u> :

من أهم الدراسات الأمريكية المعاصرة دراسة " **فردريك تراشر**" التي بحث فيها عن حالة عصابات الأحداث بمدينة شيكاغو، وقام من خلال هذا البحث بدراسة إيكولوجية اجتماعية للمناطق

السكنية التي يعيش فيها ما لا يقل عن (1313) عصابة من العصابات الجانحة ، و يرى " تراشر " أن العصبة المنحرفة تطورت بصورة بتلقائية عن جماعات اللعب التي ينتمي إليها المراهقون و لكنها تحولت إلى عصبة بسبب قيام صراعات شخصية بين جماعات اللعب، الأمر الذي أدى إلى تكتل أفراد كل عصبة و تكوين تنظيم معين لكل جماعة (محي الدين مختار، 1998 ، 110).

3) <u>الاتجاه الاقتصادي</u> :

لقد اتسع نطاق الدراسات الاقتصادية لتشمل مختلف جوانب البحث في البواعث الاقتصادية التي يمكن أن تصبح سببا في تكوين السلوك الإجرامي، وكانت دراسة " **لاكسان** " من أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين اختلاف المواسم والفصول وبين تفاوت حجم الجريمة، وقد " ذكر فيها أن أعلى نسبة لهذه الجرائم هي التي تقع خلال مدة ستة أشهر من السنة بشكل واضح دون بقية الأشهر، وقد أرجع مثل هذه الظاهرة إلى وجود بعض الظروف الاقتصادية التي تصاحب هذه الشهور كارتفاع نسبة البطالة وزيادة الطلب على بعض السلع المعاشية دون غيرها" (**محمد سلامة محمد غباري، 1989، 68**).

وقد ظهرت عدة دراسات أخرى اهتمت بالبحث عن العلاقة بين الأزمات الاقتصادية وبين نسبة الإجرام، ودراسات أخرى حاولت ربط الجريمة بالفقر منها دراسة العالمين "**هيلي**" و "**برونر**"، كما حاول "**بونجيه**" في دراسة أجراها في إيطاليا إثبات العلاقة بين الجريمة و نوعية المهن، وأظهر من خلالها أن الجريمة في إيطاليا تصل ذروتها بين المهن التجارية، وتبدأ في الانخفاض قليلا كلما اتجهنا نحو المهن الزراعية والصناعية والحرف اليدوية حتى تصل إلى أدناها بين أصحاب المهن الفكرية (**محمد سلامة محمد غباري، 1989، 68 - 70**).

4) <u>الإتجاه الإجتماعي</u> :

يجعل الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف أو الإجرامي الجريمة موضعا اجتماعيا أو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اجتماعية معينة، ولذلك فإن هدف هذا التفسير الاجتماعي هو

تحديد هذه الأبعاد و تشخيص العوامل المختلفة التي تشكل الأرضية أو الخلفية في تكوين السلوك الإجرامي و تطويره .

أ - **نظرية "دور كايم** " : يعتقد " **دور كايم** " أن الجريمة ظاهرة اعتيادية تتصل ببناء المجتمع أو تركيبه و بطبيعة الحياة الاجتماعية ذاتها، و لذلك فهي جزء من وظائفه و تفاعلاته .

فالجريمة كما يراها " دور كايم " ظاهرة ينشئها المجتمع ذاته، وذلك بالإشارة إلى بعض الأنماط السلوكية التي يعتبرها أفعال منحرفة خارجة على متعارفات المجتمع الشائعة و يشير لها بالجريمة، و بالتالي يصبح فاعلها مجرما، ولذلك فإذا استطاع أي مجتمع من المجتمعات القضاء على ظاهرة الجريمة نهائيا، انعدم ذلك المعيار الاجتماعي الذي يفصل بين الفعل المنحرف و بين الفعل المشروع، و هو أمر غير محتمل الحدوث إلا في المجتمعات الخيالية أو المثالية التي لا وجود لها في الواقع .

أما الأساس الثاني فيكمن في أن حاجات الفرد لا تقف عند حدود معقولة، و لذلك وجب قيام تنظيمات معينة كقوة خارجية للسيطرة على سلوك الفرد والحد من طغيان حاجياته التي لا تعرف حدا، ذلك كون طبيعة الفرد تطمح دائما للتجديد، وربما هذا ما قد يدفع بالفرد للقيام بسلوكات منحرفة تخرج عن ضوابط المجتمع بهدف تحقيق رغباته و تلبية حاجاته .

ب- **نظرية المخالطة الفارقة (سترلاند Sutherland) :**

من أبرز أنصار هذه المدرسة الاجتماعية عالم الاجتماع الأمريكي " سترلاند "صاحب نظرية المخالطة الفارقة، وهي محاولة بارزة لصياغة نظرية تكاملية في السلوك الإجرامي، تنادي بأن السلوك المنحرف يكتسب بالتعلم الذي يتم عن مخالطة الآخرين أو الاختلاط بالمنحرفين، وتعلم الأنماط الإجرامية من خلال علاقات شخصية بين الأفراد المنحرفين و التأثر بتوجههم نحو تصرف معين .

وعرض "سترلاند" مبادئ هذه النظرية في شكل عدة نقاط ترافق مراحل العملية التي يصبح الشخص منحرفا من خلالها (**محي الدين مختار، 1989، 107، 108**) على النحو التالي:

- أن السلوك المنحرف سلوك غير موروث يكتسبه الإنسان بالتعلم .

- أن السلوك المنحرف متعلم من خلال الاحتكاك بأشخاص آخرين .

- يتعلم الفرد السلوك المنحرف خصوصا ضمن جماعة محصورة تتميز بالعلاقات المباشرة والشخصية، لذلك فإن وسائل الإعلام الغير شخصية لا تساهم إلا بدور ثانوي جدا في نشأة السلوك المنحرف.

- يصبح الفرد منحرفا عندما تطغى تلك التفسيرات أو التعريفات الاجتماعية المشجعة على مخالفة القانون على تلك التي تدعوا إلى احترامه .

- التدريب على الإنحراف لا يتم من خلال التقليد و إنما من خلال عمليات التعلم العادي .

ج- نظرية " ميرتون " :

يمكن القول بأن ظاهرة الانحراف عند "**روبرت ميرتون** " تتخذ خمسة أشكال أساسية (**محي الدين مختار، 1995 ، 110**) هي:

- الاغتراب أو التمرد على الغايات المفضلة ثقافيا و عدم السعي لتحقيقها .
- محاولة تحقيق الغايات المفضلة من خلال أساليب غير مشروعة .
- الانسحاب من دنيا الواقع نتيجة للفشل في مسايرته و التوافق معه ،وهذا من خلال الإدمان تعاطي المخدرات.
- الامتثال المفرط أو الالتزام المسرف بالقواعد و المعايير لدرجة تحول الوسائل لغايات .

يرى " **ميرتون** " أن السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع فردية ، ولكنه حصيلة كل من النظام الاجتماعي و ثقافة المجتمع اللذان يعملا على نشوءه و تطوره، ويضيف "ميرتون" لذلك قائلا : أن هناك عنصرين أساسين في ثقافة المجتمع و في تنظيمه الاجتماعي :

الأول : الأهداف . وهي تشكل الآمال المشروعة التي يحددها المجتمع للأفراد، و هي مرتبة حسب أهميتها في سلم من القيم المركبة .

الثاني : المعايير. و هي مجموعة القواعد التي تحكم السلوك و تضبط وسائل الوصول إلى الأهداف من خلال قنوات معينة ، و قد تكون طرقا مثلى أو مستحسنة أو مقبولة أو ممنوعة .

ولكن عندما يختل التوازن بين الأهداف و المعايير أو بين وسائل تحقيقها في مجتمع من المجتمعات ، يتعرض المجتمع لحالة اضطراب و عدم استقرار و عدم تنظيم(**محمد سلامة محمد غباري،1989، 72**).

د- نظرية العصبة :

يرى " **تراشر** " أن العصبة المنحرفة تطورت بصورة تلقائية عن جماعات اللعب التي ينتمي إليها المراهقون، ولكنها تحولت إلى عصبة بسبب قيام صراعات شخصية بين جماعات اللعب الذي أدى إلى تكتل أفراد العصبة، وتكوين تنظيم معين لكل جماعة لها حقوق و مصالح مشتركة، وذلك لإشباع بعض الحاجات و الرغبات التي حرموا من إشباعها خلال العيش مع أسرهم.

باختصار تحاول نظرية العصبة المنحرفة أن تبرز عامل الضغط والقهر الاجتماعي الناشئة عن حالة الفقر مثلا، ولعل هذا يؤكد الدور الكبير الذي تقوم به البيئة في خلق السلوك المنحرف (**محي الدين مختار، 1995، 110، 111**).

يمكننا القول أن كل نظرية راحت تبحث في أسباب الجريمة من وجهة نظر معينة أو من زاوية معينة، وربما هذا ما يشكل جوانب النقص عند كل نظرية، حيث أن الفعل الإجرامي لا يمكن تفسيره وفقا لعوامل ذات صبغة اجتماعية أو نفسية أو عضوية بحتة، ذلك لكونه سلوكا مركبا لا يخضع للتجزئة، فهو بذلك مزيج من عدة عوامل تدفع بالفرد لارتكاب السلوك الإجرامي.

4.1 - العوامل المؤثرة في الجريمة :

بعد استعراض مختلف النظريات التي حاولت تفسير الظاهرة الإجرامية والسلوك الانحرافي، رأينا كيف يصعب رد هذه الظاهرة إلى عامل واحد، حيث جاءت كل نظرية تفسر الظاهرة الإجرامية بالتركيز على زاوية معينة دون غيرها ولذلك فهي مجموعة يمكن أن نعتبرها أجزاء تتكامل فيما بينها لتشكل العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين، إحداهما

مجموعة العوامل الذاتية سواء منها الجوانب العقلية أو النفسية أو الجسمية، والمجموعة الثانية هي مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالبيئة الداخلية و البيئة الخارجية.

1.4.1- العوامل الذاتية :

أ - العوامل العضوية :

هي العوامل العضوية الوراثية الفطرية مثل الأطفال ناقصي النمو أو ضئيلي الحجم الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم أو يكونون موضعا للسخرية من زملائهم، فضلا عن حرمانهم من الفرص الرياضية و المهنية، لذلك يحاولون التعويض عن نقصهم بالسلوك الجانح المضاد للمجتمع وكذلك الأشخاص ضخام الحجم الذين يتصفون بالبدانة المفرطة خاصة عند الفتيات، فهي تؤدي إلى سلوك عدواني كالانحرافات الجنسية.

ومن ثم فقد توصل الباحثون إلى أن وجود تلك العوامل العضوية غالبا ما يؤدي إلى النقص ومحاولة التعويض لتخفيف الشعور بالنقص و الإحساس بالقوة، ومن أساليب التعويض السلبية إخفاء النقص وراء ظلم الآخرين أو وراء شعار المرض لاستدراك العطف أو الانتقام من الأهل والمجتمع، أو الانضمام إلى عصابة من ذوي العاهات أو الفاشلين في أي مجال دراسي أو مهني حتى لا يشعر بالغربة أو يتعرض للوم، فيتكتلون كلهم ضد المجتمع الذي أذلهم وعايرهم على عاهتهم، وغالبا ما تقودهم مثل هذه المسالك التعويضية إلى ارتكاب الجريمة أو الجناح أو التشرد أو التسول.

ب - العوامل العقلية (الوراثية والمكتسبة) :

تتضمن هذه المجموعة عوامل النقص العقلي و الغباء أو الذكاء ، فالقصور العقلي يؤدي إلى ضعف التمييز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف، وتتميز انحرافات ضعاف العقول والأغبياء بالحماقة وسهولة الاكتشاف وتفاهة الهدف حيث من السهل الاستدلال عليها، وإذا عوقب مثل هؤلاء المنحرفون فإنهم غالبا ما يهربون من البيت أو المدرسة ثم يلجئون للكذب، كما يسهل على رؤساء العصابات استهواء مثل هؤلاء الأحداث .

و يقول " **جودراد** " أن السلوك الإجرامي أو المنحرف ينتقل بالوراثة، وذلك عندما يكون الشخص الذي انحدر من العائلة مصابا بضعف في العقل، أما عن علاقة الأمراض العقلية بالسلوك الإجرامي، فقد وجد " **وارن دنهام** " في دراسة أجراها على نزلاء المستشفيات العقلية بولاية النيوي الأمريكية أن (24) شخصا من (87) كان عندهم إجرام أو جنوح سابق قبل دخولهم المستشفى **(محمد سلامة محمد غباري، 1989، 104، 105)**.

ويرتبط الإجرام أو الجناح أيضا بالذكاء المرتفع، فهناك الكثير من الجرائم التي يقوم بها متفوقون في الذكاء، و تتميز هذه الجرائم بإتقان رسم خطتها و من أمثلتها القتل و التزوير و النصب و الاحتيال.

وكما أن للعوامل العقلية الموروثة تأثيرها الملموس على الجريمة، فإن العوامل العقلية المكتسبة كذلك لا تقل أهمية عنها وتتضمن هذه العوامل الجهل ونقص التعليم والتأخر الدراسي ... إلخ، وتوجد الانحرافات في البيئات التي ينتشر فيها الجهل والمعتقدات الخرافية و السلوك البدائي، حيث تؤكد الدراسات والبحوث التي أجريت على نزلاء السجون والمؤسسات الإصلاحية في الكثير من أقطار العالم أن معدلات الانحراف تزداد مع نقصان المستوى التعليمي للأفراد **(محمد سلامة محمد غباري، 1989، 107)**.

ج - العوامل النفسية :

إن العوامل النفسية للانحراف لا يمكن فصلها عن العوامل الأخرى فهي ترتبط بها ارتباطا وثيقا، ولا شك أن جميع العوامل سواء كانت عوامل جسمية أو عقلية أو بيئية لا يكون لها ثمة خطر إلا بارتباطها بالعامل النفسي .

و قد أصبحت العوامل النفسية لا تعني علماء النفس وحدهم، و إنما اتجه علم الإجرام الحديث إلى دراسة العوامل النفسية ومعرفتها، فنشأ بذلك علم النفس الجنائي وهو العلم الذي يقوم ببحث أسباب الجريمة في نفوس المنحرفين أي البحث في العوامل النفسية التي تؤدي إلى الانحراف والجريمة، و قد أصبح هذا العلم يحتل مكانا بارزا في العلوم الجنائية الحديثة .

ويذهب أصحاب مدرسة التحليل النفسي إلى " تفسير الجريمة تفسيرا نفسيا يقوم على عوامل مكتسبة تتكون خلال مراحل تطور الشخصية، وبوجه خاص في مرحلة الطفولة المبكرة، وهناك عامل آخر أشارت إليه هذه المدرسة وهو عقدة الذنب أو الخطيئة، والذي بمقتضاه يكون السلوك نتيجة للصراع الشديد الذي ينشأ بين (الهو) الغير عاقلة و بين الذات العليا (المجتمع) والذات العاقلة (الأنا) التي تعمل على التوافق بين رغبات الهو و بين متطلبات الذات العليا، ولكي يتخلص الفرد من حدة هذا الصراع يسعى إلى عقاب النفس أو إيلامها ليخفف عنها وطأة عقدة الذنب التي تلازمه .

2.4.1- العوامل البيئية : و تنقسم لقسمين :

أ - عوامل البيئة الداخلية :

تعد الاختلافات والمشاجرات الدائمة الناتجة عن الأبوين داخ الأسرة من العوامل قد تجعل جو المنزل متوترا ويصبح بيئة غير صالحة لتنشئة الطفل، حيث يصبح هذا الأخير ضائعا بين خضوعه للأب أو الأم، خاصة إذا حاول أحد الوالدين أن يستخدم الطفل لمصلحته الشخصية فهذا قد يفقده الأمان ويهيئه لاقتراف السلوك المنحرف، وبالتالي فتقصير المنزل في أداء رسالته كاملة يعتبر من العوامل الهامة المؤدية للانحراف.

كذلك فإن البيوت المتفككة أو المحطمة بسبب فقدان أحد الأبوين بالموت أو السجن أو المرض أو الانفصال كثيرا ما تؤدي لنتائج سيئة تهيئ الفرد للانحراف، فقد يصحب الطلاق مثلا حالات من التوتر والانفعال التي قد يعيشها الطفل أو الطرف الآخر من الوالدين، مما يؤدي إلى فقدان الطفل للأمن والطمأنينة، فيصبح يبحث عنهما في أماكن أخرى غالبا ما تكون أجواء منحرفة، وهكذا تقف البيوت المحطمة حجرة عثرة دون إشباع حاجاتهم الأساسية و تمنعهم من اكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة لنمو شخصيتهم، وقد وضع العالم الأمريكي "**سترلاند**" تشخيص عام

للبيوت المتصدعة والتي غالبا ما ترتبط بالسلوك المنحرف (**محمد سلامة محمد غباري، 1989، 121 - 124**) وهي :

- البيوت التي يكون بعض أفرادها أو غالبيتهم من ذوي الميول الإجرامية أو الميول الاأخلاقية .
- البيوت التي يغيب عنها الأب أو الأم بسبب الهجرة أو الطلاق أو الموت .
- البيوت التي تتميز بسيطرة شخص واحد عليها سيطرة مطلقة .
- البيوت التي تعاني فقرا شديدا كالبطالة الدائمة و عدم كفاية الدخل أو اضطرار الأم للعمل.

ويعد حرمان الحدث من إشباع حاجاته و رغباته العاطفية داخل أسرته من العوامل التي قد تدفعه إلى تصرفات تتسم بالشذوذ و الانحراف كوسيلة لحل مشاكله، وكلما ازداد الشعور بالحرمان، كلما تعرضت ذات الفرد للاضطراب و امتلأت نفسه بمشاعر القلق والتوتر خاصة إذا كان الإنسان حدث صغير لم يتدرب بعد على تحمل قدر كافي من الحرمان، كذلك إذا لم تتحقق أمال الطفل في البيت قد يجد في السلوك المنحرف سبيلا لتحقيق رغباته المكبوتة، ويتم ذلك من خلال الصراع المستمر مع الأسرة و الالتحاق بجماعة الجانحين وبدء الفعل المنحرف أو من خلال الهروب المتقطع من البيت و المدرسة، ومنه فعدم إشباع رغبات الحدث تدفعه لإشباعها بمختلف الوسائل كاللجوء إلى العصابات، حيث يجدون في هذا السبيل متنفسا و هروبهم من خيبة آمالهم " (**علي محمد جعفر، 1984، 52، 53**).

ويعد الانهيار الخلقي داخل الأسرة في مقدمة العوامل البيئية التي تدفع إلى الجريمة، والمقصود بالانهيار الأخلاقي هو : " انعدام القيم الروحية و فقدان المثل العليا واختلال المعايير داخل جدران المنزل، حيث يصبح فيه الانحراف و سوء الخلق أمرا عاديا ، لا يرى فيه أفراد الأسرة غضاضة ولا يحسنون فيه بمعنى الخطيئة" (**محمد سلامة محمد غباري، 1989، 129، 130**).

فإذا أدرك الأبناء أن الأب سارق أو قاتل أو تاجر مخدرات مثلا قد تتحطم فيهم المقومات الأخلاقية

الأساسية، ويتجهون بأفكارهم نحو الرذيلة وعدم احترام القانون، ويعمدون إلى محاكاة أفعاله بصورة شعورية.

ضف إلى ذلك سوء الأحوال الاقتصادية، حيث تؤكد الدراسات أن جانبا كبيرا من الأحداث يوجدون في المناطق المختلفة التي يعيش سكانها في ظروف اقتصادية سيئة، ولقد أكد " **راكاس** " ذلك حين أظهر كيف أن الجريمة في أمريكا تصل إلى حدها الأعلى بين الطبقات الفقيرة ثم تنحدر بوضوح إلى حدها الأدنى بين الطبقات المتوسطة (**محمد سلامة محمد غباري، 1989، 131،132**) .

ب - عوامل البيئة الخارجية :

يعد الجانب المرفولوجي للمسكن الذي يقصد به طريقة تصميمه وبنائه وعدد غرفه وكفاية إمكانياته ومرافقه، من الجوانب التي تعد من العوامل البيئية الخارجية التي على علاقة مباشرة بالجريمة.

ومن جهة أخرى إذا نظرنا إلى الحي الذي يقوم فيه المسكن كعامل مؤثر في الانحراف، لا يمكننا فصله أو عزله عن أثر وسائل المواصلات داخل هذا الحي، ومن ثم أثره في الاتصالات والعلاقات الإنسانية، وفي نفس الوقت فإن الحدائق و المتنزهات وساحات اللعب يمكن أن تكون إمكانيات مناسبة لامتصاص الطاقات الزائدة التي قد تجد متنفسا سويا لها في إطار هذه المنشآت.

وقد عالج الكثير من علماء الجريمة موضوع الحي وأبرزوا علاقته بالانحراف والجريمة ، وتقوم هذه الدراسات على افتراض أساسي مؤداه أن الجناح هو حصيلة تفاعل طويل يحدث بين الفرد و ين ظروف بيئته، وبين الفرد وبين أفراد جماعته الأولية التي يتعامل معها داخل الأسرة وخارجها.

ويصف البعض من الباحثين البيئة أو المحيط الذي ترتفع فيه معدلات الجريمة، بأنها عبارة عن أحياء فقيرة ينتشر بها السكن الفوضوي ومحلات بيع الخمر، كما يكثر بها الضجيج والعنف بكل أنواعه، ويعتبر الإدمان على المخدرات والكحول من السلوكات الشائعة بكثرة في مثل هذه المناطق، الأمر الذي قد يؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار (**محمد سلامة محمد غباري ، 1989 ، 141**).

أما جماعة الأصدقاء والرفقاء فهي الجماعة الأولى التي تناسب سن الطفل والتي يجد الطفل فيها فرصته الأولى لتكوين علاقات اجتماعية مستقلة، فهي الجماعة التي تعلمه معنى السلطة التي تختلف عن سلطة الوالدين وتساعده على إظهار التحدي ضد سلطتهما، فيجتمعون على شكل عصبة جانحة ، وكلما تقدم الزمن بعصبة الجناح تبلورت اتجاهاتها الجانحة وتطورت أساليبها في ارتكاب الجنوح والجريمة، وعندها يفقد الجانح صفة حداثته وجنوحه وينتقل إلى عالم الجريمة حيث تنقطع صلته نهائيا بالمنزل والمدرسة (**محمد سلامة محمد غباري ، 1989، 142- 144**).

3.4.1- العوامل التربوية :

ويقصد بها جملة العوامل التي تؤثر في شخصية الفرد و تكون سببا في شيوع الجريمة والانحراف ، و من أهم هذه العوامل نذكر : المدرسة، وسائل الترفيه، وسائل الاعلام.

ضف إلى جملة العوامل التربوية هذه توجد عدة عوامل أخرى منها الصراع الثقافي بين أفراد المجتمع وجماعاته الذي يهيئ لبعض الناس الوقوع فريسة للقلق الحاد ومنه ضحية الانحراف وسوء التوافق في شتى صوره، فالصراع هنا قد ينشئ عن تناقض القيم كالتناقض بين قيم الآباء وقيم الجيل الحاضر، وبين قيم الآباء والمعلمين، وبين أسلوب الحياة داخل المنزل وأسلوب الحياة في المدرسة، وهنا يجد الطفل نفسه حائرا بين المعايير المتناقضة مما قد يعرضه أن يسلك سلوكا شاذا. وتجدر الإشارة كذلك إلى عامل نقص التوجيه الديني كعامل من عوامل تفشي الجريمة، نظرا لمدى تأثير الدين في نفس الفرد بما يحتويه من قواعد الأخلاق والحث على السلوك القويم الذي يعجل الشخص بمنأى عن الانحراف والجريمة.

سبل مكافحة الجريمة :

- رسم السياسات والاستراتيجيات الجنائية الملائمة لكافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية المعنية في المجتمع، والسعي إلى توحيد جهودها الوقائية من الجريمة.

- تفعيل دور رجال الأمن ومؤسسات الشرطة في عمليات الوقاية من الجريمة.

- تدعيم الأجهزة الحكومية المعنية بمقاومة الجريمة والوقاية منها، لا سيما ما يتصل بالإمكانيات المادية والبشرية لتتمكن من تحقيق الأهداف الموكلة لها.

- إشراك المجتمع المدني في مكافحة الجريمة وإعطائه الإطار القانوني الذي يستطيع بواسطته آداء هذه المهمة.

- القيام بدراسات سوسيولوجية معمقة عن الموضوع بقصد التعرف عن أسباب الجريمة، والتعاون مع الأجهزة المختصة بهذا الشأن من شرطة ودرك ومصالح الأمن والجهاز القضائي **(نجيب بوالماين، 2018، 298)**.

خلاصة :

لقد صاحب نمو الاهتمام بالدراسات التحليلية للجريمة خروج الدراسات والبحوث من نطاق التفسيرات الضيقة إلى إدراك العلاقات المتبادلة والمعقدة بين الفرد والموقف الاجتماعي الذي يتفاعل من خلاله والبناء الاجتماعي الأكبر، فكان لاتساع نطاق البحث في الجريمة آثارا هاما في تجديد الاهتمام بتعريف وتفسير العمليات الاجتماعية والقانونية لما يسمى بالفعل الإجرامي.

ويتبين للمتتبع لمجريات الأحداث وبما لا يقبل الشك، استفحال ظاهرة العنف وتنامي فعل الجريمة، مما يخشى أن تكون أكثر تدميرا للبنى الاجتماعية والعلائقية في السنوات القادمة، مما دفعنا إلى اعتبارها مشكلة اجتماعية، ومرضا اجتماعيا يستدعي المواجهة ويتطلب تعاون جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، من أجل محاصرة الإنعكاسات السلبية الكائنة أو المحتمل أن تكون.

ثانيا - الإدمان على المخدرات والكحول :

تمهيد

تعتبر مشكلة تعاطي الخمور والمخدرات من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على بناء المجتمع وأفراده، بما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية وصحية على الفرد والمجتمع، وتبدوا خطورة هذه المشكلة من خلال عدة مؤشرات من بينها كما قال عنها "الساعاتي" : مقدار ما أنفق من مال في سبيل علاج المدمنين، بالإظافة إلى الجرائم ارتكبها معتادوا تعاطي المخدرات ومدمنوها بقصد الحصول عليها، وكذلك الجرائم التي ارتكبوها وهم تحت تأثير المخدر.

كما أنها ظاهرة اجتماعية مرضية تدفع إليها عوامل عديدة، بعضها يتعلق بالفرد، والآخر بالأسرة، والثالث بالبناء الاجتماعي العام للمجتمع وظروفه.

ولما كانت مشكلة الإدمان من المشكلات الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد والجوانب المتعددة، فقد حظيت المشكلة باهتمام كافة المجتمعات بكافة المؤسسات والمنظمات التي خصصت إمكانيات بشرية ومادية ضخمة في سبيل مكافحتها، كما أخدت تعقد المؤتمرات والندوات العلمية لبحث أسباب هذه المشكلة ومناقشة مظاهرها وأبعادها المختلفة.

1.2- تعريف الإدمان :

- **لغة :** الإدمان لفظ مشتق من الفعل أَدْمَنَ، يُدْمِنُ، أَدْمِنْ، إِدْمَانًا، يقال أدمن الشيئ بمعنى أدامه وواظب عليه، فلان يدمن الخمر بمعنى لزم شربها (**إبن منظور، 1968، 159**).

- **إصطلاحا :**

يستخدم مصطلح الإدمان في العديد من السياقات لوصف الاعتياد النفسي اللاإرادي أو المفرط، مثل الاعتياد على المخدرات وألعاب الفيديو والجريمة والمال والعمل والإفراط في تناول الطعام والقمار والحاسوب والنيكوتين والمواد الإيباحية وغير ذلك.

الإدمان هو عبارة عن " تعود الفرد على تناول المخدرات أو العقاقير أو الخمور، بدرجة يصعب عليه فيها الإقلاع عن هذه العادة الضارة " (**عصام توفيق قمر،2016، 64**).

عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه : "حالة نفسية وفي بعض الأحيان عضوية ناتجة عن التفاعل الذي يحدث بين الكائن الحي والمخدر، وتتميز باستجابات سلوكية عادة ما تتضمن دافعا عنيفا لتناول المخدر بشكل دائم أو بين فترة وآخرى للحصول على آثاره النفسية، أو من أجل تفادي الآثار المزعجة الناتجة عن الامتناع عنها " (**بهاء الدين خليل تركية، 2015، 113**).

وهناك تحديد آخر عند " **كولمان**" (**Coleman**) و" **كريسي**" (**Cressey**) يعرفانه بأنه " الحاجة الماسة إلى التعاطي والتي تحدث بعد فترة من الاعتماد الجسماني نتيجة تكرار تعاطي المخدرات". كما يعرف "**وكلر**" (**A.Wikler**) الإدمان بأنه " التعاطي القهري لمواد كيميائية من شأنها ان تضر بالفرد والمجتمع، وهي تنتج عن تكرار تعاطي عقار (طبيعي أو مركب تركيبا معمليا) يؤدي إلى حالة تسمم دورية أو مزمنة " (**محمد الجوهري وآخرون، 1995، 173**).

يتضح من هذا المفهوم أن الإدمان يعني وقوع الشخص في أسر المخدر، وهو سلوك تدفع إليه رغبة عارمة وحاجة غالبة للاستمرار في تعاطي المخدر، بحيث لو حرم منه تظهر عليه أعراض معينة.

ويرى "سولتمان" (**Soltman**) أن الإدمان يعني " الحاجة الجسمية والنفسية للعقار، بحيث يشعر المدمن برغبة ملحة وقهرية للعقار، ويضطر ليزيد من الجرعة حتى يحصل على نفس التأثير المطلوب".

ويشير "**سعد جلال**" إلى الإدمان بأنه " المداومة على عادة تعاطي مواد معينة، بقصد الدخول في حالة من النشوة أو استبعاد الحزن والاكتئاب" (**عصام توفيق قمر وآخرون، 201، 64، 65**).

وقد اتجه الرأي آخيرا إلى أن تأثير المادة المخدرة لا يتسبب فيه مجرد المداومة أو الاعتياد مع طول الوقت، ولكن يترتب عليه اعتماد الجسم على تعاطي المادة المخدرة في آداء وظائفه، بحيث تنتاب

الجسم تغيرات وآلام إذا ما انقطع عنها، وهو أمر لا يستطيع المتعاطي أو المدمن احتماله (عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 64).

2.2- الجوانب الاجتماعية لمشكلة الإدمان :

تتمثل أهم الجوانب الاجتماعية لمشكلة الإدمان (بهاء الدين خليل تركية، 2015، 114) في النقاط التالية :

- الإدمان مشكلة نفسية وبدنية، فالمخدر يشكل خطرا على جسم الإنسان ولا يخفى أثره على الجانب السيكولوجي، وهذا أقصر طريق إلى عدم تكييف المدمن مع المجتمع ومع ذاته.

- الإدمان مشكلة اقتصادية، لها جانب اقتصادي بالنسبة للفرد من ناحية، وللدولة التي تنفق أموالا طائلة لمكافحة المخدرات ونشر الوعي وحماية المواطنين والضرر الاقتصادي الذي سوف يلحق بالمجتمع وبالمواطنين من ناحية أخرى.

- الإدمان مشكلة اجتماعية نظرا لما يعكس التعاطي حالة الضبط الاجتماعي ودرجة التماسك الاجتماعي والأسري في المجتمع، ويعتبر شكلا من أشكال عدم التجانس الاجتماعي لأنها تتعارض مع جميع القيم والمعايير الاجتماعية والاخلاقية في المجتمع.

وحتى يحدث الإدمان في المجتمع لا بد من تحقق مجموعة من الشروط مثل توفر المادة المخدرة في المجتمع، وجود الحالة الاجتماعية ألا وهو المدمن، الظروف البيئية الاجتماعية والثقافية العامة للفرد

3.2.- صفات شخصية المدمن وخصائص الإدمان :

الشخص المدمن هو كل فرد يتعاطى مادة مخدرة أيا كانت، فيتحول تعاطيه إلى تبعية نفسية أو جسدية أو الاثنين معا، كما ينتج عن ذلك تصرفات اجتماعية لا أخلاقية من جانب المدمن.

ويشرح "**محمود زكي شمس الدين**" في هذا السياق مجموعة من الخصائص التي تميز الإدمان (**أحمد عبد العزيز الأصفر، 2014، 22**) وتتمثل في السمات التالية :

- رغبة المتعاطي الملحة في استمرار تعاطي المخدر والحصول عليه بأي وسيلة.

- يقوم التعاطي على عنصري الاعتماد النفسي والعضوي، ويصعب ان تظهر حالة من حالات التعاطي دون هذين العنصرين.

- تناول المتعاطي للجرعة بصورة متزايدة لتعود الجسم على المخدر، مع ان بعض المدمنين يبقى على جرعة ثابتة في كثير من الحالات.

- ظهور أعراض نفسية وجسمية مميزة لكل نوع من أنواع المخدرات عند الامتناع عنه فجأة.

يلاحظ أن خصائص الإدمان هذه مرتبطة تماما بتعريفه، فالإقدام على تعاطي المخدر يؤدي إلى الاعتماد النفسي، ومع استمرارية التعاطي تظهر ملامح الاعتماد العضوي، التي تؤدي إلى زيادة الجرعات لضمان تحقيق المتعة بأقص حد ممكن، ومن الطبيعي أن تترتب على ذلك مجموعة من الآثار النفسية والعضوية والاجتماعية في شخصية المتعاطي.

وقد اتفق الباحثون المهتمون بدراسة مشكلة الإدمان أن أهم خصائص شخصية المدمن (**عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 72، 73**) هي :

- الانطوائية والانعزال عن الآخرين بصورة غير عادية.

- الإهمال وعدم الاهتمام أو العناية بالمظهر.

- الكسل الدائم والتثاؤب المستمر.

- شحوب الوجه وعرق ورعشة في الأطراف.

- فقدان الشهية والهزال والإمساك.

- الهياج لأقل سبب مما يخالف الطبيعة المعتادة (العصبية).

- الإهمال الواضح في الأمور الذاتية وعدم الانتظام في الدراسة والعمل.

- اللجوء إلى الكذب والحيل الخادعة للحصول على مزيد من المال.

- اللجوء إلى السرقة أحيانا من أجل الحصول على المال الازم لاقتناء المادة التي يدمنها.

كما أن هناك عدة أمور أو أعراض ظاهرة تشير إلى وجود ظاهرة إدمانية لدى الشخص أهمها:

- العصبية والعزلة عن الأسرة.

- تغيير الاهتمامات والأصدقاء.

- تدهور الصحة.

- المراوغة والكذب.

- ظهور المخدر بالتحليل المعملي.

وإذا بحثنا عن سمات الشخصية التي تلجأ إلى الشراب لوجدنا فروقا فردية واسعة، وإن كانت تشترك هذه الشخصيات في ضعف قدرتها على تحمل التوتر.

ولكن هذا الضعف لا يوجد فقط عند مدمني الشراب، ولكنه يوجد عند كثيرين غيرهم ممن لا يلجأون إلى الشراب، ويمكن القول أن الشخص الكحولي يميل لى عدم المضوج والسلبية، والاعتماد على الغير ، والعجز عن تحمل خبرات الفشل مع وجود مستويات عالية من الطموح غير الواقعي، وأن الواحد منهم يرغب في تلبية كل ما يطلبه بمجرد أن يطلبه دون النظر لمشاعر الغير أو آرائهم، لا يحتمل النقد ولا الفشل، ويمتاز بالحساسية المفرطة، ويميل إلى الزهو، ويعاني من الشعور بالنقص، وتظهر نواحي النقص هذه في الأنشطة التي يقوم بها المدمن حتى الترفيهية منها (**عبد الرحمن العيسوي، 1997، 32**).

4.2- المداخل النظرية المفسرة للإدمان :

توفر هذه النظريات ونماذجها الأطر المرجعية التي تساعد المتخصصين على تفهم واستيعاب أسباب الإدمان ومعرفة جوانبه المختلفة :

1.4.2- نظريات التعلم :

تفسر هذه النظرية أسباب لجوء بعض الناس إلى الإدمان على الخمور، فيرى بعض المنظرين أن تناول الخمور ما هو إلا انعكاس اشراطي لأنواع معينة من المثيرات، أو أسلوب للتقليل من اضطراباتهم وقلقهم ومخاوفهم، ووفقا لمبدأ اللذة أن العملية التعليمية لأي ارتباط بين مثير واستجابة، إنما تتطلب بالتأكيد وجود نوع من المكافآت، ويقترح الباحثان "**دولارد وميلر**" .**(Dollard Miller)** بأن الخمر هو المعزز، لأنه يؤدي إلى التقليل من الخوف والصراع والقلق.

2.4.2- النظريات النفسية الدينامية :

تفسر هذه النظرية الإدمان بمجموعة من العوامل وهي :

أ- ينشأ الإدمان عندما يبدأ الفرد باستعمال الكحول والعقاقير المخدرة، من أجل تحقيق اللذة أو للهروب من الألم.

ب- يؤدي الصراع بين الأنا الدنيا والأنا العليا إلى إساءة استخدام المواد المخدرة للتخفيف من القلق والاضطراب.

ج- الرعاية الذاتية والمحافظة على الذات هي من مهمات وواجبات الأنا التي تقوم بتنظيم المشاعر وتنسيقها، وعليه تؤدي النقائص والاختلالات في الرعاية الذاتية وفي تقديرها واحترامها مع الإحساس بالكينونة وبالرفاهية جنبا إلى جنب مع الفشل في ضبط الوجدانيات والسيطرة عليها إلى الإدمان.

3.4.2- نظرية التحليل النفسي :

سيكولوجية الإدمان حسب نظرية التحليل النفسي ترى أن الفرد بحاجة إلى الأمن ولاثبات الذات، وأنه بحاجة إلى الإشباع الجنسي النرجسي، فعندما يفشل الفرد في حل تلك الصراعات، فإنه يلجأ إلى التعاطي، وتفسر نظرية التحليل النفسي ظاهرة الإدمان في ضوء الاضطرابات التي يتعرض لها الفرد في طفولته المبكرة التي لا تتجاوز السنوات الثلاث أو الأربع، كما تفسرها أيضا باضرابات

العلاقات العاطفية في مرحلة الطفولة المبكرة بين المدمن ووالديه، فيتعاطى من أجل التوازن بينه وبين الواقع، فيجد في المخدر مساعده في حفظ ذلك التوازن. ومنه ترى هذه النظرية أن الإدمان يمثل صراعا من أجل القوة.

4.4.2- النظريات الاجتماعية - الثقافية :

تفترض النظريات الاجتماعية وجود علاقة سببية بين تطور نوع ما من الإشكالية الإدمانية وبين الإطار السوسيوثقافي الذي تحددت فيه مواقع هذه الإشكالية، وتؤمن هذه النظريات بأن الإدمان ليس هو مشكلة فردية أو داء، وتتحقق نظرية الأسرة من كيفية مساهمتها في عملية الإدمان، وكيفية تأثير هذه المشكلة في كل فرد من أفراد الأسرة والأعباء الناجمة عن الأسرة بمجملها، فالإدمان إذن هو آلية من آليات المواجهة، والتسامح من جانب الأسرة يرسخ الإدمان، وعندما يصبح الإدمان متفشيا في أفراد الأسرة تتصاعد حدة الخلل الوظيفي، وأول من تتأثر هم الأطفال في الأسرة التي تنتكس فيها العلاقات الاجتماعية ويتهدد وجود أفرادها واستقرارهم في الأسرة بسبب التذبذب الذي تبديه الأم بين العطف والحنان وبين النبذ (**بهاء الدين خليل تركية، 2015، 115- 117**).

5.2- أسباب وعوامل الإدمان :

يرجع الإدمان على المخدرات أو الكحول إلى أسباب ودوافع تتلخص (**صاولي إلهام، 2005، 106، 107**) فيما يلي :

- مجاراة رفاق السوء في المناسبات الاجتماعية وإظهار الرجولة والنظج بمعنى التقليد والمحاكاة، وزيادة الشعور بالولاء لجماعة الأنداد والرفاق.

- الاعتقاد الزائف بأن الإدمان يساعده على نسيان الهموم والمشاكل فالتعاطي هنا يكون هروبا من مشكلة أو أزمة أو كارثة.

- الرغبة في التخلص أو التخفيف مما يعانيه الفرد من التوتر والقلق والصراع والتأزم الداخلي.

- الرغبة في النشوة الزائفة أو الفرحة أو الابتهاج.

- سوء التوافق النفسي أو الاجتماعي إلى اللجوء إلى المخدرات في حالة تعرض الإنسان لكارثة شديدة كفقدان عزيز، الأمراض النفسية الذهانية أو الاضطرابات الخلقية قد تؤدي بأصحابها إلى الإدمان.

- ضعف سلطان الأسرة وتفكك الروابط بين أعضائها، وكل المشاكل الأسرية بما في ذلك التصدع والصراع والطلاق والخيانة وما إلى ذلك.

- قلة الوعي والجهل بما سينجم عن التعاطي والإدمان.

- قد تؤدي العوامل الثقافية المحلية إلى انتشار ظاهرة الإدمان بين أبناء المجتمع، كسهولة التحصل على المخدر بحكم انتشارها الواسع وكثرة المتاجرة بها.

- ضعف المشاعر الدينية والوعي الديني وعدم احترام المجتمع وتقاليده وقوانينه.

- الإسراف في تدليل الطفل وتلبية كل مطالبه.

- تعرض الفرد لكثير من مواقف الفشل والإحباط والإعاقة أو الإحساس بالظلم الاجتماعي والمعاناة من أوضاع الفقر واللا أمن.

6.2- التأثيرات الاجتماعية والنفسية للإدمان :

تشير معظم نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت على كافة أنواع المخدرات أن له آثار سلبية على الفرد، وذلك نتيجة ما يطرأ عليه من تغييرات كنتيجة مباشرة للتعاطي.

وبذات السياق أشارت نتائج بحث الدكتور "سعد المغربي" عن المخدرات أن آثار تعاطي المخدرات على النواحي الشخصية (**رشاد أحمد عبد اللطيف، 1999، 61**) هي :

- إضطراب الإدراك الحسي والتذكر والتفكير.

- إضطراب في الوجدان.

- الخمول والبلادة والإهمال وعدم الاكتراث وتدهور مستوى الطموح.

- الإنطواء الاجتماعي والعزوف عن مقابلة الآخرين.

ومن جهة أخرى يشير البعض إلى تأثيرات أخرى لتعاطي المخدرات وتتمثل في تقليل الوعي وتغييبه وضعف في جهاز المناعة. فالمواد المخدرة بجميع انواعها لها تأثير خطير على الجهاز العصبي، كما انها تهاجم مراكز المخ العليا، ويظهر على المدمن الاختلال الحركي وتشوش الإدراك. كما يصاحب ذلك بعض الملامح الفسيولوجية مثل احمرار الوجه، وكثرة الكلام غير الواضح المتقطع، وضيق حدقة العين والسرحان، وعدم التركيز والنسيان، واضطراب الحكم على الامور، وأحيانا الرعشة والقيئ، وزيادة الاهتمام بالجنس، والشعور بالقلق والخوف والاكتئاب واليأس.

يعاني المدمنون بصفة عامة من الضعف العام والتدهور في كافة جوانب حياتهم الصحية إلى الدرجة التي يعجزون فيها عن القيام بأي عمل مهني مهما كان سهلا، بالإضافة إلى التسمم الناتج عن إدمان الكحوليات، والتليف الكبدي الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى إنهاء حياة المدمن، كما يعمل على تدمير الشخصية، هذا بالإضافة إلى زيادة ضربات القلب والذبحة الصدرية وهبوط حاد في ضغط الدم، وارتشاح في الرئتين والدوار والنعاس وقلة حركة نشاط المعدة في الهضم وفقدان الشهية للطعام، وجفاف الفم والسعال والشعور بالسخونة في الرأس وبرودة في الأطراف

ومن الناحية الاجتماعية فإن أغلب حالات الإدمان تؤدي إلى التفكك الأسري وضعف الروابط بين أعضائها، كما أن الشخص الذي ينحدر إلى هاوية الإدمان، ينحدر أخلاقيا واجتماعيا، وذلك لما يقوم به من أعمال غير سوية في حالة تعاطيه المخدر.

كما أن لمشكلة الإدمان جانبها الاقتصادي، وهو على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للفرد والمجتمع، فهناك أموال كثيرة تنفقها الدولة في مكافحة المخدرات، وكان يمكن أن تستخدم هذه الأموال في نواحي اقتصادية إنتاجية، لترفع من مستوى المجتمع والفرد معا (**عصام توفيق قمر وآخرون، 2016، 75.76**).

والحقيقة الأخرى هي أن للخمور أيضا تأثيرا تسمميا في جسم المتعاطي، حيث تؤثر هذه الخمور على المراكز العليا بالمخ، المسئولة عن عمليات الحكم والكف أو توقف الاستجابة، وبذلك تخفض من

قدرتها على الكف والتحكم، فيصاب السلوك بالإنفلات، وكثيرا ما تصاحب أعراض السكر حالة فقدان التآزر الحركي، كذلك إحساس المريض بالتمييز والإدراك بالحرارة والبرودة والألم يضعف، ويشعر المريض بالدفئ والنشوة أو السعادة ويشعر بوهم العظمة والزهو، فيدخل المريض عالم من السعادة الواهمة بعيدا عن الواقع.

والمدمنون كجماعة، يقل متوسط عمرهم عن غير المدمنين، ومما لاشك فيه أن الشراب المكثف يؤدي إلى الإتيان بالسلوك الشاذ وخاصة في حالة السكر ، مما قد يؤدي إلى التورط في الحوادث وعدم تحمل المسئولية، ومنه التورط في الجريمة، مما يزيد من معاناة المريض وتعاسته، ومما يؤدي إلى إلحاق الآذى بالمجتمع كله (**عبد الرحمن العيسوي، 1997، 22**).

الوقاية من المخدرات وسبل العلاج :

- تقوية الوازع الديني لدى الأفراد من خلال التزامه بتعاليم الدين والتحلي بالمثل والقيم والمعايير التي يقرها المجتمع.

- المتابعة الوالدية المستمرة للأبناء وتفهم حاجاتهم وميولاتهم وتوجيههم عند الحاجة.

- شغل أوقات الفراغ في الأمور المهمة كممارسة الرياضة.

- تفعيل أدوار المجتمع المدني في التوعية بمخاطر المواد المخدرة وأنواعها.

- تفعيل دور المؤسسة الدينية في التوعية والإرشاد والتوجيه الديني، والمؤسسة التربوية من خلال تضمين البرامج المدرسية دروسا حول أنواع المخدرات وخطرها.

- تفعيل دور الإعلام من خلال تقديم برامج إعلامية خاصة بتوعية الأفراد بخطورة التعاطي وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع.

- إعادة النظر في المنظومة القانونية المتعلقة بالعقوبات التي تفرضها المؤسسة القضائية على المتعاطي للمخدرات وعلى المتاجر بها.

- تفعيل التظاهرات العلمية حول هذه الآفة الاجتماعية وأضرارها، وسبل الوقاية منها أو مواجهتها **(عبد الباقي عجيلات،2018، 80 - 82)**.

- تطوير الأنظمة القانونية لمواجهة هذه الظاهرة، ويتطلب هذا التطوير اتخاد اجراءات لسن التشريع اللازم وتجريم أية قضية لها صلة بالمخدرات.

خلاصة :

إن الإدمان على تناول المخدر أو الكحول هي الحالة التي يصبح فيها الشخص غير قادر - لو تركت له الحرية - على الامتناع من تناولها، وتنشأ هذه الحالة عن تعاطي كميات كبيرة نسبيا من المواد المخدرة أو من الكحول بصورة مستمرة، لدرجة التأثير على أعضاء الجسم وأنسجته، والتي قد تنتج عند تبدلات في وظائف الجسم وبنائته.

ثالثا - الإنحراف الجنسي :

تمهيد :

تعد ظاهرة الانحراف الجنسي من المشكلات الاجتماعية التي تستدعي دراستها دراسة مستفيظة، لما لهذه القضية من آثار ضارة على بنية المجتمع وتماسكه بشرائحه وطبقاته وفئاته، ضف إلى ذلك فهي تقوم على تخريب الحالة الاجتماعية من أساسها، لأنها آفة خطيرة، كما أن لها تشعبات كثيرة، فهي من الآفات ذات الصلة المباشرة بتفكيك الأسر وأواصرها الودية والروحية والدينية والإنسانية، ثم تقودها إلى الإنزلاقات الاخلاقية المشينة، حتى تسقط به إلى الدرك الأسفل من الإنحطاط الإنساني والديني لتتعرى من جميع القيم والأخلاق النبيلة.

1.3- تعريف الإنحراف الجنسي :

الإنحراف الجنسي هو " ضرب من ضروب الممارسة الجنسية يخرج فيه أصحابها عن سبل الاتصال الجنسي الطبيعي والمألوفة" (فيروز آبادي، 1998، 537).

جاء في المعجم الوسيط أن الانحراف الجنسي هو " التمتع بطرق ترفضها القيم الأخلاقية والدينية وتدينها الأعراف والتقاليد والقوانين الاجتماعية، أو فقد الشخص السيطرة على توازنه بسبب اضطراب نفسي ما، ويتأكد ارتباط الانحراف الجنسي بالضطراب النفسي" (أنيس ابراهيم وآخرون، 1972، 140).

ثم هناك تعريف ثالث للانحراف الجنسي مفاذه " كل شذوذ فردي أو جماعي يؤدي لعدم إشباع أو كبت الغريزة الجنسية لدى البالغ، او أية ممارسة غير شرعية أو غير طبيعة لإشباع هاته الغريزة" (زوزورة عبيد، 2014، 32).

- **من الناحية النفسية :** تعرف الانحرافات الجنسية من الناحية النفسية على أنها جملة الأمراض أو الانحرافات التي حددتها مقاييس الطب النفسي الشهيرة .

يركز التعريف النفسي للانحرافات الجنسية على أنها دليل مرض نفسي، وله أعراض شادة ظاهرة، من خلال السلوك، وتختلف شدة تلك الأعراض على ذات الفرد جراء دافعها القهري،

- **أما من الناحية الاجتماعية** : فتعرف بأنها سلوك يستهجنه المجتمع، ويتعارض مع قوانينه ومعاييره وأعرافه.

- **أما من الناحية القانونية** : فتعرف بأنها سلوك جنسي يستهجنه المجتمع أو يعاقب عليه، كالاستمناء أو اللواط أو الاستعراء، أو الاعتداءات والجرائم الجنسية وما إلى ذلك.

- **أما من الناحية الدينية** : فعرف بالانحراف عن الطرق المحددة شرعا لممارسة الجنس.

نستنتج مما تقدم أن الانحراف الجنسي هو إشباع جنسي شاذ مقارنه بعامة الأفراد العاديين بالمجتمع، أي أنها لا تؤدي الغرض الجنسي الخاص بالبشر في إطاره الصحيح، مما جعل اختلاف الآراء العلمية في الحكم عليها كل حسب مجال تخصصه.

2.3- أنواع الانحرافات الجنسية :

وتنقسم إلى ثلاث مجموعات (زوزورة عبيد، 2014، 85-91)على النحو التالي :

1.2.3- <u>اضطرابات التعبير عن الجنس</u> :

أ- السادية :

سميت كذلك نسبة إلى الكونت "**دي ساد**" الفرنسي، وهو سليل أسرة نبيلة، وكان يلذ له إذاقة النساء العذاب، فكان يضربهن بالسوط ضربا مبرحا، وكانت مغامراته الجنسية بالقسوة والتعذيب.

ب- المازوخية (الماسوشية) :

هي عكس السادية لأن الشخص المازوخي يشعر باللذة الجنسية عن طريق إحساسه بالألم من شخص آخر، ويقصد بها إشباع الرغبة الجنسية بالاستسلام لسيطرة شخص من الجنس الآخر، والشعور بلذة فائقة في تلقي كل إيذاء جسماني أو نفساني يصدر عنه، كالضرب والإهانة، وسميت

ماسوشية نسبة إلى " **ليود ماسوشي**" النمساوي، والذي كان يتحمل ألوان العذاب من النساء، من ركل الأقدام وضرب بالسياط وغيرها.

ونظرا للخصائص المميزة لهذا النوع من الانحرافات الجنسية، نجدها تتعلق في العموم بالتركيبة الأنثوية، أما السادية فتوكل للصفات الرجالية لما تحتويه من عنف وقوة.

ولا بد من الانتباه إلى أن المازوشية لا تنفصل عن السادية، ذلك لأن القسوة على الذات تستوي بالقسوة على الغير.

ج- الاستعراض :

ويعرف بأنه العرض المتكرر للأعضاء التناسلية أمام شخص غريب أو غير حذر، يبحث الاستعراضي عن استثارة جنسية تحدث قبل المرور بالفعل، حيث يصل إلى درجة النشوة عن طريق الاستمناء خلال الاستعراض.

وهو ميل متكرر نحو كشف الأعضاء الجنسية للغرباء - غالبا من الجنس الآخر – أو للناس في الأماكن العامة.

د- الاحتكاك الجنسي :

هو فعل لمس العضو الجنسي او الصدر أو الاحتكاك بأعضائه التناسلية في شخص غير راضي، والشخص يحقق فعله في التجمهرات أو وسائل النقل العام، ويحقق متعة خيالية مع الشخص الذي يلمسه، إنه فعل للمس وليس الطبيعة الإجبارية الجنسية.

2.2.3- <u>اضطراب المثير الجنسي</u> :

أ- التلصص الجنسي أو البصبصة :

الشخص صاحب هذه النزعة يجد لذة جنسية في النظر للأعضاء التناسلية للآخرين، أو بمشاهدة الناس وهم يمارسون فعلا جنسيا أو خصوصيا مثل خلع الملابس، ويؤدي هذا الأمر إلى إثارة جنسية، وممارسة الاستمناء (العادة السرية).

ب- **الفيتيشية :** هو الاعتماد على شيئ غير حي، واعتباره منبها للإثارة الجنسية والارتواء الجنسي.

ج- **لبسة الجنس الآخر الفيتيشية :** هو ارتداء ملابس الجنس الآخر للحصول على الإثارة الجنسية.

3.2.3- <u>اضطرابات الموضوع الجنسي</u> :

في هذا الشكل ينحرف الموضوع المختار عن الموضوع السوي المغاير للجنس وأهمها :

أ- **الولع بالأطفال** : هو تفضيل جنسي للأطفال عادة في سن ماقبل البلوغ أو البلوغ المبكر، والبعض ينجذبون فقط للفتيات والبعض الآخر يقتصر على الفتيات، وآخرون ينذجبون للجنسين.

ب- **اشتهاء الحيوانات** : ويتمثل في قيام الرجل أو المرأة بعلاقات جنسية مع حيوان، قد يصاحبها أحيانا تقليل أو انعدام العلاقات الجنسية الإنسانية.

ج- **جماع الأموات** : وهو الميل إلى القيام بالفعل الجنسي مع جسم ميت ويكثر عند الذكور منه عند الإناث.

د- **الجنسية المثلية** : هي الاستجابة الجنسية لأفراد من نفس الجنس.

و- **العادة السرية** : وتعني قيام الفرد بالفعل الجنسي مع نفسه، عن طريق ملامسة ومداعبة أعضائه الجنسية، كعملية بديلة للجماع الجنسي، وتنتشر هذه العملية بين الذكور أكثر من الإناث وخاصة في سن المراهقة، حيث قد يؤدي الاستمرار عليها إلى مشاكل في العلاقات الجنسية بعد الزواج.

3.3- أسباب الانحراف الجنسي :

تشير البحوث والدراسات في هذا المجال إلى ان أسباب الانحرافات الجنسية متشابكة ومتعددة، بحيث لم يتمكن الباحثون والمتخصصون من تحديد سبب عضوي ذا علاقة مباشرة بهذه الانحرافات، إلا أنهم تمكنوا من تحديد بعض هذه الأسباب نذكر منها :

- الاضطرابات النفسية الناتجة عن مشاكل بيولوجية، كالخلل في الجهاز العصبي أو في الجهاز التناسلي، أو اختلال إفرازات الغدد، أو تأخر البلوغ، أو نقص في الخصائص الجنسية الثانوية، أو البلوغ الجنسي ومايصاحبه من سوء توافق ونقص في التربية الجنسية أو انعدامها، أو العنوسة وتأخر في سن الزواج، أو الحرمان الجنسي بسبب الطلاق أو الانفصال.

- الأسباب النفسية كالصراع بين الدوافع والغرائز، وبين المعايير الخلقية والقيم الاجتماعية، وبين الرغبة الجنسية، والإحباط الجنسي ومخاوف الجنس، والعادات السيئة غير الصحيحة.

- العوامل العضوية كالأمراض المعدية والأمراض العقلية، والعاهات والتشوهات الخلقية، والاضطرابات الوراثية كتغلب هرمون جنسي على آخر.

سبل مكافحة مشكلة الانحراف الجنسي :

- الحث للعمل على التخلص من العوامل المساعدة على انتشار الظاهرة مثل عدم توقيع العقاب الرادع، والتباطؤ في تحقيق العدالة، والتأخير في مواجهة الحوادث الفردية حتى تتزايد لتصبح ظاهرة، فالوقاية هنا أهم من العلاج، وتبدأ بالاهتمام بالتنشئة لأن الانحراف الذي يصيب الشخصية يبدأ مبكرا، وإذا وقع يصبح علاجا غير ممكنا.

- وضع هؤلاء المنحرفين بعد تشخيص حالتهم وقبل ان تتعدد جرائمهم في أماكن تشبه المعتقلات من حيث النظام الصارم حتى يتم علاجهم وإعادة تأهيلهم، عن طريق تكليفهم ببعض الأعمال الجماعية والأنشطة التي تقلل عندهم طاقات الغضب.

- مراعاة تقسيم المساجين بالسجون حسب نوع الجريمة المرتكبة حتى لا يتم نقل خبراتهم الإجرامية فيما بين المحبوسين (زرزورة عبيد، 2014، 444).

خلاصة :

تعتبر الانحرافات الجنسية نوع من أنواع الاضطرابات الشخصية الناتجة عن تظافر عدة عوامل عملت على خلقه، من بينها ما هو مكتسب، ومنها ماهو بيولوجي وراثي، وهي تتخد عدة أشكال مرضية ذات دلالات وأعراض نفسية مختلفة، وقد أثبت أن لهاته الانحرافات الجنسية آثار بالغة على الغير لمدى للضرر الذي تكتسبه تلك السلوكات من الطابع الإجرامي والمعاقب عنه قانونا.

المحور الخامس : نماذج من المشكلات الأسرية :

أولا - العنف الأسري

ثانيا - التفكك الأسري

ثالثا - مشكلة الطلاق

المحور الخامس : نماذج من المشكلات الأسرية :

أولا- العنف الأسري :

تـمهيد :

تعتبر مشكلة العنف الأسري مشكلة قديمة عمرها آلاف السنين، ولكن في السنوات والعقود الآخيرة أدرك المجتمع جدية وخطورة هذه المشكلة، حيث اتسع مجال بحوث العنف الأسري في منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة ليشمل فضلا عن دراسة العنف الزواجي والإساءة للأطفال، جوانب أكثر تنوعا لظاهرة العنف من قبيل عواقب العنف وانتقال العنف عبر الأجيال، ومنبئات العنف والتغييرات التي تطرأ عليه عبر الزمن، الأمر الذي أضاف عناصر ومطالب جديدة لوعي المجتمع والتربية العامة وقوانين حماية أفراد الأسرة (المرأة، الطفل) وبرامج تدريب الفنيين وبرامج معالجة أو إعادة تأهيل الأشخاص المعتدين **Abusers** والضحايا **Victimes**.

1.1- مفهوم العنف الأسري :

أ- العنف لغة :

إن كلمة العنف من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة اللاتينية **Violentia** وتعني الإظهار العفوي وغير المراقب للقوة كرد فعل على استخدام القوة المتعمد، ويشتق مفهوم العنف في اللغة الإنجليزية من المصدر **To Violate** بمعنى ينتهك أو يتعدى وهي تعني القوة والصرامة والإكراه **(معتز سيد عبد الله،2005، 31)**.

وفي القواميس والمعاجم العربية قدمت تعريفات عديدة لمفهوم العنف منها تعريف"**ابن منظور**" **(1956، 257)** بأنه الخرق للأمر وقلة الرفق به، ويعنف عنفا وعنافة وأعنفه تعنيفا إذا لم يكن رفيقا في أمره، وأعنف الأمر أخذه بشدة، والتعنيف هو التعبير والتقريع واللوم.

ويذهب المعجم العربي إلى أن العنف بالضم ضد الرفق وهو الشدة والقوة والقسوة، وأعتنف الأمر

أي أخذه بشدة وبقوة وقسوة. لامه: عتب عليه، اعتنف الشيء أي كرهه، والتعنيف هو التعبير عن اللوم والتوبيخ (**معتز سيد عبد الله،32،2005**) .

وهكذا يتضح أن الاشتقاق اللغوي لمفهوم العنف من خلال عرض التعريفات اللغوية السابقة الواردة بالمعاجم الأجنبية والعربية على السواء ينصرف إلى ضرب من السلوك الخارج عن المألوف بحيث يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ وعلى هذا الأساس فإن العنف قد يكون سلوكا فعليا أو قويا.

ب- العنف اصطلاحا :

يعرفه الدارسون والباحثون من مختلف الاختصاصات على النحو التالي :

- **<u>من الناحية القانونية</u>** :

يعرف "**أحمد جلال عز الدين**" العنف من الناحية القانونية بأنه "الاستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير وإخافته وإرهابه، أو الموجه إلى الأشياء بتدميرها أو فسادها أو الاستيلاء عليها، ذلك الاستخدام الذي يكون دائما غير مشروع ويشكل في الأصل جريمة "(**محمود سعيد الخولي،2008 ، 68**).

وتعرفه موسوعة الجريمة والعدالة بأنه " كل صور السلوك سواء كانت فعلية أو تهديديه التي قد ينتج عنها تدمير وتحطيم الممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت للفرد" (**أحمد زايد،2000، 9**).

تتفق أغلب التعريفات القانونية فيما بينها على الجانب الجنائي، أي التأكيد على استخدام الجاني للقوة المادية من أجل الاعتداء على حق الغير، أو تحقيق غايات غير مشروعة، فعدم مشروعية الغاية من العنف هو الذي قد يؤدي إلى عدم مشروعية الوسيلة، وبالتالي جاءت أغلب هذه التعريفات تشتمل على الإكراه المادي أو العنف المادي، ولم تشتمل على الإكراه المعنوي، كما تجاهلت هذه التعريفات الأسباب النفسية الاجتماعية المتسببة في اللجوء إلى العنف.

- **من الناحية النفسية:**

بالنظر إلى العنف من وجهة النظر السيكولوجية، يرى علماء النفس أنه نمط من أنماط السلوك، ينتج عنه حالة إحباط ويكون مصحوبا بعلاقات التوتر، ويحتوي على نية مبنية لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل عن كائن حي (**خليل وديع شكور، 1997، 32**).

ويعرف "**ماسلو**" (**Maslo**) العنف بأنه "سلوك يلجأ إليه الإنسان لتحقيق حاجاته الأساسية نتيجة الإخفاق والفشل في إشباع الحاجات الفسيولوجية "، ويعرف العنف أيضا في جانب آخر بأنه استجابة في شكل فعل عنيف تكون مشحونة بانفعالات الغضب والهياج والمعاداة استجابة نتجت عن عملية إعاقة أو إحباط (**مصطفى عمر التير، 1997، 62**).

وتعرفه "**سميحة نصر**" على أنه " كل أشكال السلوك القسرية التي تكسر التفاعل التلقائي في موقف اجتماعي، يسلك فيه أحد الفاعلين بطريقة تثير استجابة غاضبة أو عنيفة من قبل الفاعل الآخر ويتحول فيه بقية الفاعلين إلى ضحايا لموقف العنف (**سميحة نصر، 1996، 58**).

وجاء في تعريف" **نييبرج**" (**H.L.Nieberg**) : " العنف فعل، مباشر أو غير مباشر، موجه للتضييق، أو لإهانة، أو لإبادة الأشخاص والممتلكات" (**Michaud Yves,1992,7**).

يركز " **نييبرج**" في تعريفه للعنف على الهدف أو موضوع العنف، أي القصد، وهي ميزة التعاريف التي تقدمها أصحاب المدرسة السلوكية الجدد، والذين يستعملون مصطلح العدوان بدلا من العنف.

مما سبق يتضح لنا أن تلك التعريفات اتفقت في مضمونها على اعتبار العنف هو استخدام القوة لإيقاع الأذى بالآخرين، وقد يكون هذا الأذى بدنيا أو نفسيا أو كليهما، وهي في أغلب الأحيان تعبر عما يحدثه العنف من آذى فيزيقي.

- **من الناحية السوسيولوجية:**

فيما يتعلق بالتعريف السوسيولوجي للعنف نجد أن "**محمدعاطف غيث**" يرى أن العنف هو " تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها

فرد أو جماعة، ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوبا فيزيقيا (الضرب – الحبس – الإعدام) أو بأخذ صورة الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به" (**محمد عاطف غيث،1979، 192**).

والعنف في أبسط معانيه الاجتماعية عند "**محمد جواد رضا**" **(1975، 147)** هو" الاستعمال غير القانوني بواسطة القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية" ويؤكد هذا التعريف استخدام القوة لإحداث أضرار مادية من أجل الوصول إلى الهدف.

من الواضح أن هذا التعريف وغيره قد ركزوا على ما قد يحدثه العنف من أثار سلبية على الجانب المادي فقط متجاهلين تأثيره على الجانب النفسي، بينما يعرفه "**عدلي السمري**" متضمنا الضرر المادي والنفسي معا وكذلك أشكاله "بأنه أي سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد آخر أو آخرين ماديا كان أم لفظيا، إيجابيا أو سلبيا، مباشرا أو غير مباشر نتيجة الشعور بالغضب أو الإحباط للدفاع عن النفس والممتلكات أو الرغبة في الانتقام من الآخرين، أو الحصول على مكاسب معينة ترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي بالطرف الأخر (**عدلي السمري، 455.2000**).

وفي ضوء ما سبق نجد أن تعريفات علم الاجتماع للعنف اتفقت في مضمونها على أنه هو استخدام القوة ضد الآخرين، وله نتائج مؤثرة على النظام الاجتماعي في المجتمع.

كان هذا عرضا بسيطا لدلالات مفهوم العنف (اللغوي والاصطلاحي)، أما فيما يتعلق بمدلولات العنف الأسري كمفهوم فيمكننا الإشارة إلى عينة منها من خلال العرض التالي :

عرف "**عبد الناصر عوض**" **(1993، 731)** العنف الأسري بأنه " كل فعل يصدر من أحد أو بعض أو كل أعضاء النسق الأسري نحو بعضهم أو الآخرين بهدف إلحاق الأذى والضرر المادي أو المالي أو المعنوي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستمر مع توافر عنصر القصر وممارسة القوة لإلحاق الأذى بالمستهدفين من العنف أو بأي من رموزهم ومتعلقاتهم"

أما "**عدلي السمري**"(2007، 45) فيرى أن العنف الأسري هو "إساءة أحد أفراد الأسرة القوة ضد الآخرين بما يعكس إنكار لحقوقهم كأفراد وحقوقهم المدنية، ويتضمن العنف الأسري ارتكاب أحد أفراد الأسرة سلوكا وامتناعه عن ممارسة سلوك يترتب على أي منهما حرمان باقي أفراد الأسرة الآخرين من حقوقهم وحرياتهم، ويحول دون تمتعهم بحق الإختيار".

يتفق كلا التعريفين السابقين على الجانب المادي في مفهوم العنف الأسري، بمعنى أن كل مساس بحقوق وحريات وممتلكات الغير يعد في حد ذاته شكلا من أشكال العنف، ويؤكد " **عدلي السمري**" في تعريفه لهذا المصطلح عكس تعريف "**عبد الناصر عوض**" على أن ظاهرة العنف في الأسرة لا تشترط فقط الإتيان بسلوكات عنيفة قد تلحق الأذى بالفرد المعني بهذا السلوك، وإنما الامتناع عن ممارسة سلوكات معينة قد يترتب عنها هي الأخرى أضرارا لا حصر لها.

وعلى العكس مما تقدم يطلق بعض الباحثين في العنف الأسري مصطلح الإيذاء **Abuse** على بعض الأفعال المقبولة اجتماعيا، ولذا يمكن القول بأن تعريفات العنف الأسري تعكس في الغالب معايير المجتمع و ثقافته.

تعرفه " **ليلى عبد الوهاب**" **(1992 ، 10)**" بأنه أحد أنماط للسلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقييم العمل بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وما يترتب على ذلك من تحديد الأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع".

وبهذا فالباحثة اعتمدت على العامل المادي الاقتصادي بالدرجة الأولى والذي يعد سببا في وجود علاقات قوة غير متكافئة بين الرجل والمرأة بشكل خاص، وذلك على اعتبار أن الرجل هو الممول المالي في الأسرة في حين أن المرأة تبقى تابعة ماديا للرجل وهو ما يعطي الحق للأزواج في ممارسة السلوك العنيف ضد الزوجات.

وعليه فالعنف الأسري برأي الأغلبية من علماء الاجتماع ليس سوى شكلا من أشكال الاستخدام غير الشرعي للقوة، قد يصدر عن واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة ضد أخر أو آخرين فيها بقصد قهرهم أو إخضاعهم وبصورة لا تتفق مع حريتهم وإرادتهم الشخصية ولا يقرها للقوانين المكتوبة أو غير المكتوبة.

2.1- خصائص العنف الأسري :

يمكن استنتاج أهم الخصائص العامة التي يتسم بها سلوك العنف الأسري:

أ- العنف الأسري سلوك لا اجتماعي يتعارض مع قيم المجتمع والقوانين الرسمية العامة فيه وهو سلوك مكتسب و ليس غريزيا يتعلمه الفرد خلال مراحل العمر.

ب- العنف الأسري قد يتخذ شكل إيذاء الأطفال من قبل أبائهم وأمهاتهم أو أولي الأمر أو إيذاء الزوج من قبل زوجها أو العنف بين الأخوة والأخوات أو العنف نحو الأباء أو إيذاء كبار السن.

ج- العنف الأسري بالرغم من غلبة الطابع الفيزيقي المادي عليه والمتمثل في الضرب والجرح القتل..إلخ، فإنه قد يتخذ في بعض الأحيان صورا غير فيزيقية ترتبط بالأذى النفسي أو المعنوي.

د- العنف الأسري يتجه نحو إلحاق الضرر أو الأذى بموضوع معين قد يكون فردا أو شيئا، كما في حالة الضرب أو القتل أو في حالة الإستيلاء على الملكية أو إتلافها.

ومنه توجد صعوبة كبيرة في تحديد المقصود بالعنف الأسري، و كيف يمكن قياس مظاهره؟ وهل ستدخل إساءة المعاملة النفسية ضمن هذا التعريف؟ وكيف يمكن التمييز بين أنماط العنف الأسري وأنواعه ومستوياته في الشدة؟ وكيف يمكن التمييز بين العنف الذكري والعنف الأنثوي، والعنف المتبادل؟ وكيف يمكن تحديد من الذي يبدأ بالعنف...إلخ من المؤشرات التي يجب مراعاتها عند تعريف العنف الأسري.

3.1- مستويات العنف الأسري ومظاهره :

تقع أعمال العنف الأسري غالبا من الأزواج ضد زوجاتهم وإن كان من غير المستبعد أن تمارس بعض الزوجات أعمال عنف ضد أزواجهن، أما الأطفال فعادة ما ما تقع عليهم ممارسات العنف من الأب أو الأم أو ممن يقوم بدورهما في حالة غياب أحدهما أو كليهما، وأخيرا فإن الأطفال قد يوجهون العنف إلى أهلهم في شكل أعمال إنتقامية ترمي إلى التخريب والإيذاء.

هذا وقد يتخد العنف الأسري صورا متعددة **(إبراهيم جابر السيد،2013، 83، 84)** يمكن ان نوضحها من خلال التالي :

1- <u>الإيذاء البدني</u> : وهو أكثر صور أعمال العنف خطورة وخاصة إذا صحبه جروح أو كسور تصيب المعتدي عليه، وقد يأخد الإيذاء البدني شكل الإعتداء بالضرب دون إحداث أضرار جسمية بجسم المعتدي عليه كالصفع على الوجه والركل بالقدم والحرمان من الطعام أوالشرب لفترة قصيرة.

2- <u>الاعتداء الجنسي</u> : و هذه الصورة من أعمال العنف تتمثل في إكراه المعتدي عليه سواء كان ذكر أو أنثى على ممارسة الجنس أو القيام بأعمال جنسية في نطاق الأسرة، وغالبا ما يمارس الإعتداء والجنس تحت تهديد المعتدي عليه بإيذائه إذا لم يرضخ لرغبات المعتدين .

3- <u>الإيذاء المعنوي</u> : وفي هذه الحالة يوجه المعتدي إلى المعتدى عليه ألفاظ بديئة تحط من قدره أو تنال من شرفه أو شرف أهله، كسب الزوج لزوجته وأهلها أوالعكس، وقد يتخد الإيذاء المعنوي صورة من صور الإكراه حيث يهدد الشخص شخصا آخر بكشف سره أو بإيذاء أحد يحبه بإتلاف ممتلكات يعتز بحيازتها.

ودائما في إطار الحديث عن العنف المعنوي تضيف **"منال محمد عباس" (2011، 233)** من خلال تصنيفها لصور العنف الأسري **" العنف النفسي"** والذي يعد أيضا أحد أنواع العنف الذي يمارس من الزوج ضد الزوجة، وهو يتدرج من عنف نفسي شديد ومتوسط وبسيط، وقد اتضح أن من

أبرز أنواعه هو تجاهل الزوج لزوجته تماما كأنها غير موجودة بالمنزل، وهو درجة شديدة من العنف النفسي ويلي ذلك مقاطعة الزوج لزوجته.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن العنف النفسي المعنوي (اللفظي) الذي تتعرض له بعض النسوة من قبل أزواجهن أشد قوة من العنف البدني، لأن الجرح البدني يلتئم ويشفى لكن جرح اللسان يبقى ولا يلتئم، فأسوا أنواع العنف، ذلك الذي يخدش كرامة الانسان وينال من قيمتها الذاتية، فهو يعكس جرحا مسجلا في علاقة إنسانية.

4- سوء المعاملة الاجتماعية : ويكون في صورة فرض العزلة الاجتماعية على أحد أفراد الأسرة ومن ذلك مثل حظر خروج الزوجة من المنزل لزيارة أهلها أو صديقاتها، أو تقييد حركة الأبناء في حيز مكاني يمنعهم من الاختلاط بأبناء الجيران أو بأقرانهم من الأقارب.

5- سوء المعاملة الاقتصادية : وهنا يتخد العنف الأسري شكلا ماديا فيحرم الزوج زوجته من مصروف المنزل، أو يستولي على مرتب الزوجة لينفقه على ملذاته أو يستحود على مدخراتها فيعطيها لأهله أو يستخدمها لأغراضه الشخصية.

4.1 - أسباب ودوافع العنف الأسري :

يمكن الإشارة هنا إلى مجموعة من المحددات الرئيسية التي أسهمت في بروز العنف في الأسرة كوسيلة لإدارة أو لحل الصراع بين الزوجين، رغم أن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء بروز العنف يصعب تحديدها على وجه الدقة، أو التأكيد بأن سبب أو عامل بعينه كان المسئول عن بروزه، وإهمال المتغيرات الأخرى، وفيما يلي يحاول الدكتور "**منير محمد كرداشة**" **(2009، 75- 80)** رصد أهم هذه العوامل أو الأسباب المسؤولة عن بروز العنف الأسري في :

1) تدني المستوى التعليمي، والفقر والبطالة.

2) الأمراض الاجتماعية والتي تلعب دورا سلبيا فيما يتعلق بالحد من أطر التفاعل الاجتماعي، والقدرة على التواصل لدى الفرد مع محيطهم الاجتماعي.

3) عدم الرضا الوظيفي، خاصة من قبل الزوج.

4) العزلة الاجتماعية ويستدل عليها من خلال مجموعة من المؤشرات مثل ضعف العلاقات الاجتماعية للزوجين مع الآخرين وعدم قدرتهم على إقامة علاقات اجتماعية جديدة تساعدهم على التخفيف والتنفيس عن الإشكاليات التي تعترض حياتهم الزوجية، فالعزلة قد تزيد من حدة التوتر والصراع داخل نطاق الأسرة ومنه احتمال تفجر العنف الأسري بأشكاله وأنماطه المختلفة.

5) تدني مهارات الاتصال الاجتماعية، والإدمان على شرب الكحول.

6) الظروف الاقتصادية الصعبة والأعباء المادية وما يلازمها من مشاعر القلق والإحباط والشعور بالعجز ، قد تدفع برب الأسرة إلى محاولة تفريغ حالة الاحتقان والضغوطات التي قد تعترض حياته بممارسة العنف نحو الزوجة والأبناء.

7) النظرة التقليدية السائدة في المجتمع التي تعمل على تكريس تفوق قيم الذكورة، والتي لا تؤمن بتوازن القوى بين الذكور والإناث، والتي تنظر للعنف الذكوري كأمر طبيعي.

8) البرامج الإعلامية وما تتضمنه من رسائل ومشاهدات وصور متكررة حول العنف، ومايلازم هذه المشاهدات والصور من ثقافة تبريرية، تعطي أحقية الذكور بممارسة العنف، حيث لعبت وسائل الاعلام دورا كبيرا في مأسسة ثقافة العنف في المجتمع وبلورة الكثير من المواقف والاتجاهات الملازمة لهذه الظاهرة.

9) أسباب نفسية كالقلق، والإحباط، اليأس، اضطراب الشخصية والضغط النفسي، والاكتئاب بأنواعه، والاضطرابات الانفعالية والسلوكية، وهي أسباب هامة تدفع وبشكل كبير إلى بروز وتفجر العنف في الأسرة.

10) عملية التنشئة بأبعادها الاجتماعية والنفسية والثقافية، تسهم بشكل كبير في استدماج وتشرب الأفراد لمنظومة من الأفعال العنيفة، واعتبارها سلوكا مبررا لخفض حدة الصراع داخل الأسرة.

11) الغيرة والشك المتبادل بين الزوجين وما تحمله من مشاعر سلبية، مما يزيد من احتمال انعدام حالة الثقة بين الزوجين، وخلق حالة من عدم الرضى المتبادل بينهما، فقد يقحم عنصر "الشك" الزوجين شيئا فشيئا في دوائر العنف كنهج أو وسيلة مشروعة لحل الخلاف بينهما.

12) كثرة عدد الأطفال في الأسرة وما يرافق ذلك من زيادة الأعباء والمتطلبات سواء المادية أو غير المادية داخل إطار الأسرة، والتي تولد في كثير من الأحيان صراعا أو تنافسا حادا على الموارد المحدودة المتاحة ضمن نطاق هذه الأسرة.

وقد حاولت إحدى الدراسات أن تفحص العوامل الفاعلة في العنف وفق فهم يوحد بين عدد من المنظورات، وأن تتناول عدد من العوامل الانفعالية والإدراكية، وكذلك العمليات النفسية والاجتماعية، حيث أشار "روبرت دافيز" **(Robert C. Davis)** إلى ثلاثة متغيرات رئيسية تزيد من احتماعل وقوع العنف أثناء التفاعلات الاجتماعية داخل الأسرة **(منال محمد عباس،2011، 104، 105)** وهي :

1- النزعة النفسية تجاه ممارسة العنف نحو الزوج أو الزوجة.

2- الاعتقاد بأن تحقيق الأهداف يتأتى باستخدام العنف البدني.

3- عوامل تحفز الرجل بالمحفزات تجاه ممارسة العنف ضد زوجته.

الملاحظ أن هذا الباحث جمع في تفسيره للعوامل المؤدية إلى العنف بين عوامل نفسية وأخرى اجتماعية، وأشار إلى هذا بالنزعة النفسية والمعتقدات.

كما قامت "**مارجريت**" بتقسيم العوامل التي تؤدي إلى العنف إلى ثلاث مجموعات وهي :

- **المجموعة الأولى** : تتمثل في عدة عوامل على رأسها بؤس المسكن والفقر والبطالة والمرض وكثرة الأطفال.

- **المجموعة الثانية** : تتمثل في عوامل شخصية الرجل وشخصية المرأة والأطفال الذي يبديه كل منهما والثقافة التي ينتمي إليها كل منهما وتوقع الأدوار لكل منهما وعدم النضج في التفكير والمشاكل

الجنسية والجسدية لواحد منهما أو لكليهما، والتفاوت الفكري وتبادل الشتائم بينهما.

- **المجموعة الثالثة** : وتتمثل في المخدرات والكحوليات.

استنادا إلى ما تقدم يبدوا أن بروز العنف في الأسرة تقوده مجموعة من المحركات الاجتماعية الاقتصادية الثقافية المختلفة، غير أن التساهل والدعم الاجتماعي لمثل هذه الممارسات المقدم للطبقة الذكورية يسهم وبصورة فاعلة في زيادة اعتبار ممارسات العنف من قبله ممارسة مقبولة اجتماعيا.

العنف الأسري وسبل مكافحته :

- على الوالدين الابتعاد عن أساليب العقاب العنيفة واستبدالها بأساليب عقابية غير عنيفة (العقاب الطبيعي) كالحرمان المؤقت والعل المؤقت، وأن يعملا قدر الإمكان على تهيئة الجو السليم والظروف الملائمة التي تمكن من تشجيع السلوك المقبول اجتماعيا.

- تفعيل دور المجتمع المدني وتعميق دوره فيما يتصل بحماية الأطفال والمراهقين من العنف وحماية الأمهات والأسرة بشكل عام.

خلاصة :

تعد مشكلة العنف من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث أصبحت خلال السنوات الأخيرة أمرا مثيرا للقلق ومشكلة لافتة للنظر والاهتمام، وذلك لتزايد حجم هذه المشكلة من جهة، واتجاه العنف إلى أنماط غير مألوفة تتسم بالقسوة واللامبالاة من جهة أخرى.

ثانيا - التفكك الأسري :

تمهيد :

تعد موضوعات التفكك الأسري من الموضوعات المهمة التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام والدراسة، وخاصة في مجال مدى تأثير هذه الحالة المرضية التي قد تمر بها الأسرة على النمو الطبيعي لشخصية الطفل. فالنزاع داخل الأسرة بين الزوجين أو بينهما وبين الأولاد شيء طبيعي وغالبا ما يحدث بصورة أو بأخرى في جميع الأسر نتيجة ظروف داخلية أو خارجية، ولكن قد يؤدي هذا الصراع إلى الهدم أو التدمير والتفكك في حالة عدم القدرة على تقبل المواقف العارضة والتغلب عليها، الأمر الذي ينعكس سلبا أو إيجابا على بناء الأسرة واستمرارها.

1.2- مفهوم التفكك الأسري :

- **لغة** : تفكك الشيء أي انفصلت أجزائه عن بعضها البعض.

- **اصطلاحا** : يراد بظاهرة التفكك انهيار وحدة اجتماعية و تداعي بنائها و اختلال وظائفها و تدهور نظامها سواء كانت هذه الوحدة شخص أم جماعة أم مؤسسة أم أمة بأسرها، و هو عكس الترابط و التماسك (**إعداد نخبة من الأساتذة المصريين المختصين ، 1975 ، 168**).

و يلاحظ وجود هذه الظاهرة وانتشارها في محيط الأسرة بوجه خاص، وعلى هذا الأساس يعرف "**أحمد يحي عبد الحميد**" التفكك الأسرى بأنه " انهيار الوحدة الأسرية، وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية، عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به نحو سليم، وبمعنى آخر هو رفض التعاون بين أفراد الأسرة، و سيادة عمليات التنافس والصراع بين أفرادها" (**أحمد يحي عبد الحميد، 1998، 74**). و يؤكد هذا الاتجاه الرأي القائل بأنه " انهيار في الوحدة الأسرية و انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية "(**سناء الخولي ،1983، 262**).

يتفق كلا التعريفيين على حالات الفشل و الاختلال التي قد تصيب فردا أو جماعة من أفراد الأسرة في الدور الموكل إليهم إزاء الأسرة، مما يؤكد سلبا و يعيق تحقيق الأسرة لوظائفها، فينعدم الاستقرار و التكامل، و ينتج عن هذا النوع من الفشل و الاختلال داخل أي أسرة ظهور مجموعة من الأنماط السلوكية التي تتنافى و الأهداف الاجتماعية المتفق عليها من قبل.

ويعرفه " **عاطف غيث** " في كتابه المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي بأنه " أي وهن أو سوء تكيف أو توافق أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر ، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل و المرأة، بل قد يشمل أيضا علاقة الوالدين بأبنائهما " (**محمد عاطف غيث، 1995، 161**).

ويؤكد " عاطف غيث " في هذا الصدد على ضرورة التمييز بين طبيعة الخلاف الذي قد يحدث بين الوالدين و بين طبيعة الخلاف الذي يحدث بين الوالدين و أبنائهما، حيث يرى أن التوتر الذي قد ينشأ بين الأبناء ووالديهم داخل الأسرة لأسباب مختلفة لا يفضي بالضرورة إلى انحلال الأسرة و تفككها بشكل تام، أما الخلافات التي تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطرا و أدعى إلى انحلال الأسرة بأسرها.

ومن هذا المنطلق راح الكثير من العلماء يحددون مفهوم التفكك الأسري من هذا المنظور، أي التركيز على الخلل أو التصدع الذي قد يصيب العلاقات الزوجية فحسب، وهو ما يظهر لنا جليا في التعريف القائل بأن التفكك الأسري هو "سوء تفاهم الأبوين فيما بينهما أو إنفكاك الرابطة الزوجية بينهما أو غياب أحدهما بسبب الموت أو العمل ".

2.2- أنماط وأشكال الأسرة المفككة :

يتفق الكثير من الباحثين و المفكرين على أن الأسرة المفككة أو المتصدعة أشكالا و أنماطا مختلفة، يشير لها أحد المفكرين في قوله بأن التفكك الأسري هو " مفهوم توصف به الأسرة التي يتناقض أطرافها الثلاثة بعد تكامل وتماسك بصورة إرادية أو غير إرادية ، أما الصور الإرادية فقد تكون هجر

الزوج وتركه زوجته و أولاده وبذلك يفقدون رعايته وحمايته وتوجيهه ومودته ، أو تكون بخروج الزوجة غاضبة من بيت الزوجية و اصطحابها للأولاد أو تركهم لأبيهم يشقى بتدبير شؤونهم وحده ، و يضاف لهذه الصور الإرادية صورة أخرى ، وهي العمالة الطويلة خارج البلاد لما تتيحه من عائد مادي كبير ، أما عن الصور الأخرى الغير إرادية التي لا سيطرة لأحد عليها و التي ينتج عنها تفكك الأسرة فهي أربعة : فقد تكون وفاة أحد الأبوين أوكلاهما ، أو تكون السجن الطويل المدة ، أو تكون التجنيد للحرب و القتال في بلاد بعيدة عن الوطن ، أو تكون النزوح الفجائي خوفا من الأعداء المحتلين وتشتت الأسرة نتيجة ذلك" (**حسن الساعاتي، 1996، 41، 42**) .

ويضاف لهذه الصور أشكالا و مظاهر أخرى يتم تحديدها وفقا لمنظور كل باحث و اختصاصه ، وفي هذا السياق يميز "**علي محمد جعفر**" بين نوعين من التفكك أو التصدع، حيث يعتبر التصدع المادي للأسرة بأنه غياب أحد الوالدين أو كلاهما لأي سبب من الأسباب، أما التصدع المعنوي للأسرة فيقصد به الاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة، و سوء التفاهم الحاصل بين الوالدين وانعكاساته على شخصية الأولاد، وجهل الوالدين بأساليب التربية السليمة (**علي محمد جعفر ،1994 ، 62**).

وهكذا يؤكد " محمد جعفر" على أن جهل الوالدين بأساليب التربية السليمة يعد كذلك مظهرا من مظاهر التفكك الأسري و أنواعه .

3.2- مراحل التفكك الأسري :

تشير "**باك** " (**beck**) إلى أن التفكك الأسري يمر في العادة بعدة مراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي :

1) **مرحلة الكمون :** وهي فترة محدودة قد تكون قصيرة جدا بحيث لا يمكن ملاحظتها، و الخلافات فيها سواء كانت صغيرة أو كبيرة لا يتم مناقشتها أو التعامل معها بواقعية .

2) **مرحلة الاستثارة :** وفيها يشعر أحد الزوجين أو كلاهما بنوع من الارتباك و بأنه مهدد وغير قانع بالإشباع الذي يحصل عليه.

3) **مرحلة الاصطدام:** و فيها يحدث الاصطدام أو الانفجار نتيجة للأفعال المترسبة ، حيث تظهر الانفعالات المكبوتة لمدة طويلة.

4) **مرحلة انتشار النزاع :** إذا زاد التحدي و الصراع والرغبة في الانتقام فإن الأمور تزداد حدة، ويؤدي ذلك لزيادة العداء و الخصومة بين الزوجين و النقد المتبادل بينهما ، حيث يكون هدف كل طرف هو الانتصار على الطرف الآخر دون محاولة الوصول إلى التسوية ، و ينظر كل منهما إلى نفسه على أنه الإنسان المتكامل على حساب الطرف الآخر ، ويزداد السلوك السلبي ، و إذا كان النزاع في البداية يتعلق بناحية معينة فإنه سرعان ما ينتشر ليغطي النواحي الأخرى المتعددة.

5) **مرحلة البحث عن الحلفاء :** إذا لم يستطع الزوجان حل المشكلة بمفردهما فإنهما يبحثان عمن يساعدهما في تحقيق ذلك من الأهل و الأقارب و الأصدقاء ، و إذا استمر النزاع لفترة طويلة فإن القيم و المعايير التي تحكم بناء الأسرة تصبح مهددة، و هنا قد يلجأ أحد الطرفين أو كلاهما للحصول على إشباع من خلال المصادر الأخرى البديلة مثل التركيز على الاهتمام بالأطفال، أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية و التركيز على النجاح في العمل على حساب الإشباع الذي يتحقق داخل الأسرة.

6) **مرحلة إنهاء الزواج :** عندما يكون لدى الزوجين على الأقل الدافعية و الرغبة لتحمل مسؤولية القرار المتعلق بالانفصال تبدأ إجراءات الانفصال ، والتي تعني عدم التفكير في العودة مرة أخرى للحياة الزوجية ، وهنا قد يوكل أحد الطرفين أو كليهما محاميا لذلك و يلجأ للقضاء

4.2- أسباب التفكك الأسري :

يرجع التفكك أو التوتر الأسري إلى أسباب و عوامل كثيرة يمكن الإشارة لبعضها على النحو التالي :

1) العوامل المزاجية :

وترجع إلى جملة الصفات الوراثية التي تحدد ردود الفعل عند الفرد، وفي هذا المجال يضيف البعض أصنافا عديدة (**محمد عاطف غيث، 1995، 169، 170**) من بينها :

- أولائك الذين يظهرون اتجاهات انطوائية أو انبساطية .
- أولائك الذين يدركون الأشياء على أساس الرجوع إلى حواسهم أو إلى أي نوع من الإلهام .
- كذلك الذين يبنون أحكامهم على التفكير المنطقي أو اعتمادا على مشاعرهم .

ولعل الصراع الذي ينشأ نتيجة لاختلاف العوامل المزاجية أو تشابهها ، يعتبر من بين أنواع الصراع الذي يؤدي إلى التوتر الدائم مثلا : ذلك الرجل الذي لديه نزاعات السيطرة إذا تزوج من امرأة لها نفس النزاعات يمكن أن يحدث بينهما نزاع مستمر.

2) الأنماط السلوكية : وهي التي تعبر عن الاستجابات المكتسبة للفرد في وضع اجتماعي معين أو خاص، وهي بهذه الصورة يمكن أن تتعدل أو تتغير، ويلاحظ الباحثون في هذا المجال أن التوترات الزوجية بسبب الأنماط السلوكية المتعارضة عند الزوجين تصل إلى درجة خطيرة، خاصة إذا تعلقت بمسائل معينة كالأخلاق الاجتماعية والنظافة وطرق تربية الأطفال وطرق اتخاذ القرارات و معاملة الآخرين .

3) القيم الاجتماعية :

وهي مجموعة الصفات المرغوبة عند الزوجين التي قد لا تكون متكاملة بينهما، ومنه ينشأ الصراع والتوتر الذي قد يضفي إلى التفكك، فاختلاف العقيدة الدينية مثلا أو السياسية تعد سببا مباشرا لعدد من التوترات يمكن أن تؤدي إلى انحلال الأسرة ما لم يتوفر للزوجين أو أحدهما طاقة إيجابية على التكيف.

4) التصرفات الشاذة الناتجة عن اختلاف السن، وظهور الأمراض العقلية والنفسية والجنسية وما إلى ذلك من أمراض مزمنة .

5) يبدأ التفكك الأسري إذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة في المسائل التي قد تقتضي التنازل المتبادل، فالرجل مثلا يتحمل مسؤولية الأسرة من الناحية الاقتصادية، في مقابل أن تعترف له المرأة بسلطة كبيرة في المسائل ذات الأهمية البالغة مثل ميزانية الأسرة والمبادئ العامة في تربية الأطفال، ولكن الخلافات التي تنشأ حول هذه المسائل قد تؤدي إلى إحداث فجوة قد تتسع بحيث لا يمكن عبورها بسهولة .

6) طغيان شخصية أحد الزوجين على الآخر بشكل ملموس.

7) **ظهور الاتجاهات الفردية و الأنانية :**

يؤدي اتصال الزوج والزوجة بالعالم الخارجي – لا سيما إذا كانت الزوجة عاملة – ووقوفهما على تجارب كثيرة و مشاهدتهما حالات انحراف شاذة، إلى سيادة بعض الأفكار التقديرية للحياة الزوجية، حيث تبدوا الاتجاهات الشخصية ويأخذ كل من الزوج والزوجة في تشكيل حياته الخاصة و ميوله واتجاهاته على أساس فردي بحث بعيد عن مصلحة الجماعة أو الأسرة ككل، وقد تأخذ هذه الاتجاهات والميول الفردية في الاتساع حتى تأتي على وحدة الأسرة التي تتطلب التعاون والتكافل والعمل المشترك (**مصطفى الخشاب، 1966 ، 229 ، 230**).

8) العادات الضارة والانحرافات الشاذة كاقتراف المعاصي والخروج عن القانون وارتكاب شتى الجرائم وتعاطي المخدرات وشرب المسكرات و غيرها من العوامل التي تؤدي لا محالة إلى إضعاف الروابط الأسرية و تفكك الأسرة بصورة إرادية.(**حسن الساعاتي،1996، 46**).

9) عدم الوفاء و الإخلاص و الوضوح و الصراحة و الصدق في المعاملات الزوجية ، وقد يكون ذلك عن قصد أو غير قصد نتيجة الجهل و عدم الإدراك ، وقد تشاء الظروف أن تنكشف الأمور على حقيقتها، وتظهر سوء النية و سوء القصد، ويتضح عدم الإخلاص و الوفاء في شؤون الأسرة سواء من جانب الزوج أو الزوجة أو أولادهما.

10) انعدام العواطف الأسرية :

قد تفتقر العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين لسبب أو لآخر بعد فترة قد تطول وقد تقصر، فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب و العطف و ثقيلة الظل، وهذا الجفاف لا يستقيم مع طبيعة الحياة الأسرية و يتعارض مع مقوماتها الأساسية في الحب و الإخلاص و التعاطف و التودد، وتؤدي إن آجلا أم عاجلا إلى وضع حد للعلاقات الزوجية و إنهائها .

11) الاستقلال الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة :

إن استقلال المرأة الاقتصادي وما قد يصحبه من عدم وضوح لدورها كزوجة و كأم و خاصة إذا حاولت أن تمارس حقوقا تتعارض مع واجباتها الأساسية في الأسرة، تجعل الرجل يشعر بأن الوحدة الأسرية قد بدأت تفقد مقوماتها الأساسية، ومنه تبدأ بعض نقاط الخلاف التي إذا استمرت فترة طويلة دون أن يتكيف أحد الزوجين لاتجاهات الآخر يصبح النزاع أمرا لا مفر منه (محمد عاطف غيث، 1995، 18) .

12) الأصدقاء و الأقارب :

قد يؤدي تدخل هؤلاء دورا خطيرا في مجرى الأمور العائلية في العلاقات الأسرية إلى نشأة حالة التوتر وزيادة شدتها، وتشير الإحصائيات في هذا الصدد إلى أنها تنتهي جميعا بتفكك الأسرة و سرعة انهيارها.

13) تعدد الزوجات :

إن تعدد الزوجات وما يتصل به من مشكلات إلى التوتر في محيط الأسرة مثل عدم العدالة في معاملة الزوجات، و إشباع بعض الأولاد بالعطف دون البعض الآخر، وعدم الوفاء بمطالب الأسرة، والشقاق الدائم بين الزوجات لأتفه الأمور، غالبا ما ينتهي بها إلى التفكك و سوء المصير (**مصطفى الخشاب، 1966، 132**).

5.2- أنماط التفكك الأسري :

تدل الدراسات والبحوث ومختلف التجارب والإحصاءات على أن حالات التوتر لا بد أن تنتهي بتفكك الأسرة و انحلالها، وأن هذا التفكك قد يكون جزئيا كالانفصال المؤقت و الهجر المتقطع على النحو التالي :

1.5.2- التصدع المادي للأسرة :

إن الأسرة المنهارة ماديا هي الأسرة التي ينقصها أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجر، فينهار بذلك أحد أركانها الأساسية، وعليه يمكن التمييز بين نوعين من التفكك و هما التفكك الجزئي و التفكك الكلي .

أ- <u>التصدع الجزئي</u> :

وتبدوا مظاهره في الانفصال المؤقت و الهجر المتقطع ، بمعنى أن الزوج و الزوجة قد يعاودان الحياة الأسرية و يستأنفان علاقتهما المتبادلة في فترات إصلاح.

ب- <u>التصدع الكلي</u> :

و تبدوا مظاهره في إنهاء العلاقات الزوجية بالطلاق، أو تدمير و فناء حياة الأسرة بالموت أو انتحار أحد الزوجين أو كلاهما.

2.5.2- التصدع المعنوي للأسرة :

يطلق على هذا النوع من التفكك بالتفكك الأسري الباطني، وهو عملية نشيطة متدرجة الفاعلية، حيث تصبح أعراضه مع مرور الزمن مزمنة، ويقصد بالأسرة المفككة تفككا باطنيا اكتمال الأسرة من الظاهر وانهيار الرابطة التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة (**حسن الساعاتي، 1996، 43**).

ويشير هذا النوع من التفكك كذلك للاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة، وسوء التفاهم الحاصل بين الوالدين، والمشاجرات المتواصلة بينهما وانعكاساتها على شخصية الأولاد، إضافة إلى جهل الوالدين بأساليب التربية السليمة خاصة و أن الأسرة هي منبع أمان ومصدر إشباع

حاجات الطفل، حيث تقع على الوالدين مسؤولية تحقيق هذه الحاجات وتدريب الأبناء على النظم والقواعد التي يعتمد عليها في تصرفاته في المجتمع الخارجي، لكن المشاجرات والخلافات العائلية المستمرة تحول دون تحقيق ذلك (**علي محمد جعفر، 1984، 62**).

التفكك الأسري وسبل الوقاية :

للتقليل من تفاقم حجم مشكلات التفكك الأسري والحد من انتشاره يتوجب مايلي :

- اتباع أساليب والدية سوية مع الأبناء. فعلى الوالدين أن يجنبا أطفالهما التعرض للأزمات الانفعالية ومواقف الصراع والإحباط، كما يقع على عاتق الأسرة مسؤولية تقديم نموذج طيب لأساليب المعاملة الزوجية الحسنة التي تكفل للأسرة نشأة اجتماعية سليمة صالحة، والقيام بالبحوث والدرسات المتصلة بالأسرة والتي تساعد على تحديد الإطار العام للخدمات اللازمة لها، حيث تعنى بدراسة الحالات التي تعرض عليها والبحث في أسبابها وتشخيصها تشخيصا دقيقا، والعمل على علاجها واتخاد الحلول اللازمة التي تساعد على زوال المشكلة.

- تحسيس الأسرة بأهمية دورها في تربية وتنشئة أبنائهم التنشئة السليمة، التي من شأنها أن تبعث في نفسية الطفل والمراهق الإحساس بالأمن والاستقرار، وتبعد عنه الشعور بالنقص والقلق والتوتر الذي سيؤول به لا محال إلى الانزلاق في سلوكات غير توافقية ويؤثر على إدراكاته سلبا، ويضر به وبالمجتمع الذي ينتمي إليه.

خلاصة :

تؤكد معظم الأبحاث والدراسات التي بحثت في مشكلات الأسرة بأشكالها ومستوياتها المختلفة داخل إطار الأسرة، أن التفكك الأسري من شأنه أن يترك آثار سلبية وعديدة مختلفة على الشخص المعرض لمثل هذه الظاهرة وما يلازمها من ممارسات، كما وتؤكد الدراسات تعدد هذه الآثار واتساع هوامشها ليصل إلى أطراف أخرى قد تكون بعيدة عن دائرة الصراع.

ثالثا - مشكلة الطلاق :

تمهيد :

الحياة الأسرية في مسيرتها الطويلة قد تصدم بضروب مختلفة من الصراع الذي قد يظهر و يختفي فجأة أو أن يكون ظاهرة مزمنة، ولكن المهم في ذلك الصراع هو النتيجة التي ينتهي إليها، حيث قد يكون تعبيرا عن مواجهة تؤدي إلى التكيف والتفاهم، أو أن يكون عامل هدم يؤدي عاجلا أم آجلا إلى انحلال كيان الأسرة وتفككها، ويحدث ذلك عندما يقرر أحدهما أو كلاهما الرحيل الإرادي أي الطلاق.

1.3- مفهوم الطلاق :

لغة : "حل القيد و الإطلاق و منه ناقة طالق ، أي مرسلة بلا قيد ترعى حيث تشاء لا تمنع ، ومن المجاز طلقت المرأة فهي طالق و هن طوالق ".

شرعا : "حل قيد الزواج أو النكاح بلفظ الطلاق و نحوه، و هو مشروع بالكتاب و السنة بالإجماع" (**خاشع حقي، 1998، 22**) .

وقصد بالطلاق أيضا انهيار البناء الاجتماعي للأسرة و زوال مقومات وجودها، وبمعنى آخر يعني إنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع و القانون، حيث يترتب عليه إزالة ملك النكاح، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة في حياة الأسرة والمجتمع، فقد قيدته المجتمعات بقيود شديدة و أباحته في الحالات التي يثبت فيها فساد الرابطة بين الزوجين والفشل في إمكان تقويمها (**محمد طلعت عيسى وآخرون، دت، 140**) ولكن بالرغم من إباحته شرعا وقانونا فإنه يبقى أبغض الحلال عند الله.

2.3- أسباب الطلاق :

لقد وصل الباحثون إلى أسباب كثيرة في تفسير ظاهرة الطلاق، حيث يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى نوعين : أسباب خاصة و أسباب عامة.

1.2.3- <u>الأسباب الخاصة</u> :

فمنها ما يتعلق بالزوج و منها ما يتعلق بالزوجة، فمن جهة الزوج ترجع الأسباب إلى عدة أمور من أهمها الكراهية، تعدد الزوجات، سوء معاملة الزوجة، عدم تحمل نفقات الأسرة، الفرق بين الزوج و الزوجة من حيث السن، المرض الذي يقعده عن العمل و عن واجباته الأسرية، الانحطاط الخلقي للزوج و سوء سيرته .

أما من جهة الزوجة فترجع أسباب الطلاق إلى عدة أمور أهمها : كراهيتها للرجل و نفورها منه، عقمها وسوء أخلاقها و رعونة تصرفاتها، مرضها بحيث تتعذر العلاقات الجنسية بينها و بين الرجل، خيانة الأمانة الزوجية و ارتكابها الفاحشة، إهمالها لشؤون المنزل، فارق السن وعدم طاعة الزوج، الإحساس بالفروق الاجتماعية بين الزوجين (**أحمد يحي عبد الحميد، 1998 ، 81**).

ومن الأسباب الخاصة التي قد تدفع بالزوجين للانفصال أيضا عدم القدرة على الإنجاب أو قلة الأطفال، حيث يلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسرة قليلة الأطفال بينما تقل في الأسر الكثيرة الأطفال، ولذلك تميل المرأة في بعض المجتمعات لإنجاب الأطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائيا عن التفكير في الطلاق، حيث قد تسيء الزوجة تدبير أمور المنزل بشكل متعمد كي تستنزف ميزانية زوجها حتى لا يحقق فائقا من المال يمكنه من الزواج بإمرأة أخرى **(محمد عاطف غيث، 1995، 173)**.

2.2.3- <u>الأسباب العامة</u> :

تعود أهم الأسباب العامة التي أدت إلى زيادة نسبة الطلاق في العصر الحاضر إلى عدة أمور أهمها :

- العامل الاقتصادي و أثره في حياة الأسرة، لأن المال هو عصب الحياة، حيث أن نسبة الطلاق ترتفع في الأسرة ذات الدخل المنخفض عنه في الأسر ذات الدخل المرتفع، وكذلك تزداد نسب الطلاق في الأسرة ذات المراكز المهنية المنخفضة .

- تطور مركز المرأة الاجتماعي و نزولها لميدان العمل و شعورها بقيمتها و شخصيتها في الحياة، وهو

الأمر الذي جعلها أكثر جرأة في طلب الطلاق ، نظرا لقدرتها المادية على مواصلة الحياة بمفردها و الإنفاق على نفسها و على أولادها .

- الاختلاف بين الزوج و الزوجة في نظرتهما إلى الحياة وإلى مستوى الثقافة والوضع الاجتماعي، وهو الأمر الذي لا تبدوا له أهمية في المراحل الأولى ، غير أنها تعمل عملها مع طول المعاشرة فتثير كثيرا من حالات التوتر التي تنتهي عادة بالطلاق .

- ضعف الوازع الديني و الأخلاقي خاصة في مجتمعات المدينة ، وهو ما يزيد في حالات الطلاق .

- التراجع عن الشروط المتفق عليها قبل الزواج سواء كان ذلك من طرف الزوج أو الزوجة .

- التعذر في الوصول إلى حلول وسطى خاصة بالمشاكل و العوامل المؤدية إلى التوتر في محيط الأسرة ، و بذلك يكون الطلاق هو الحل الحاسم الذي يضع حدا ونهاية لكل حالات التوتر.

- عدم قيام الزواج على أسس واضحة ، فقد يقوم على دوافع المنفعة أو التورط ، وهذه الأمور تتعارض مع دعائم بناء و استمرار الأسرة .

3.3- أنواع الطلاق :

يمكن التمييز بين أنواع ثلاث للطلاق ويتم ذلك على النحو التالي :

النوع الأول : هو الطلاق " الرجعي " الذي لا تحل به عقدة الزواج في الوقت نفسه ، حيث يملك الزوج القدرة على إعادة مطلقته إلى حياته الزوجية دون عقد جديد مادامت في العدة سواء رضيت أو لم ترضى .

النوع الثاني : و هو الطلاق " البائن " الذي يقصد به حل رابطة الزواج في الحال .

النوع الثالث : و يعرف باسم " المبارئة أو الخلع " و هو الطلاق الذي تدفع فيه المرأة مالا لتفتدي نفسها من زوج لا تريد البقاء معه .

النوع الرابع : و يعرف باسم " اليمين " أو الحلف ، بحيث يحلف الرجل بأن لا يقرب زوجته مدة قد تطول أو تقصر رغبة في إيذائها و إذلالها (**سناء الخولي، 1983، 275**).

4.3 - آثار الطلاق في نفسية الطفل :

الطلاق يعني تهدم مجتمع الأسرة و تعريض الأطفال لاهتزازات في شخصياتهم، فالطفل الذي يترعرع في أحضان والديه محظوظا برعايتهم ثم يجد نفسه بعد انفصالهما بالطلاق محروما من رعاية أحدهما، تكتمل في نفسه مشاعر القلق والخوف والتشاؤم، و يتعثر في مسيرته. وتزداد مقاساته عندما يدخل الوالد الحاضن في زيجة جديدة، حيث يجد نفسه يعيش بديلا عن أمه أو أبيه و لا ينعم معه بالعطف و الرعاية التي كان ينعم بها مع الوالد الحقيقي، بل و قد يجد نفسه منبوذا من الجو الأسري الجديد خصوصا بعد أن يتواجد فيه إخوة و أخوات غير أشقاء يتميزون عنه في كل شيء، وإذا ما تزوج والداه بعد طلاقهما وحاول كل منهما أن يقذف بالطفل على الآخر، فإنه ينفصل عنهما نفسيا وماديا وقد يأخذ طريقة التشرد والإجرام .

مشكلة الطلاق وسبل الوقاية :

- محاولة حل المشكلات الزوجية بالتفاهم وعدم ترك المشكلات من البداية كي لا تتراكم إلى الحد الذي تؤدي فيه إلى الطلاق.

- التأكد من قرار الانفصال والاخد بعين الاعتبار العواقب الوخيمة بعد الإقبال على هذه الخطوة.

- الاحتكام إلى العقلاء من الأهل ليصلحون المشكلات بين الزوجين ويقدمون النصائح اللازمة.

- التثقف حول معاملة الزوجين.

خلاصة :

تؤكد الأغلبية على ان الطلاق نهاية مؤلمة بالفعل، إلا أنه قد يكون أفضل من الحياة التعيسة غير الموفقة، وخاصة في حالة وجود أطفال، فمعيشة الأطفال مع الأم والأب في حالة انفصالهما تكون أفضل من العيش في جو مشحون بالخلافات والصراعات الدائمة.

المحور الخامس : نماذج من المشكلات السكانية :

أولا - الفقـــر

ثانيا - الجـــوع

المحور الخامس : نماذج من المشكلات السكانية :

أولا - الفقــر:

تمهيد :

تعد ظاهرة الفقر في جميع دول العالم مشكلة يصعب حلها، وخصوصا في الدول النامية والتي تشهد ارتفاعا كبيرا في معدلات الفقر، حيث ينجم عن تلك الظاهرة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى ما تسببه تلك المشكلة من التأثير السلبي على التعليم والرعاية الصحية والحد من تقدم الدول ورقيها.

فالفقر حالة اجتماعية متزامنة ومترادفة مع وجود حالة الغنى داخل المجتمع الإنساني، والاثنان موجودان في كافة المجتمعات الإنسانية وفي كل مرحلة زمنية، ولأن الباحث الاجتماعي ينجذب نحو المشكلات والظواهر الاجتماعية في دراساته، وبالأخص نحو المشكلات والظواهر التي تؤثر في المجتمع سلبا أكثر من الإيجاب، فقد كان الفقر من أكثر الموضوعات التي التفت إليها علماء الاجتماع في بحثهم عن أسبابها وأنواعها وكيفية معالجتها، فظهرت دراسات متباينة في تحاليلها، وذلك لأن لمشكلة الفقر أسبابا مختلفة، بينما الفقر كظاهرة اجتماعية لها صفات متشابهة في معظم أنواع المجتمعات.

1.1- تحديد مفهوم الفقر:

ينبغي أن نطلع على أكثر من وجه واحد للفقر من أجل تشكيل صورة متكاملة لهذه المشكلة الاجتماعية المزمنة التي تتواجد في المجتمعات الإنسانية.

أ- الفقر لغة :

جاء في قاموس "إبن منظور" الفقر مصدر فقر، فهو فقير، والفقير المحتاج، فالفقر ضد الغنى، وهو عبارة عن فقد ما يحتاج إليه، أما فقد ما لا يحتاج إليه فلا يسمى فقرا (**إبن منظور، 1949، 60**).

الفقر في اللغة : الفَقْرُ، والفُقْرُ ضد الغنى. والفقر: الحاجة وفعله الافتقار.

ب- المعنى الاصطلاحي :

الكلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية (**Pauvre**) بمعنى الفقر. ويعتبر مفهوم الفقر **(La pauvrete)** مفهوما فضفاضا متعدد المعاني. والفقر من المفاهيم المجردة النسبية التي تحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك. وهو بكل بساطة حالة الافتقار للمتلكات المادية.

ووفقا لذلك ربط علماء الأخلاق الفقر بظروف الحرمان المادية والاجتماعية التي يعانيها الفقراء كنتيجة لعدم المساواة، وفي المقابل ركز الأكاديميون في تحديدهم للفقر على الفقر الهيكلي، العزل أو الأبعاد، التهميش الاستغلال (**علي غربي وآخرون، 2003، 183**).

حظي تعريف الفقر باهتمام بالغ في دراسات العلوم الاجتماعية، والأنثروبولوجيا، وخبراء التنمية، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر.

وفي هذا الإطار ورد تعريف الفقر في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : "بأنه عدم المساواة الاجتماعية والمركز الذي يحتله الفقير كما يحدده نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع" (**أحمد زكي بدوي، 1986، 322**).

وفي ضوء هذه الرؤية يعرف "**جورج زيمل**" (منظر ألماني قديم) الفقر بأنه " تحديد الناس لمستوى عيش معين يعدون ظروفهم دونه حالة فقر" (**دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان، 2012، 60**).

يشير "جورج زيمل" إلى أن الفرد لا يحكم على مستوى عيشه بأنه يمثل مستوى الفقر، بل ما يحدده الآخرون الذين يعيش في وسطهم، وهذا يعني أن زيمل اكتفى بحكم الآخرين على مستوى العيش لشريحة اجتماعية معينة، والذين يصفون وضعه المعاشي بأنه يعاني وضعية أو أزمة أو مشكلة الفقر.

وفي نفس السياق حدد "**لويس كوسر**" (منظر أمريكي معاصر) الفقر بأنه "مايوصم المجتمع حياة جماعة اجتماعية معينة على أنها تعيش ضمن دائرة الفقر" (**معن خليل العمر، 2005، 190**).

يتفق " كوسر " إلى حد كبير مع "زيمل" في تحديده لمفهوم الفقر، لأن وصم المجتمع "لكوسر" لا يختلف كثيرا عن نظرة الناس التي استعملها "زيمل" في تحديده للفقر. ولا غرابة في هذا التشابه والتقارب بين المنظرين لأن الأول هو تلميذ الثاني.

غير أن تعريف الفقر كمفهوم مادي فهو النقص في الموارد والسلع أو الخدمات، وفي هذا يكتب "**جورج فيك**" **(Vic george)** "يتكون الفقر من نواة تضم مجموعة من الضروريات الأساسية فضلا عن قائمة بأسماء أخرى من الضروريات التي تتغير بمرور الزمان والمكان"، أما "**ديليك** " وآخرون **(Deleeck et al)** كتبوا : " الفقر لا يقتصر على بعد واحد، مثل الدخل بل أنه يتجلى في جميع مجالات الحياة، مثل السكن والتعليم والصحة ". هذا وأشار "**بوث** "**(Booth)** إلى أن الفقراء هم من يمتلكون الوسائل التي قد تكون كافية، ولكن لا تكاد تكفي لحياة كريمة مستقلة، أما شديدي الفقر فهم من يمتلكون تلك الوسائل التي لا تكفي وفقا للمعيار المعتاد للحياة في أي بلد **(عادل شهب، 2016، 22 - 24)**.

هناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه " حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الآخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها، وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالآمان وضعف القدرة على اتخاد القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية " **(الرفاعي محمد عبد الله، 2007، 470)**.

وعبر بعض الدارسين عن الفقراء بأنهم " أولئك الذين يعيشون في مستوى منخفض ويعجزون عن إشباع حاجاتهم الأساسية " **(محمد سعيد فرح وآخرون، 1999، 145)**.

تبدوا الاختلافات واضحة بين تعريفات الفقر، ويرجع ذلك إلى أن الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، ولذلك تركز معظم دراسات الفقر على معيار قلة الدخل، والإنفاق الذي يقوم على طريقه

خط الفقر، وهو خط وهمي يحدد طبقا للمعطيات الاقتصادية التي يمكن ان يحدد عن طريقها الدخل السنوي في كل دولة (**لوجي صالح الزوي، 2002، 37**).

ويبدو الاختلاف في تحديد مفهوم الفقر أكثر بين علماء الاجتماع الذين يركزون على الأبعاد الاجتماعية وعلماء الاقتصاد الذين يعتمدون على المعايير الكمية، فالاقتصاديون يركزون على عدة مؤشرات ذات طابع كمي، والاجتماعيون يعتمدون على أبعاد أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ولكن مهما تنوعت الرؤى واختلفت فإن مفهوم الفقر يوحي بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد.

بات واضحا أن مفهوم الفقر يكاد يتسم بالتفاوت تبعا لتفاوت المجتمعات من حيث المستوى المعيشي والاقتصادي، فما هو فقر في دولة معينة قد لا يكون فقرا في دولة أخرى حتى على مستوى الدولة الواحدة تجد فرقا بين منطقة جغرافية وآخرى، ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية.

2.1 - أنواع الفقر (معايير قياس الفقر) :

تتنوع ظاهرة الفقر إلى أنواع (**رقية خياري، 2014، 131، 132**) نذكر منها :

1) **الفقر المادي** : وهو من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الفقر (فقر الدخل أو المال).

2) **الفقر الذاتي** : وهو الذي يقيس درجة الفقر من منظور الفقراء أنفسهم.

3) **الفقر المطلق** : هو الحد الأدنى لمعيشة الفرد، وهو المعيار المستخدم في البلدان النامية وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

4) **الفقر النسبي** : وهو عدم المساواة في المعيشة استنادا إلى المقارنة بمتوسط الدخل الوطني، ويقاس بعدد الفقراء من السكان الذين يعيشون دون متوسط الدخل الوطني، ويعبر عن ذلك بمتوسط دخل الأسرة أو متوسط نفقات الفرد.

5) **الفقر البشري او النسبي** : ويقصد به فقر في قدرات المشاركة وقدرات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتغطية الاجتماعية والتعليم والثقافة، ويكون هذا النوع في حالة ضعف أو انعدام القدرات للتمتع بالخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين، وهذا الصنف وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

6) **الفقر الجماعي** : والذي يقصد به الافتقار للخدمات الاجتماعية كالمياه الصالحة أو الصرف الصحي والبيئة الصحية.

7) **الفقر الهامشي** : وهو الفقر الذي يضم فئة محدودة داخل مجتمع متطور، والذي يعبر عن حالات اجتماعية متكيفية مع المجتمع العصري، وهذا التشخيص تعتمده الدول الإسكندنافية.

8) **الفقر الاقتصادي** : الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، وعلى الاستهلاك، وعلى التملك، وعلى الوصول إلى الغذاء.

9) **الفقر الإنساني :** عدم تمكن الفرد من الصحة التربية التغذية، الماء الصالح للشرب، والمسكن، هذه العناصر تعتبر أساس الحياة والوجود.

10) **الفقر السياسي** : غياب حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، استبداد السلطة، فساد نظام الحكم، الدكتاتورية، انتهاك الحريات الإنسانية.

11) **الفقر السوسيوثقافي** : الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار أن الفرد محور الجماعة والمجتمع في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع .

12) **الفقر الوقائي** : غياب القدرة على مقاومة ومواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية.

3.1- أصناف الفقراء :

نذهب بعد ذلك لتصنيف الفقراء حسب ماجاء به "**رايت ميلز** " الذي استند على دعامتين أساسيتين هما الضمان الاقتصادي ودرجة تنظيم استقرار الأسرة (**معن خليل العمر، 2005، 191**).

وهي كما يلي :

1) الفقير المستتر : أي الذي يملك دخلا واطئا لكنه يتمتع بمشاعر متوازنة وحياة اجتماعية منتظمة بسبب انسجام أفراد أسرته ويتمتع أبناؤه بمستوى تعليمي لا بأس به ويعمل في أعمال متوسطة المهارة.

2) الفقير المتوتر: الذي يتمتع بدخل ثابت لكن حياته الأسرية مضطربة بسبب المشكلات المستمرة بينه وبين زوجته أو بينه وبين أبنائه بسبب إدمانه على المسكرات أو المخدرات أو قساوته في علاقته مع زوجته وأبنائه.

3) الفقير المزدوج الاضطراب : أي اضطراب في دخله على الرغم من قلته، وفقدان أحد الأبوين أو كليهما الأمر الذي يجعل بؤسه المعاشي والاقتصادي صعبا جدا.

4) الفقير المكافح : الذي يملك دخلا واطئا ويعمل جاهدا عل تحسين معيشته وبالوقت ذاته يعيش في وسط أسرة متكيفة مع دخلها ومحيطها الاجتماعي الفقير.

في نظر "رايت ميلز" الفقير يعني ضحية التحيز الاجتماعي السائد في مجتمعه الذي دفعه لأن يعمل في عمل مفروض عليه، ويعيش في مسكن سيئ الشروط الصحية وفي حي موبوء، فهو ضحية لا يعرف حقوقه ويجهل القانون بذات الوقت.

4.1- أسباب وعومل الفقر:

تتعدد أسباب الفقر وتتنوع باختلاف تقدم كل مجتمع (**رقية خياري، 2014، 159- 164**) وتتمثل في :

1.4.1- <u>الأسباب البيولوجية</u> :

ربط بعض المفكرين بين الفقر وعوامل بيولوجية وراثية في الإنسان، فمن وجهة نظرهم أن الفقير لا تتوفر لديه الخصائص الفيزيقية اللازمة كالذكاء، والتكوين الجسمي الذي يؤهله الكسب والعمل بعكس الغني الذي تتوفر لديه كل المؤهلات اللازمة لذلك، ويستند هذا التفكير إلى الاعتقاد بتفوق الجنس الأبيض على بقية الاجناس الأخرى.

غير أن هذه الأفكار أثبتت فشلها، فهناك الكثير من الدراسات الاجتماعية التي أسقطت إدعاءات التمييز العنصري والتفوق العرقي التي دعا إليها بعض المفكرين الغربيين، فالفقر ليس مرتبط بجنس أوشعب دون آخر، لكن الظروف والامكانات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد والمتوفرة لديه هي التي تحدد فقر الإنسان من غناه.

2.4.1- <u>الأسباب السياسية</u> :

من أهم الأسباب التي أدت إلى تفقير الدول النامية الاستعمار، فأكثر الدول فقرا في العالم كانت في وقت قريب مستعمرة من الدول الغنية التي استزفت ثرواتها وخيراتها، واستغلت شعوبها، كما عملت على تكريس مظاهر التخلف فيها كالأمية والجهل والاستحواذ على أراضيها الخصبة وممتلكات الأفراد.

هذا من جهة ومن جهة آخرى فالحروب والنزاعات الداخلية والخارجية بعد الاستقلال، أدت لتخلف الاقتصاد الوطني لهذه الدول مما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر.

ومن العوامل السياسية المؤثرة أيضا نجد أنظمة الحكم الفاسدة، فالبا ما تكون السبب المباشر في تفقير المجتمع وخاصة الطبقات الدنيا والمتوسطة.

3.4.1- <u>الأسباب الاجتماعية</u> :

يبدوا هذا البعد من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها كالمساواة والعدل بين أفراد المجتمع وتقديم الخدمات كالرعاية الصحية، التعليم، فرص العمل لأفراد المجتمع والتي تعد من الأسباب المؤدية للفقر.

إضافة إلى العوامل السابقة نجد منها مايتعلق بالنمو الديمغرافي، بحيث نجد النمو السريع بوتيرة أكبر من معدلات النمو الناتج المحلي الداخلي الخام وشدة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، تشكل ضغطا على الموارد والبيئة، كما أن الأوضاع البيئية والمتدهورة في الريف

تدفع بالكثير من سكان الأرياف الهجرة إلى المدن مشكلين بذلك ظاهرة الأحياء العشوائية المهمشة، أين يزيد ويتركز الفقر والحرمان والتهميش.

4.4.1- <u>الأسباب الاقتصادية</u> :

تتعدد الأسباب الاقتصادية للفقر مما يتعذر حصرها ويمكن تلخيصها :

- الخلل في النظام الاقتصادي.

- عدم استغلال الموارد والامكانات الطبيعية الموجودة.

- فشل السياسات التنموية التي اتبعتها معظم الدول النامية.

- سوء توزيع الدخل والثروات، فغياب التوزيع العادل للدخل القومي يؤدي إلى تركز الثروة في يد فئة معينة وحرمان الجزء الأكبر في المجتمع.

- البطالة فارتفاع نسبة ومعدلات البطالة خاصة بين الفئات الشابة، يفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.

- العولمة ودورها في تعميق مشكلة الفقر خاصة في الدول النامية التي زادت الأغنياء غننا والفقراء فقرا .

5.1- الصفات العامة للفقر:

على الرغم من تباين الرؤى في تحديد الفقر، فإن هناك صفات عامة ترتبط فيما بينها وهي :

- دخل اقتصادي منخفض.

- ضعف في التغذية.

- مستوى تعليمي رديئ.

- السكن بمساكن وأحياء رديئة.

- قلة المدارس وكثرة أعداد الطلبة بالصفوف المدرسية وضعف مستوى المعلمين.

- ارتفاع معدلات البطالة.

سبل مكامفحة مشكلة الفقر:

إن علاج مشكلة الفقر ضرورة هامة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية التي أصدرتها الأمم المتحدة للعام 2000 والتي تشمل العناصر التالية : القضاء على الفقر الدقع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفاة الأطفال، تحسين العناية الصحية للنساء ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

الملاحظ أن كل هذه الأهداف تتمحور حول تخفيف مشكلة الفقر والبطالة بما يمكن من استغلال الموارد البشرية بطريق مثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن القول أن تحقيق مشكلة الفقر يتأتى من خلال محورين اثنين :

- **أولهما** : النمو الاقتصادي، والذي يساهم في زيادة الدخل الحقيقي للفرد بما يضمن تقليل مشكلة الفقر.

- **ثانيهما** : محور إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فكلما تحسنت حالة عدالة توزيع الدخل كلما انخفضت معدلات الفقر، ويتم ذلك عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية المتعلقة بالضرائب والإعلانات والتأمينات وغير ذلك مما يساهم في إعادة توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر **(محمد مقداد، 2015، 32، 33)**.

خلاصة :

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي تواجهها البلدان النامية، والتي بدأت مع مطلع السبعينات تولي هذه الظاهرة اهتماما خاصا، ومنذ مطلع الثمانينات أخذت قضية الفقر منعطفا جديدا مع بدء العديد من الدول النامية لبرامج الاصلاح الاقتصادي.

وفي المقابل أصبح الباحثون ينظرون إلى الفقر كظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، لأن الفقر فيما معناه لا يمكن حصره في نقص الدخل فحسب، أو في ندرة فرص العمل، ولكنه أيضا يعني تهميش فئات واسعة وحرمان الفقراء من المشاركة في صنع القرار.

ثانيا : مشكلة الجـوع :

تمهيد :

الجوع ظاهرة مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، وقد عرف بيان القمة العالمية للغذاء لعام 1996 الأمن الغذائي على أنه وضع "يوجد عندما يحصل جميع الناس، وفي كل الأوقات على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي لسد احتياجاتهم الغذائية وأغذيتهم المفضلة لممارسة حياة نشيطة وصحية" وينجم الجوع عندما يفتقر الأفراد والأسر إلى الأمن الغذائي لفترة من الزمن.

1.2- تعريف الجوع:

أ - لغة:

جاء في قاموس اللغة العربية المعاصر نقلا عن (**google,2018,6**) أن الجوع : ضد الشبع، والجوع : من المصدر جاع جوعا ومجاعة، فهو جائع وجوعان، وهي جائعة وجوعى. من جياع وجوع.

الجوع : خلو المعدة من الطعام، أو الحاجة إلى الطعام، عكسه شبع.

ب - إصطلاحا :

الجوع هو الشعور بالحاجة إلى الطعام أو الحالة التي لا يمتلك فيها الجسم ما يكفي من الغذاء. وهو حالة شديدة من فقدان الأمن الغذائي في بلد أو منطقة ما، بحيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الوفيات بشكل أكثر من المعتاد، نتيجة نقص في المواد الغذائية، أو تعذر الحصول على ما يكفي منها بسبب جفاف أو أمراض أو حروب أو نزاعت (**google,2018,8**).

الجوع شعور يصعب تعريفه تماما، وهو ليس بالمزعج في أول مرة، بل هو إحساس بالحاجة إلى غذاء يعتاض به الإنسان مما خسر من القوى، وهو ناشئ عن فراغ المعدة من الأطعمة التي تمكنها من القيام بوظيفتها الطبيعية، فهو من هذه الوجهة دافع غريزي أكثر منه شعور حقيقي (**أنطوان الجميل، 2012، 24**).

2.2- أنواع الجوع : وهما نوعان

- **الجوع المزمن** : ويحدث عندما لا يتمكن الناس من الحصول على ما يكفي من الغذاء لفترة طويلة بسبب الفقر المستمر، بحيث يعاني حوالي 95 بالمئة من الجياع البالغ عددهم 820 مليونا في العالم النامي من الجوع المزمن.

- **الجوع المؤقت** : هو حالة عابرة تنتج عن أحداث كالكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، أو على مستوى أصغر عن البطالة أو المرض أو وفاة في الأسرة، وهناك في كل وقت من الأوقات، عشرات الملايين من الأشخاص المعرضين لخطر الجوع المؤقت.

3.2- أسباب الجوع :

من أهم هذه الأسباب قلة الحاصلات، تزيدها خطورة أسباب عرضية أو ثانوية، ولا يخفى أن ذلك ناشئ في أكثر الأحيان عن رداءة الأحوال الجوية في مختلف الفصول، وما ينجم عن ذلك من الفياضانات أو الجفاف، ونزول الثلج، واشتداد البرد، وتفشي الحشرات الفتاكة (**أنطوان الجميل، 2012، 9**).

تمثل الحروب والصراعات المسلحة في أرجاء مختلفة من العالم سببا رئيسيا وأساسيا للمجاعات المنتشرة في بقاع عدة من المعمورة، تأتي الكوارث الطبيعية كالجفاف وغيرها في مرحلة تالية، كما يساهم الفقر وضعف البنية التحتية الزراعية والاستغلال المفرط له في انتشار المجاعة في بلدان عديدة.

وتدفع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تضرب أجزاء من العالم في فترات مختلفة إلى انتشار مساحات الجوع في مناطق من العالم، وتساهم في إيقاع الكثيرين في شرك المجاعة (**google,2018,2**).

4.2- مخاطر الجوع وتداعياته :

للجوع مخاطر وتداعيات كثيرة اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية على الأفراد والمجتمعات والدول، فالجوع هو الخطر الأول الذي يهدد صحة الإنسان في العالم، ويتجاوز ضحاياه كل عام ضحايا أمراض السل وفقدان المناعة.

ولا يؤثر الجوع على الفرد فقط، بل يفرض أيضا عبئا أخلاقيا وإنسانيا واقتصاديا هائلا على العالم النامي، وإذا كانت البلاد المصابة ضعيفة الموارد من طبيعتها، سيئة النظام الحكومي، قليلة الاتصالات مع جيرانها أو مقطوعة المواصلات لأسباب طارئة، زادت أزمتها، وإذا جاء فوق ذلك حروبا أو فتن أهلية عم البلاء والدمار والحرب، كما لا يخفى أن أكبر أسباب الغلاء ومن ثم من أكبر أسباب الجوع والمجاعة العزوف عن الفلاحة والزراعة، والتوجه نحو الآلة التصنيع **(أنطوان الجميل، 2012، 9، 10)**.

سبل محاربة الجوع :

- تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز سبل المعيشة والأمن الغذائي في المجتمعات الريفية الفقيرة.
- تنمية الموارد الطبيعية وصيانتها.
- توسيع نطاق البنية الأساسية الريفية بما في ذلك مجال سلامة الاغذية والصحة النباتية والحيوانات وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق.
- ضمان حصول أشد الناس احتياجا على الأغدية من خلال شبكات الأمان وبرامج المساعدة.
- توجيه مناخ السياسات الدولية والمحلية صوب الحد من الجوع **(Fao, 2003, 1)**

خلاصة :

يتخد الجوع أشكالا مختلفة، ولكنها جميعها يمكن أن تسبب الموت والمعاناة المفرطة، خاصة في الدول النامية، وعلى الرغم من توافر المعونات الغذائية في أوقات الطوارئ، إلا أن هناك حاجة على

المدى الطويل إلى حلول مستديمة للتحرك نحو تحقيق الهدف الدولي بتخفيض عدد الأشخاص الجياع إلى النصف.

خاتمة :

تعد المشكلات الاجتماعية من أبرز مناحي اهتمام علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، كما أنها تعد محور اهتمام الساسة والقادة الاجتماعيين والنظم الاجتماعية المختلفة، لذلك فإن دراستها من الأولويات التي يجب الاهتمام بها في برامج الأسرة والتنمية.

وقد زاد الاهتمام بتلك المشكلات في المجتمعات الحديثة نتيجة لزيادة الوعي المجتمعي، وتقدم أساليب البحث والاستقصاء، وتطور وسائل الإعلام والاتصال، والتغير الذي طرأ على نسيج العلاقات الاجتماعية، وخاصة مسئوليات الأسرة ومشكلاتها بمقتض القيم والتقاليد المتوارثة، واتخاد التدابير اللازمة لحلها، وعلى الرغم مما أصاب هذه المجتمعات من ضعف ووهن إلا أن هذه المشكلات تفرض الترابط السلوكي لمواجهتها.

قائمة المراجع

الرقم	المراجع باللغة العربية
01	أحمد عبد العزيز الأصفر: أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن– عمان، 2014
02	إبراهيم جابر السيد: العنف الأسري وأسبابه، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
03	أنطوان الجميل: الجوع والمجاعات، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012
04	أحمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998
05	أحمد زايد : علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، 1981
06	بهاء الدين خليل تركية: مشكلات اجتماعية معاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015
07	جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي: المشكلات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2003
08	حسن الساعاتي: بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996
09	خليل وديع شكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1997.
10	خاشع حقي: الطلاق تاريخا وتشريعا وواقعا، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1998
11	دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن– عمان، 2012
12	رشاد أحمد عبد اللطيف، الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات، تقدير المشكلة وسبل العلاج والوقاية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999
13	سميحة نصر: العنف والمشقة، الاستهداف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997
14	سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهظة العربية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1983
15	عصام توفيق وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، مداخل نظرية، تجارب عربية، أساليب المواجهة، الطبعة الرابعة، دار الفكر، عمان – الأردن، 2016
16	عبد الرحمن محمد العيسوي: المجرم الشاذ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005
17	عبد الرحمن محمد العيسوي: دوافع الجريمة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 2004
18	عبد الرحمن العيسوي: الفقر والجنس، ط1، دار النهظة العربية، بيروت – لبنان، 2007
19	عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية المجرم، موسوعة كتب علم النفس الحديثة، دار الراتب الجامعية، بيروت – لبنان، 1997
20	علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003
21	علي محمد جعفر: الإجرام وسياسة مكافحته، عوامل الجريمة والسياسة العقابية في التشريع الليبي والمقارن، دار النهظة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1993
22	علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984

23	عدلي السمري: العنف في الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001
24	ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، إتحاد المحامين العرب، مركز البحوث والدراسات القانونية، 1992
25	فاروق سيد عبد السلام: العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات، الرياض، 1989
26	فؤاد بن غضبان: علم الاجتماع الحضري، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012
27	لوجلي صالح الزوي: علم الجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، بنغاري – ليبيا، 2002
28	معن خليل العمر: علم المشكلات الاجتماعية، الشروق ، الأردن، 2005
29	منال محمد عباس: العنف الأسري (رؤية سوسيولوجية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
30	محمود سعيد الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية، نطاقات وتفاعلات، ط1، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 2008
31	مصطفى عمر التير: العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997
32	منير محمد كرادشة: العنف الأسري (سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة)، عالم الكتب الحديث،عمان، 2009.
33	محمد الجوهري وآخرون: المشكلات الاجتماعية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995
34	محمد سعيد فرح وآخرون: المشكلات الاجتماعية في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999
35	محمد طلعت عيسى وآخرون: الرعاية الجتماعية للأحداث المنحرفين، مطبعة مخيمر، القاهرة، دت
36	محمد يسري دعبس: الإرهاب والشباب، سلسلة علم الإنسان وقضايا المجتمع (الكتاب العاشر)، ط2، الإسكندرية، 1996
37	محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت
38	محمد سلامة محمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 1989
39	مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهظة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985

المعاجم والقواميس والموسوعات

40	أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986
41	إبن منظور: لسان العرب، بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1956
42	إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، قطر، 1985
43	الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مطبعة دار الفكر،ج1،ط7، بيروت، 1998
44	مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1990
45	محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979
46	نخبة من الأساتذة في علم الاجتماع: معجم العلوم الاجتماعية، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975

الرسائل العلمية والمنشورات	
47	رقية خياري: السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر– البطالة)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2013–2014
48	زوزورة عبيد: دور الانحرافات الجنسية في ظهور سلوك العود للجريمة لدى المرأة، دراسة سيكودينامية لحالات بالمدينة بسكرة، رسالة دكتوراه، علم النفس العيادي، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2013– 2014
49	عادل شيهب، الفقر والدعارة بالمدينة الجزائرية، دراسة ميدانية لبعض مدن الشرق، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2015– 2016
50	محي الدين مختار: مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث، رسالة دكتوراه في علم النفس، معهد علم النفس والعلوم التربوية، قسنطينة، 1995
51	محي الدين مختار: مشكلة انحراف الأحداث عوامله ونتائجها، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، 1989
52	نجيب بوالماين: الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008
53	عبد الباقي عجيلات : مخاطر المخدرات، مطبوعة بيداغوجية، جامعة محمد لمين دباغين ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، سطيف 2، 2018

المجلات والدوريات	
54	معتز سيد عبد الله: العنف في الحياة الجامعية، أسبابه ومظاهره والحلول المقترحة، منشورات مركز البحوث والدراسات النفسية، القاهرة، 2005
55	محمد مقداد: سمات وخصائص الأسر الفقيرة في قطاع غزة 2012، مؤشرات القياس ونموذج العلاج، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، يناير 2015

	المؤتمرات- الملتقيات - الندوات
56	الرفاعي محمد عبد الله: معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان – الأردن، 2007
57	بدر الدين علي: عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بأسباب الجريمة (النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي)، أبحاث الندوة العلمية السادسة، الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، دار النشر، الرياض، 1987
58	صاولي إلهام: " الوقاية من الإدمان على المخدرات لدى المراهقة "، ملتقى وطني حول الوقاية من الأمراض الاجتماعية رهان الوساطة الاجتماعية، المركز الوطني لتكوين المستخدمين المختصين بمؤسسات المعوقين، قسنطينة، 7،8 ديسمبر 2005

59	عدلي السمري: سلوك العنف بين الشباب، ورقة بحثية قدمت في الندوة السنوية السابعة، " الشباب ومستقبل مصر"، قسم علم الإجتماع، كلية الأداب، جامعة القاهرة، 29- 30- 2000.
60	عبد الناصر عوض أحمد: ممارسة خدمة الفرد مع حالات العنف الأسري، دراسة نظرية للعوامل والمفاهيم وطرق الخدمة الإجتماعية، المؤتمر العلمي السادس، الممارسة المهنية للخدمة الإجتماعية في الوطن العربي (الواقع والمستقبل)، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 1993

	المواقع الإلكترونية
61	مفهوم الجوع / www.google.com 28-10-2018
62	برنامج مكافحة الجوع , www.Fao.org:13/05/2019,19h30 .Fao2003.

المراجع باللغة الأجنبية	
Michaud yves, la violence, coll : que – sais – je ? 1ed, p.u.f France, 1992	63